دراسات
في الاقتصاد والتجارة
مجلة علمية محكمة

المجلد الأربعون العدد الثاني 2021

المقالات والدراسات

تضمين أدوات تعليم أخلاقيات المهنة في مناهج التعليم المحاسبي في ليبيا.

د. إبراهيم أحمد بالخير أ. إبراهيم أحمد النعاس

تأثير أبعاد الثقافة التنظيمية للعملاء الداخليين على جودة الخدمة الداخلية: دراسة ميدانية على عينة من العاملين بمستشفى الأطفال بنغازي.

د. مريم محمد حسن د. فيصل سالم الكيخيا أ.سرور عبد الكريم عبد اللطيف

أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي في ليبيا.

د. سراج عيسى الشلماني د. فاخر مفتاح بوفرنة

استخدام النسب المالية في التنبؤ بأزمات المصارف التجارية الليبية.

د.إبراهيم مسعود الفرجاني أ. نور الدين ناصر الصديق

عرض الكُتب

البحث العلمي: الماهية، الفلسفة، المنهجيات والتقنيات.

د. خالد زيدان الفضلي

الملخصات

نموذج فاما وفرينش لاختبار العوامل الثلاث لأداء المحافظ التقليدية في بورصة ماليزيا.

د. هاني نوري ارحومه

دليل رسائل الماجستير

Subscription قسيمة الاشتراك

Journal of Dirasat (in Economics and Business) **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة**
Issuad by the Research Office تصدر عن مكتب البحوث
Faculty of Economics, University of Benghazi كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي

Name ..... **الاسم :**
Address ..... **العنوان بالكامل:**
Issue No ..... **رقم العدد أو المجلد المطلوب**
Quantity ..... **عدد النسخ:**
Subscription period .....Year (s) ..... سنة (سنوات) **مدة الاشتراك:**

طريقة الدفع :

☐ **نقداً / Cash**

☐ **حوالة نقدية / Money Transfer**

Subscription قيمة الاشتراك

2LYD for Individuals ($2) 2 دينار ليبي للأفراد
3LYD for Institutions ($3) 3 دنانير ليبية للمؤسسات

Payable to: ترسل قسيمة الاشتراك باسم **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة**
Journal of Dirasat (in Economics and Business) مرفقة بقيمة الاشتراك .

Research Office, Faculty of Economics مكتب البحوث – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي
University of Benghazi **بنغازي ص . ب 1308**
Benghazi P.O.Box 1308

كلية الاقتصاد

دراسات
في الاقتصاد والتجارة

مجلة نصف سنوية يصدرها مكتب البحوث والاستشارات بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي . ولاتعبر الآراء التي تنشر في هذه المجلة إلا عن رأي أصحابها ، ولا تمثل وجهة نظر هيئة التحرير أو جامعة بنغازي .

رئيس التحرير
د. فيصل سالم الكيخيا

مدير التحرير
د. علي عوض زاقوب

أعضاء هيئة التحرير
د. خالد خليل الطيرة
د. عبدالسلام محمد المغربي
أ. خالد خميس السحاتي

سكرتير التحرير
صالح فضل الله الشاعري

الهيئة الاستشارية
د. عطية المهدي الفيتوري
د. عبدالجليل آدم المنصوري
د. إدريس عبدالسلام اشتيوي
د. علي سعيد البرغثي
د. سالم مفتاح القماطي

قواعد وإجراءات النشر في المجلة

ترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية والمحاسبية وإدارة الأعمال والعلوم السياسية، والتسويق والتمويل والإدارة العامة، وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام. كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة، وكذلك نقدهم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة.

وتُقبل البحوث والدراسات وفقاً للشروط التالية:

1. أن تكون فكرة البحث أو الدراسة أصلية، ولم يسبق نشرها في أية مجلة أو مطبوعة أخرى (تعبئة النموذج المُعد بالخصوص).

2. تقبل المجلة نشر مواضيع من رسائل علمية (دكتوراة) شريطة ألا يتعدى الجزء المستخدم من الأطروحة 30% من المقال أو البحث، ويُشار إلى الجزء المستخدم بصفحاته صراحةً.

3. تنشر المجلة عرض ومراجعات الكتب من الإصدارات الحديثة في مجالات اهتمامها، على أن تقدم مطبوعة وبما لا يزيد عن خمس صفحات.

4. تقبل المجلة نشر البحوث التي سبق وأن قدمت في مؤتمرات أو ندوات علمية إلا أنها لم تنشر، بشرط إعادة تقييمها وصياغتها بما يتلاءم وسياسة المجلة.

5. يتعهد صاحب البحث أو المقالة المقبولة للنشر في المجلة ألا يعيد نشر نفس البحث أو المقالة في أية جهة إلا بإذن كتابي من المجلة.

6. أن تتقيد الدراسة أو المقالة بالمنهج العلمي للبحث والإسناد والموضوعية، كأن تحتوي الدراسة أو المقالة على مقدمة واضحة تبين منهج الدراسة، وعلى متن يتضمن الموضوع المطروح، وخاتمة تتضمن خلاصة البحث ونتائجه.

7. تقبل المجلة البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.

8. ترحب المجلة بما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) على أن تكون من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

9. يلتزم الباحث باتباع نظام هارفرد في توثيق وإثبات المراجع.

10. توضع قائمة للمراجع في نهاية البحث، وترتب وفقاً للنظام المشار إليه في الفقرة السابقة.

11. تطبع الملاحق (إن وجدت) على أوراق معنونة ومرقمة بشكل منفصل، مع توضيح مكان الملحق في متن البحث.

12. تقدم البحوث أو الدراسات مطبوعة على ملف (word)، مرفقة بقرص مدمج (CD) يحتوي على البحث، أو تُرسل من خلال بريد المجلة الإلكتروني.

13. يجب ألا يزيد عدد صفحات البحث عن 25 صفحة مطبوعة مقاس (A4) بما في ذلك الصفحات المحتوية على رسومات وخرائط وجداول وغيرها.

14. يعد الباحث ملخصاً لبحثه باللغة الإنجليزية إذا كانت اللغة العربية هي لغة البحث الأصلية، ويرسل ملخصاً باللغة العربية إذا كانت لغة البحث إنجليزية. وذلك بما لا يجاوز 300 كلمة تتضمن كلمات مفتاحية (Key Words) وفكرة البحث ونتائجه.

15. يكتب الباحث أو المؤلف اسمه ثلاثياً وجهة عمله وبريده الإلكتروني.

16. يخضع كل ما يقدم للمجلة للتقييم حسب الأصول العلمية المتعارف عليها، وتُعرض البحوث على اثنين من المقيمين في مجال الاختصاص، وللمجلة أن تطلب من الكاتب بناءً على رأي لجنة التقييم، إجراء أية تعديلات شكلية أو موضوعية جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر، ويحق للمجلة إجراء التعديلات الشكلية البسيطة.

17. تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بقبولها من عدمه.

18. البحوث والدراسات المقدمة وغير المقبولة للنشر لا تُعاد لأصحابها، وكذلك ملاحظات المقيمين.

19. تعبر البحوث والمقالات المنشورة عن آراء كتابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة أو كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

20. يُمنح صاحب البحث أو الدراسة المنشورة نسختين مجانيتين من العدد المتضمن للبحث أو الدراسة.

المراسلات: تُرسل باسم مدير تحرير مجلة " دراسات في الاقتصاد والتجارة "
كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي. ص. ب 1308
هاتف / فاكس : 2240736 – 61 – 00218
بريد إلكتروني : drasat.Journal@uob.edu.ly
رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية : (2017/238)
رقم التصنيف الدولي (ISSN): 2663 -7847 **(Print)** / 2663 -7855 **(Online)**

المحتويات

مقدمة العدد

- **المقالات والدراسات:**

- تضمين أدوات تعليم أخلاقيات المهنة في مناهج التعليم المحاسبي في ليبيا.....1
  د. إبراهيم أحمد بالخير أ. إبراهيم أحمد النعاس

- تأثير أبعاد الثقافة التنظيمية للعملاء الداخليين على جودة الخدمة الداخلية: دراسة ميدانية على عينة من العاملين بمستشفى الأطفال بنغازي.....23
  د. مريم محمد حسن د. فيصل سالم الكيخيا أ. سرور عبد الكريم عبد اللطيف

- أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي في ليبيا.....53
  د. سراج عيسى الشلماني د. فاخر مفتاح بوفرنة

- استخدام النسب المالية في التنبؤ بأزمات المصارف التجارية الليبية.....68
  د.إبراهيم مسعود الفرجاني أ. نور الدين ناصر الصديق

- **عرض الكتب:**

- البحث العلمي: الماهية، الفلسفة، المنهجيات والتقنيات.....97
  د. خالد زيدان الفضلي

- **الملخصات:**

- نموذج فاما وفرينش لاختبار العوامل الثلاث لأداء المحافظ التقليدية في بورصة ماليزيا.....103
  د. هاني نوري ارحومة

- **دليل رسائل الماجستير (2021/01/01 إلى 2021/06/30)**..... 107

مقدمة العدد

يسُرنا أن نُسهم بهذا الجهد المتواضع في مجال البحث العلمي من خلال نشرنا لمجلة **" دراسات في الاقتصاد والتجارة "** وذلك بإصدار المجلد الأربعين العدد الثاني لعام **2021م**، الذي يتضمن عددا من المقالات التي أعدت وقبلت للنشر في عامي **2022/2021م**، وذلك في مجالات الاقتصاد وإدارة الأعمال والمحاسبة والعلوم السياسية والتسويق والتمويل والإدارة العامة. كما يتضمن هذا العدد دليلاً لبحوث الماجستير بالكلية التي تمت مناقشتها وإجازتها عن الفترة من **2021.1.1م** إلى **2021.06.30م**، وذلك بهدف مساعدة طلبة الدراسات العليا والباحثين في هذا المجال على الاطلاع على الموضوعات التي تم بحثها.

وتُرحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية، وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام. كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة، وكذلك نقدهم وملاحظاتهم حول ما ينشرمن بحوث أو دراسات بهذه المجلة.

وأخيراً، كُلنا أمل أن تكون هذه المجلة وسيلة للاتصال العلمي بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية والإدارية والمالية في ليبيا وغيرها من دول العالم.

والله ولي التوفيق

" هيئة التحرير "

المقالات والدراسات

تضمين أدوات تعليم أخلاقيات المهنة في مناهج التعليم المحاسبي في ليبيا.

Incorporating Educational Means for Professional Ethics Into the Accounting Curriculum in Libya.

د. إبراهيم أحمـد بالخير، أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

Dr. Ibrahim A. Balkir, Assistant Prof, Accounting Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, balkir63@gmail.com.

أ. إبراهيم أحمـد النعـــاس، محاضر مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد جامعة - بنغازي

Ibrahim A. Al Naas, Assistant Lecturer, Accounting Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, **Ibr_rbi@yahoo.com.**

تاريخ الاستـــلام: 2022/01/06
تاريخ قبول النشر : 2022/06/15

ملخص:

إن تطوير التعليم المحاسبي هو جهد مستمر لتعزيز وصيانة مهنة المحاسبة، ومن ضمن هذا الجهد تعزيز أخلاقيات المحاسب المهني للارتقاء بمهنة المحاسبة إلى توقعات أصحاب المصلحة من خدمات المحاسبة. يقدم هذا البحث مساهمة في هذا الاتجاه، وذلك من خلال تضمين تعليم أخلاقيات المهنة في مناهج التعليم المحاسبي. هذا التضمين للتعليم الأخلاقي منبثق عن مطالبات الاتحاد الدولي للمحاسبين لأعضاء الاتحاد بتبني التعليم الأخلاقي كعنصر أساسي في مناهج التعليم المحاسبي، حيث تم الاستعانة بإطار التعليم الأخلاقي الصادر عن مجلس المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IFAC, 2006) (IAESB)، ذلك في محاولة اقتراح إضافة محتوى تعليم أخلاقيات المهنة في مناهج التعليم المحاسبي في ليبيا. في سبيل ذلك فقد تم تجميع بيانات عن المواد (المقررات) في أقسام المحاسبة في الجامعات والكليات والمعاهد العليا الليبية التي تقدم برامج التعليم المحاسبي، وتبيّن من خلال هذه البيانات عدم وجود محتوى التعليم الأخلاقي في المؤسسات التعليمية الليبية. انتهى البحث بالتوصية بضرورة تضمين تعليم أخلاقيات المهنة من خلال العمل على طرح المقترح على أقسام المحاسبة في الجامعات والمعاهد الليبية لتداوله بالدراسة والمناقشة.

الكلمات المفتاحية: مناهج التعليم المحاسبي، أخلاقيات المهنة، أخلاقيات المحاسبة، التعليم الأخلاقي، إطار التعليم الأخلاقي.

مقدمة:

أدى الخلل الكبير والاضطرابات العنيفة التي أصابت الشركات حديثا إلى إزدياد المطالبات بالإصلاحات والتشريعات اللازمة لمكافحة الأخطار الناجمة عن السلوك غير الأخلاقي في ممارسات الأعمال وممارسات مهنة المحاسبة. ونتيجة لتنوع الخدمات المحاسبية، فإن هذا السلوك قد يكون نتيجة

خدمات المحاسبة المتعلقة بإعداد البيانات المالية، وقد يكون بسبب التواطؤ في ممارسات مهنة المراجعة، ومن الممكن أيضا أن يكون نتيجة لقلة المعرفة بالتعامل مع المعضلات المالية والمحاسبية المعقدة والمتشابكة. هذه المخاطر الحقيقة المُحدقة بالاقتصادات الجزئية والكلية أدت إلى تركيز الاهتمام بشكل واسع على المعايير الأخلاقية الضرورية، للمحافظة على سمعة مهنة المحاسبة لكي يمكن استمرار الثقة بها لتأدية خدماتها المتنوعة وفقا لتوقعات أصحاب المصلحة من هذه الخدمات. لذلك كان للعديد من المنظمات ذات العلاقة بالمحاسبة والمراجعة وكذلك الحكومات أن قامت بإصدار التشريعات المتعلقة بأخلاقيات مهنة المحاسبة وإجراء الإصلاحات والتحسينات المستمرة عليها.

ومن بين هذه المنظمات يبرز دور الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) كمنظمة مهتمة بتطوير مهنة المحاسبة من الناحية العملية المهنية وأيضاً من الناحية التعليمية. حيث قامت بإجراء التعديلات والتنقيحات اللازمة للارتقاء بأخلاقيات مهنة المحاسبة، ومن بين هذه التحسينات تقديم الإرشاد والاقتراحات والأطر، لأجل التعليم المحاسبي في الجامعات والمؤسسات التدريبية لإنتاج محاسب مهني كفؤ فنيا وأخلاقيا. هذا الزخم يرفع من حالة التحدي المباشر والفوري لدى المؤسسات الأكاديمية لتلبية الحاجة المتزايدة للمحافظة على جودة مهنة المحاسبة وتحسينها بشكل مستمر.

تُقدم هذه الدراسة مساهمة في الجهد الأكاديمي المستمر في تطوير الأداء التعليمي في المحاسبة، وذلك من خلال تعزيز مناهج التعليم المحاسبي بإضافة محتوى صريح، يضمن تعليم أخلاقيات ممارسة مهنة المحاسبة. هذا التضمين للتعليم الأخلاقي منبثق عن مطالبات الاتحاد الدولي للمحاسبين لأعضاء الاتحاد بتبني التعليم الأخلاقي كعنصر أساسي في مناهج التعليم المحاسبي، حيث تم الاستعانة بإطار التعليم الأخلاقي الصادر عن مجلس المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IAESB) (IFAC, 2006) ، وذلك في محاولة تضمين تعليم أخلاقيات المهنة في مناهج التعليم المحاسبي في ليبيا. في سبيل ذلك فقد تم تجميع بيانات عن المواد (المقررات) في أقسام المحاسبة في الجامعات والكليات والمعاهد العليا العامة والخاصة، التي تقدم برامج التعليم المحاسبي، حيث أمكن تجميع عدد (21) مؤسسة تعليمية منها عدد (17) مؤسسة عامة تابعة للدولة الليبية على مستوى الوطن، وعدد (4) مؤسسات خاصة خاضعة لإشراف وزارة التعليم العالي على مستوى مدينة بنغازي، في حين لم نتمكن من الحصول على بيانات من الجامعات والمعاهد الخاصة الأخرى، لعدم الرغبة في إعطاء البيانات عن برامج التدريس لديها.

- **التعليم المحاسبي والممارسة المهنية:**

إن ضرورة إجراء الدراسات والبحوث العلمية المستمرة تستلزمها التحولات التنموية المنشودة في كل مجتمع. ومن ركائز هذه التحولات التنموية حتمية وجود مؤسسات تعليمية ناضجة لتأدية دورها في إمداد المجتمعات بالموارد البشرية القادرة

والمؤهلة لبلوغ الأهداف التنموية. لهذا تكون المؤسسات التعليمية دائماً في تسابق مع الزمن لإبداء التقدم المستمر في المخرجات التعليمية، والذي يكون من خلال التطوير الفعّال في برامجها التعليمية لتكون قادرة على سدّ الثغرات وتلبية الاحتياجات. هذا الجزء يستعرض واقع التعليم المحاسبي من حيث نوعية البرامج التعليمية ومخرجاتها، وقدرتها على تلبية الاحتياجات ومسايرة التغيرات الكبيرة والمستمرة في بيئة الأعمال المتزايدة التعقيد عبر الزمن.

فمن ناحية تحليل ودراسة واقع التعليم المحاسبي ومخرجاته، تناولت العديد من الدراسات هذا الواقع من عدة جوانب، حيث بحثت التغيرات التي حصلت على التعليم المحاسبي في ليبيا منذ عقود مضت، وكذلك التحديات التي واجهها التعليم المحاسبي من نقص الاكاديميين، ومدى ملاءمة المناهج، ونقص البحوث العلمية، وقد خلصت هذه الدراسات إلى وجوب إعادة النظر في المناهج بما يتلاءم والبيئة الاقتصادية والاجتماعية الليبية، وأيضاً الاهتمام بالبحث العلمي للمساهمة في تذليل مشاكل التعليم المحاسبي في ليبيا (بلو، 1988 و Ahmed & Gao, 2004).

هذا الواقع في التعليم المحاسبي كانت له انعكاساته على مهنة المحاسبة وقدرتها على الوفاء باحتياجات بيئة الأعمال. فقد أشارت الكثير من الدراسات إلى وجود فجوة حقيقية بين ما يتوقعه المستفيدون من خدمات المحاسبة والمراجعة، وبين ما يتحصلون عليه فعلاً من خلال الممارسة المهنية للمحاسبة والمراجعة. في دراسات فرج والحضيري (2009)، مصلي (2010)، شميلة والطرلي (2013) والتائب (2014) كان المستهدف هو دراسة مدى التوافق فيما بين مناهج التعليم المحاسبي ومخرجاتها مع متطلبات سوق العمل واحتياجاته. وذلك من خلال التركيز على جودة التعليم المحاسبي ومدى مواكبته للتطورات والتغيرات من ناحية، ومن ناحية أخرى تم استقصاء آراء المستفيدين من الخدمات المحاسبية حول مدى توافق الخدمات المحاسبية، التي يستفيدون منها مع توقعاتهم المسبقة حول جودة نوعية هذه الخدمات. كانت نتائج هذه الدراسات تشير إلى وجود قصور بالمنظومة التعليمية الجامعية من حيث كيفية إعداد الطالب من خلال تزويده بمناهج تعليمية ملائمة، والإمكانيات والوسائل التعليمية المتوفرة بالمؤسسة، التي تكفل المساهمة في تضييق فجوة التوقعات من العملية التعليمية. هذا التضييق المنشود لفجوة التوقعات يتطلب التعرّف على التحديات والمعوقات التي تواجه تطوير التعليم المحاسبي والسعي نحو تذليلها (زكري، 2013 و أبو غالية وآخرون، 2017).

ومن هذه التحديات والمعوقات ضعف سُبل توصيل المعلومة للطلبة، غياب برامج تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس المحاسبي، وغياب التواصل والتعاون بين الأكاديميين والمهنيين. برغم كل أنواع التحديات والمعوقات إلا أن الفرصة متاحة دائماً لتحقيق هدف تضييق فجوة التوقعات وتلبية قدر مناسب من توقعات أصحاب المصلحة في خدمات المحاسبة والمراجعة، وذلك من خلال معالجة العوامل الأكاديمية المتمثلة في وجوب

إدخال التجديدات على برامج ومناهج التعليم المحاسبي، توفير الوسائل التعليمية والتدريب العملي للطلاب، وتطوير أساليب التدريس الحالية والتأهيل العملي لعضو هيئة التدريس. إضافة إلى ذلك معالجة العوامل المهنية المتمثلة في التأهيل العملي للمحاسبين - القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة – المهارات الواجب توفرها في المحاسب – المنظمات المهنية ودورها في تنظيم المهنة، وأخيراً إنشاء منظمة لإدارة الجودة الشاملة لتنظيم برامج التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة (الماقوري، 2008).

إن هذا القصور في الجانب التعليمي المحاسبي حفّز الباحثين والأكاديميين على الذهاب نحو مقارنة مناهج التعليم المحاسبي بما هو متوافق عليه دولياً، لتحديد جوانب النقص ومحاولة الحث على ملئها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية المتوافق عليها، التي تعتبر كمعيار يُستدل به في تطوير ورفع كفاءة نظم التعليم المحاسبي. هذه المقارنة أخذت اتجاهات مختلفة حيث منها ما اعتبر بأن مناهج التعليم المحاسبي تتصف بالضعف واتباع الأسلوب التقليدي في التدريس، وعدم وجود فترة للتدريب (بوفارس، 2007). أيضاً على سبيل المقارنة ومن خلال الاسترشاد بما ورد بالمعايير الدولية للتعليم المحاسبي وتحليل مضمون محتويات المقررات (المواد) الصادرة عن الجامعات الليبية، توصلت دراسة بالخير وآخرون (2018) إلى نتائج متباينة إلى حدٍ ما مع سابقاتها، حيث أشارت النتائج إلى وجود توافق إلى حدٍ كبير فيما بين مواد (مقررات) التعليم المحاسبي في الجامعات والمتطلبات الواردة بالمعيار رقم (IES 2) الخاص بمتطلبات الكفاءة الفنية (الخاص بالتعليم المحاسبي في المؤسسات التعليمية)، عدا أن هناك تباين طفيف بين الجامعات فيما يتعلق بمحتويات مقررات (مواد) تقنية المعلومات.

وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن قوائم محتويات المقررات الصادرة عن الجامعات والتي استخدمت في هذه الدراسة المذكورة لم يرد بها ما يشير إلى عامل التحديث لهذه المحتويات. عامل التحديث هذا قد يكون ذا أهمية قصوى لبعض المقررات مثال تقنية المعلومات، وقد يكون بأهمية أقل إلى حدٍ ما فيما يتعلق بمواد (مقررات) أخرى، تعتمد بشكل كبير على أساسيات ومبادئ يؤثر التحديث على كيفية ممارستها بكيفية مختلفة، ولكن لا يُلغي أهميتها كأساس للممارسة المهنية.

ونظرا لأهمية المعايير الدولية للتعليم المحاسبي ودراسة إمكانية الاستفادة من تبنيها، فقد قامت المقوب (2017) باستقصاء أهمية تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية في تطوير المناهج المحاسبية من وجهة نظر أساتذة المحاسبة في الجامعات الليبية. بيّنت مخرجات هذا الاستقصاء بأن هناك أهمية كبيرة للأخذ بمعايير التعليم المحاسبي الدولية في تصميم وتطوير المناهج المحاسبية في الجامعات الليبية، مع إضافة التوصية بتضمين البرنامج التعليمي لتخصص المحاسبة مادة (مقرر) خاص عن سلوك وأخلاقيات المهنة. كذلك دراسة الصقع (2014) قامت بتحليل آراء أعضاء هيئة التدريس وطلبة أقسام المحاسبة بخصوص

تطوير التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية. وقد تضمنت النتائج، من ضمن عدة نقاط، تركيز مناهج التعليم المحاسبي على تعريف الطالب بقيم وأخلاقيات مهنة المحاسبة.

ويُعتبر دور التعليم المحاسبي حاسم في ترسيخ أخلاقيات مهنة المحاسبة بما يؤدي إلى التعرف على تأثيرات القوانين والأنظمة المحاسبية على الالتزام بأخلاقيات مهنة المحاسبة، والتعرّف أيضا على طبيعة العلاقة بين التعليم المحاسبي وترسيخ أخلاقيات مهنة المحاسبة. علاوة على ذلك، الإلمام بالأبعاد الأخلاقية لمهنة المحاسبة وتطبيقات التلاعب المحاسبي، وإبراز دور الالتزامات الأخلاقية لمهنة المحاسبة في الحد من ممارسات التلاعب المحاسبي. في هذا المجال أظهرت دراسة عبدالله والأسمري (2018) وجود علاقة بين التعليم المحاسبي وترسيخ أخلاقيات مهنة المحاسبة، وأن المبادئ والمعايير المحاسبية تؤثر على الالتزام بأخلاقيات مهنة المحاسبة.

كذلك أشارت دراسة نوال (2015) إلى نفس الاتجاه من حيث أن لمهنة المحاسبة، كغيرها من المهن، قواعد وسلوك وآداب تختص بها وتميّزها عن غيرها، وهي بمجموعها عبارة عن مبادئ تمثل قيم أخلاقية تُعد بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني، ومجموعة قواعد تمثل الصفات السلوكية التي يتعين على المهتمين التحلي بها عند ممارسة أعمالهم المهنية، وعند تعاملهم مع زملاء المهنة والزبائن وغيرهم.

ويوجد دور حيوي لمهنة المحاسبة والمراجعة في الحد من الممارسات التحايلية للسياسات المحاسبية، واكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، والتعامل بحرفية مع ممارسات المحاسبة الإبداعية (محمد، 2017، عثمان وعبدالرحمن، 2018، والعبيني والزعبي، 2017). إن إلمام خريج المحاسبة بمتطلبات الالتزام الأخلاقي (مثلاً الاستقلالية، العناية المهنية، المسؤولية، السرية، والموثوقية) يؤدي إلى قدرته على اتخاذ موقف من الممارسات المهنية غير المُتسقة مع معايير وأخلاقيات المهنة. أيضا تقع على مراجع الحسابات (المراجع القانوني) مهمة فنية وأخلاقية في حماية مستخدمي القوائم المالية من المناورة بالسياسات والطرق المحاسبية لتغيير رقم صافي الدخل، وذلك من خلال الالتزام بالمهنية في عملية المراجعة والتي تحتم الكفاءة المهنية، الموضوعية، والنزاهة.

وفيما يتعلق بممارسات المحاسبة الإبداعية وعلاقتها بالتعليم المحاسبي الأكاديمي والمهني، فقد استنتجت دراسة العبيني والزعبي (2017) بأن التعليم في الجامعات الأردنية لا يركز على تعليم طلبة المحاسبة ولا يوجههم نحو التعرّف على آليات اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية، سواء من خلال المناهج التدريسية أو من خلال تقديم الوسائل المساندة التي تمكنهم من ذلك. وبذلك رأى الباحثان في هذا البحث بضرورة تطوير المناهج في الجامعات الأردنية العاملة على تخصص المحاسبة، وأن يكون ذلك من خلال إدراج مادة خاصة بالمحاسبة الإبداعية أو تضمين بعض المواد الأخرى

فصولا تساهم في تعليم الطلبة، وتوجيههم مستقبلا نحو اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والتعامل معها حسب الأصول المهنية، إضافة إلى وجوب تدريس أخلاقيات مهنة المحاسبة. هذه الأهمية المتزايدة لتفعيل وتعزيز أخلاقيات المهنة خصوصاً في ظروف بيئة الأعمال المعاصرة، التي تتميّز بالتشابك والتعقيد المتزايد، تجعل من دراسة وبحث مجال أخلاقيات المهنة ضرورة حيوية. هذه الضرورة الحيوية تفرضها عوامل التأثير والتأثر المرتبطة بالسلوك المهني، والتي بيّنت الدراسات السابقة العديد منها.

- **المبادئ الأساسية للقيم، الأخلاقيات، والاتجاهات (المواقف):**

تحدد هذه المبادئ السلوك المهني والخصائص التي يتميّز بها المحاسب المهني، حيث أنها تتضمن مبادئ مدونة أخلاقيات التصرف، والتي عموماً تحدد أساسيات وخصائص السلوك المهني. ووفقاً للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC 2006) فإن تعريف هذه المبادئ مجتمعةً هو "الالتزام بالكفاءة الفنية؛ السلوك الأخلاقي (كالاستقلالية، الموضوعية، السرّية، والنزاهة)؛ النمط المهني (كبذل العناية المهنية اللازمة، الوقتية، الكياسة المهنية، الاحترام، المسؤولية، والموثوقية)؛ السعي وراء التميّز (كالتعهد باستمرارية التحسين والتعلّم المستمر)؛ والمسؤولية الاجتماعية (كالوعي والاهتمام بالمصلحة العامة)." من محتوى هذا التعريف نستنتج أن عملية تعليم أخلاقيات المهنة تستلزم توفر السبل والأنشطة التعليمية، التي تضمن تحسين وصيانة القيم المهنية، أخلاقيات المهنة، والاتجاهات (المواقف) المهنية للمحاسب المهني الكفوء. ولكن يجب عدم إغفال أن ممارسة العمل المحاسبي في واقع بيئة الأعمال ينطوي على عديد المخاطر، التي يمكن أن تهدد الصيانة والمحافظة على هذه المبادئ الأخلاقية كالمصلحة الخاصة، المبررات الموجّهة، والتخويف وغيرها من المخاطر.

إن توفر كل هذه المبادئ الأخلاقية بكل تفرعاتها في برامج التعليم المحاسبي يضمن تخريج محاسب مهني كفؤ وقادر على العمل، في بيئة أعمال معقدة ومتشعبة ومليئة بظروف ومواقف تتطلب أحكام مهنية واستنتاجات منطقية مناسبة وأخلاقية. لكن الأمر الأكثر أهمية المتعلق بالمبادئ الأخلاقية وتفرعاتها هو بروز السؤال التالي: هل يمكن تعلّم أخلاقيات المهنة من خلال البرامج التعليمية؟ وإذا كانت الإجابة بنعم يبرز سؤال تالي وهو: من يمكنه تدريس أخلاقيات المهنة؟ إن تدارس الإجابة عن هاذين السؤالين سوف يقدم تصورا لإمكانية تضمين تعليم أخلاقيات المهنة في برامج التعليم المحاسبي.

هل يمكن تعلّم أخلاقيات المهنة من خلال برامج التعليم المحاسبي؟

من الطبيعي أن البرامج التعليمية تحتوي عديد فروع المعرفة بتشعباتها وتعقيداتها، والتي تتكون من عملية التعريف بما يجب فعله، وبذلك يمكن تعلّم هذه المعرفة. ولكن تتباين فروع المعرفة فيما بينها من حيث درجة التعقيد ومدى

سهولة الممارسة العملية لما تمت معرفته، وبذلك قد تكون هناك شكوك في مدي فعالية تلك البرامج التعليمية وجدواها أصلاً. إن العملية التعليمية لأخلاقيات المهنة هي أيضاً من ضمن فروع المعرفة، التي يبدو أنها تتسم بالشكوك حول مدى فعاليتها في إنتاج كفاءات مهنية قادرة على مواجهة التحديات. ولكن تزايد الفضائح الأخلاقية في مجال الأعمال، وانتشار الفساد الإداري والمالي، والإخفاقات في ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة، جعلت من الحتمي تكثيف الدراسات والبحوث لتناول جوانب إخفاقات المهنة والتي من ضمنها تعليم أخلاقيات المهنة. إن المناقشات العديدة حول تعليم أخلاقيات المهنة والتي أعقبت تلك الفضائح والإخفاقات، أظهرت أهمية قيام المؤسسات التعليمية المختصة بمجال الأعمال باتخاذ المبادرة بتعليم الأخلاقيات لمحاسبي المستقبل والقياديين (IFAC, 2006 and Waddock, 2005). هذه المناقشات كان الدافع وراءها هو نتائج العديد من الدراسات السابقة، التي أظهرت أن أحد العوامل الحاسمة لتنمية وتحفيز الوعي الأخلاقي لدى الشخص هو التعليم (Kohlberg, 1983; Rest, 1986; Leung and Cooper, 1995). أما مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (CPA) فقد أشار إلى أهمية المحاضرات والقراءة عن المفاهيم الأخلاقية، وشدد على إمكانية تضمينها في المناهج الدراسية في المراحل المختلفة، كل ذلك برغم شكوك المجمع في مدى تأهيل الأكاديميين في الجامعات لإعطاء هذه المحاضرات. هذا التشكيك من قِبل مجمع المحاسبين الأمريكي حول مدى تأهيل المحاضرين في تعليم الأخلاقيات، يقود إلى بروز السؤال التالي وهو: من يمكنه تدريس أخلاقيات المهنة؟

إن هذا التساؤل المشروع حول من يمكنه تدريس أخلاقيات المهنة لطلبة المحاسبة، قد برز فيما بين المجتمع الأكاديمي نفسه (Williams and Elson, 2010). تدارس هذا التساؤل أدى إلى ظهور مدرستين فكريتين ذاتا رأيين مختلفين. مدرسة تقترح بأن يقوم بتدريس أخلاقيات مهنة المحاسبة أكاديميون ذوو تخصص محاسبة، حيث يرى أنصار هذه المدرسة ومنهم Callahan (1980) بأن أخلاقيات مهنة المحاسبة يمكن تدريسها بفعالية لطلبة المحاسبة من خلال محاضر لديه معرفة بالمحاسبة ومكتسب خبرة من بعض المعضلات الأخلاقية التي تواجه المحاسبين الممارسين. يتوافق مع هذه المدرسة أيضاً اللجنة الوطنية عن التقرير المالي الاحتيالي (NCFFR) والمعروفة بلجنة تريدواي Treadway Commission (1987) وكذلك المجلس الأمريكي لكلية إدارة الأعمال (AACSB)، فقد دعيا إلى تدريس الأخلاقيات في كل مواد (مقررات) المحاسبة، وأن كل محاضري المحاسبة يتحملون مسؤولية تغطية أخلاقيات مهنة المحاسبة في كل مواد (مقررات) المحاسبة التي يقومون بتدريسها. وقد تميّزت معايير (AACSB) ببعض المرونة، بحيث أنه يمكن تدريس أخلاقيات المحاسبة في مادة أو مواد منفصلة خاصة بها بدلاً من وجوب تغطيتها في كل مواد المحاسبة.

أما المدرسة الفكرية الأخرى فترى أن تدريس الأخلاقيات يجب أن يقتصر على حاملي تخصص الفلسفة. ومنهم Klein (1998) و Lawson (2002) اللذان يعتقدان بأن متخصص الفلسفة بحكم تخصصه لديه الرغبة والكفاءة لتدريس أخلاقيات المهنة، وأنه مؤهل لتدريس الاستنتاجات الفكرية والأخلاقية. وفيما يتعلق بنقطة الضعف لدى متخصص الفلسفة والمتعلقة بالجوانب الفنية التخصصية للمحاسبة، فإنهما يقترحان فكرة التدريس بالمشاركة، بحيث يتشارك محاضران لتدريس أخلاقيات المهنة في المحاسبة. في هذه الحالة يقوم متخصص الفلسفة بالمحاضرة عن الاستنتاجات وكيفية التفكير واستخدام المنطق والحجج، أما متخصص المحاسبة فيحاضر عن المعضلات والمشاكل التي تواجه ممارسة مهنة المحاسبة وكيفية استخدام الأساليب الفنية المحاسبية لحلها. ويدعم Lawson (2002) هذا التوجه للتدريس بالمشاركة بدراسة مسحية أجراها على كليات الأعمال، والتي أظهرت بأن 92.1% من أعضاء التدريس بكليات الأعمال المشمولة بالدراسة يعتقدون بأن أخلاقيات المهنة يجب أن تُدرس بالمشاركة بين كليات الأعمال والكليات الأخرى، ويرون بأن طالب المحاسبة في هذه الحالة سوف يكتسب مهارات المحاسبة إضافة إلى مهارات الاستنتاج والتفكير المنطقي.

- **السلوك المهني في اتخاذ القرار وعلاقته بتعلّم أخلاقيات المهنة:**

تعددت وتراكمت الانتقادات الموجهة للمجتمع الأكاديمي بكونه يتحمل المسؤولية عن الإخفاق في تضمين أدوات ووسائل لتعليم المبادئ الأخلاقية في مناهج التعليم المحاسبي (Madison and Schmidt, 2006 & Earley and Kelly, 2004). هذا الانتقاد الجدّي والخطير يحتم تحفيز البحث والدراسة في هذا الاتجاه، وذلك لاسترجاع الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة والتي اهتزت بعنف نتيجة الفضائح المتلاحقة في مجال الأعمال، والتي أُلقي باللائمة فيها على الممارسات المهنية للمحاسبة والمراجعة، تحديداً بسبب تورط أحد أكبر مكاتب المحاسبة والمراجعة في العالم في أسوأ وأكبر هذه الفضائح.

فمن خلال بعض الدراسات تبيّن أن معلّمي المحاسبة يعتقدون بأن تضمين الأخلاقيات في المناهج المحاسبية أمر حيوي للغاية، خصوصاً من حيث علاقتها بالممارسات المهنية، وذلك لاستعادة ثقة أصحاب المصلحة ومستخدمي البيانات المحاسبية عامةً (Blanthorne et al., 2007). أما الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) فقد قدّم في العديد من المناسبات والإصدارات إرشادات وتعليمات بخصوص الأخلاقيات، والتي تبلورت في المعيار الدولي للتعليم المحاسبي (IES 4) الصادر تحت عنوان "القيم، الأخلاقيات، والاتجاهات (المواقف) المهنية". هذا المعيار يُبرز التشديد الكبير على أن تتضمن كل الممارسات المهنية للمحاسبة والمراجعة بكافة أشكالها وتشعباتها كل المبادئ المُكونة لهذا المعيار والتي منها، على سبيل المثال لا الحصر، الاستقلالية، النزاهة، الموضوعية، السرّية، بذل العناية المهنية اللازمة، والموثوقية.

ويولّد هذا الاعتقاد بتضمين الأخلاقيات في المناهج المحاسبية تحديات حقيقة تواجه هؤلاء القائمين على تدريس المحاسبة، والتي تتمثل في كيفية إدماج تعليم الأخلاقيات بشكل فعّال في المناهج المحاسبية، والتغلب على أو تقليل المعوقات الواقعية لهذا الطرح. ولكن برغم المشاكل والعوائق يدعم عدد من الباحثين Sims and Felton (2006) و Cooper et al. (2008) فكرة توفير الأدوات والوسائل الضرورية لطلبة المحاسبة، لكي يطوروا من قدراتهم المهنية المعززة بالسلوكيات الأخلاقية، لممارسة المهنة. هؤلاء الباحثون يعتبرون أن تعليم أخلاقيات المهنة هو محاولة وجهد مدروس، يُصمّم لترويج الوعي الأخلاقي والتدريب على كيفية بلورة الحكم المهني الرشيد. أيضاً يضيف في هذا الاتجاه Earley and Kelly (2004) بأن هذه القدرات سوف تُعزّز الاستنتاج المنطقي بخصوص قضايا الممارسات المهنية، التي بدورها تُقلّل من مخاطر نتائج الممارسات المحاسبية والمراجعة إلى حد كبير.

ولتحقيق القدرات المهنية المنشودة لممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة، فإن المنهج التعليمي لأخلاقيات المهنة، والذي يُفترض أن يُضمّن في برامج التعليم المحاسبي، يعتمد على أربعة أبعاد رئيسية وفقاً لـ Cohen and Martinov-Bennie (2006) وهي:

1. الحساسية الأخلاقية: هذا البُعد يشير إلى أسلوب تفسير الحالة أو الموقف، والاعتراف بالقضايا الأخلاقية لهذه الحالة أو الموقف، والوعي بالأفعال وتأثيراتها المحتملة على الأطراف ذات العلاقة.

2. الحكم المهني الأخلاقي أو الاستنتاج المنطقي الأخلاقي: وهو يتعلق بنوع الفعل المُتطلب اتخاذه ومدى مبرراته الأخلاقية، أي بمعنى هل الفعل مبرر أخلاقياً.

3. ترسيخ النوايا الأخلاقية: وهو ما يعني إعطاء الأولوية للقيم الأخلاقية بدرجة أعلى من القيم الأخرى.

4. الانخراط في السلوك الأخلاقي: حيث يشير ذلك إلى المثابرة على متابعة الأفعال بنفس النوايا الأخلاقية المترسخة.

وفي هذا المجال قامت دراسة Martinov-Bennie and Mladenovic (2015) بالتركيز على البُعدين المتعلقين بالحساسية الأخلاقية والحكم المهني الأخلاقي، وذلك باختبار أثر وجود إطار أخلاقي لاتخاذ القرار (Ethical Decision-Making Framework) على طلبة المحاسبة من حيث حساسيتهم الأخلاقية وحكمهم المهني الأخلاقي (الاستنتاج المنطقي الأخلاقي). هدف هذه الدراسة هو توفير دليل علمي على تأثير تقديم الإطار الأخلاقي للطلبة بشكل منفصل كوحدة واحدة مستقلة عن بقية المناهج، أو تقديم هذا الإطار الأخلاقي كجزء من وحدة تعليمية شاملة في السنة الأولى. أظهرت نتائج هذه الدراسة بأن تقديم الإطار الأخلاقي منفصلاً لا يزيد من مدى حساسيتهم الأخلاقية، ولكن في الوقت نفسه يعزز من حكمهم المهني الأخلاقي. في الجانب المقابل، فإن تقديم الإطار الأخلاقي من ضمن وحدة تعليمية شاملة في السنة الأولى أدى إلى زيادة مدى حساسيتهم

الأخلاقية. هذه النتائج في مجملها بيّنت بأن الحكم المهني الأخلاقي لطلبة المحاسبة قد ازداد تحسناً في كلتا الحالتين عما لو أن الطلبة لم يتعرضوا لأي إطار أخلاقي لمساعدتهم في اتخاذ القرار.

إن هذا الإطار، الذي يعتبر أداة لتحسين القدرات المهنية الأخلاقية لطالب المحاسبة، يماثل تزويد الطلبة بمدونة السلوك المهني الحسن، والتي تُشكّل مرشداً للطلبة لبلورة تفكيرهم باتجاه القرار الأخلاقي الرشيد. الدراسات السابقة توصلت إلى نتائج إيجابية بخصوص تأثير وجود مدونة السلوك المهني على اتجاهات السلوك الأخلاقي للطلبة، حيث أظهر وجود هذه المدونة بأنه يساعد الطلبة على تأطير استنتاجاتهم وقراراتهم وفقاً لما تمليه المدونة (Bowden and Smythe, 2008). إن مخرجات التزود بهذه الأطر المساعدة في توجيه استنتاجات وسلوكيات وقرارات طلبة المحاسبة، تشير إلى فعالية استحداث مواد (مقررات) مُكرّسة لتوعية طالب المحاسبة، بإمكانية توافر محددات وأطر تساعد على تجنب الوقوع في المحاذير الأخلاقية، بالإضافة إلى توجيه وترشيد الاستنتاجات المهنية للجهة المحافظة على الالتزام بأخلاقيات المهنة والمحافظة على المهنة نفسها. في هذا السياق، يُعتبر توافر الأدوات والسُبل المساعدة على تعلُّم مبادئ أخلاقيات المهنة عامل محوري وحاسم في توجيه مهنة المحاسبة نحو تحقيق المطالبات المتعددة من الجهات المتعددة، والتي تتفق جميعها في هدف تضييق فجوة التوقعات بين واقع المهنة وممارساتها وتوقعات المستخدمين وكل أصحاب العلاقة. هذه المطالبات دائما تصدر وبشكل دوري مستمر من المنظمات المحلية والدولية المهتمة بمعايير المهنة، ومن حكومات الدول المتعددة والتي تُعتبر معنية بالأداء الاقتصادي لدولها، الجامعات والمعاهد المعنية بتحسين مخرجاتها لكسب المصداقية والثقة في برامجها، وغيرها من المؤسسات المهتمة بالمصلحة العامة.

- **واقع تعليم أخلاقيات المهنة في مناهج التعليم المحاسبي في ليبيا:**

يمثل تطوير التعليم المحاسبي حجر الزاوية في عملية تطوير المهنة، لضمان قيامها بدورها على الوجه الأكمل، فالعلاقة متبادلة بين كل من التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة، إذ يؤثر كل منهما في الآخر، وبذلك فإن هذا التلازم بين التعليم والممارسة المحاسبية يُحتّم التقييم المستمر للعملية التعليمية، لضمان تقدم المهنة وازدهارها. وفي سبيل التقييم المستمر للعملية التعليمية في مجال المحاسبة يتطلب الأمر التمعّن في واقع هذا التعليم المحاسبي في المؤسسات التعليمية، للوقوف على جوانب القوة والضعف به، وذلك لتعزيز جوانب القوة ومعالجة جوانب الضعف. ذلك لأن دور التعليم المحاسبي والمؤسسات التعليمية هو صقل منتسبي المهنة الواعدين من المحاسبين والمراجعين الأكفاء، وتمكينهم من القيام بدورهم في المجتمع ومقابلة مسؤولياتهم والتزاماتهم بما يكفل تقدمها. فالتعليم المحاسبي عملية منظمة تقوم بها الجهات المسؤولة، تأتي في مقدمتها الجامعات، وتتم هذه العملية بتزويد المتعلم بالمعارف المحاسبية والحسابية والقدرات العلمية

والعملية اللازمة، التي تمكنه من ممارسة مهنة المحاسبة (بوعزريـة و لنـدار، 2017).

وبدأ التعليم المحاسبي في ليبيا على المستوى الجامعي في منتصف القرن الماضي، بافتتاح كلية التجارة بالجامعة الليبية عام 1957م، ومن بعدها افتتاح العديد من الجامعات والكليات والمعاهد العليا، التي تقوم بدورها في التأهيل الأكاديمي للمحاسبين بالمرحلة الأكاديمية الأولى. وكأمر طبيعي فإن التعليم المحاسبي في ليبيا واجه العديد من التحديات على مر السنوات، والتي تستلزم التقييم والمراجعة المستمرة لمواجهة هذه التحديات المتمثلة في التطور الطبيعي في بيئة الأعمال والتي كانت تطورات سريعة فاقت قدرة التعليم المحاسبي على مجاراتها، الأمر الذي جعل من مجال التعليم المحاسبي في ليبيا عُرضة للانتقادات المستمرة، التي تهدف دائما إلى سد الثغرة بين مخرجات التعليم المحاسبي ومتطلبات الممارسة المهنية العصرية المواكبة لمستجدات بيئة الأعمال. هذه الانتقادات عبر الزمن طالت نواحي متعددة في التعليم المحاسبي، كصلاحية المناهج وكيفية التدريس والعوامل اللوجستية اللازمة لعملية تعليمية عصرية (مصلي، 2010، مامي وميرة، 2013، شميلة والطرلي، 2013، التائب، 2014، الشبه وحدود، 2015، الفيتوري، 2017).

ويتعامل هذا البحث مع بعض من هذه الانتقادات، التي هي تحديدا تشير إلى قصور التعليم المحاسبي عموما وفي ليبيا على وجه التحديد عن تأهيل محاسب مهني يتمتع بقدرات الممارسة الأخلاقية لمهنة المحاسبة. لذلك تم البحث في واقع التعليم المحاسبي في المؤسسات التعليمية في ليبيا من خلال فحص واستعراض مناهج التعليم المحاسبي في هذه المؤسسات، من حيث المواد (المقررات) ومحتوياتها. ومن ثم تم تحليل مضمون هذه المواد (المقررات) لاستكشاف إمكانية احتوائها على ما يتعلق بتعليم أخلاقيات المهنة. هذه المواد (المقررات) تم تجميعها من عدد من أقسام المحاسبة بالجامعات والكليات والمعاهد العليا في ليبيا، والتي بلغت (21) مؤسسة تعليمية، حيث تم تفريغ البيانات التي تم تجميعها في جدول لغرض تحليل محتواها بما يحقق غرض الدراسة. الجدول رقم (1) يبين نتائج تحليل مضمون مفردات المواد (المقررات) في هذه المؤسسات التعليمية، ولتسهيل عرض البيانات فقد تم تجميع المواد ذات نفس فرع المعرفة المحاسبي في مجموعة واحدة، لكي تسهل عملية المقارنة بين الجامعات كما هو مبين بالشكل البياني رقم (1)، حيث تم دمج مواد مبادئ المحاسبة والمحاسبة المتوسطة في مجموعة واحدة تحت مسمى المحاسبة المالية، مواد محاسبة الشركات هي كذلك في مجموعة واحدة، ومواد محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية في مجموعة واحدة. ويبين الجدول رقم (1) توزيع المواد بين الإلزامية والاختيارية لكل جامعة أو معهد. في العمودين الأخيرين في هذا الجدول تشير البيانات إلى إمكانية وجود مادة (مقرر) أو مواد (مقررات) خاصة بأخلاقيات المهنة أو أن أية مواد أخرى قد تحتوي مفردات تتعلق بتعليم أخلاقيات المهنة.

وبالاطلاع على مضمون ومحتوى المواد (المقررات) الدراسية لأقسام المحاسبة للجامعات والمعاهد المبينة بالجدول، يُظهر الجدول رقم (1) أن المواد (المقررات) الدراسية لأقسام المحاسبة بهذه الجامعات والكليات والمعاهد العليا لا تتضمن أي من موضوعات أخلاقيات مهنة المحاسبة، طبقاً للبرامج المعتمدة من أقسام المحاسبة بتلك المؤسسات التعليمية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الفيتوري (2017)، التي أشارت إلى أن التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لا يتضمن تدريس أخلاقيات مهنة المحاسبة وأن الخطط الدراسية لتخصص المحاسبة لا تتضمن تدريس أخلاقيات المهنة، إلا أنه عند الاطلاع على برنامج قسم المحاسبة بجامعة غريان تبين احتوائه على مادة (مقرر) تسمى المحاسبة الاجتماعية، وهي من ضمن المواد الاختيارية بقسم المحاسبة، وللتأكد من ذلك تم التواصل مع الهيئة التدريسية بقسم المحاسبة بجامعة غريان للاستفسار عن مضمون ومحتوى هذه المادة وما إذا كانت تُدرس فعلاً، حيث أنها من ضمن المواد الاختيارية وليست إجبارية، كانت الإجابة بأن هذه المادة موجودة من ضمن المواد (المقررات) الاختيارية فقط وأنه لم يتم تدريسها خلال المدة الماضية حتى فصل الربيع 2021م.

كما أنه عند تحليل محتوى (مضمون) وصف كل مادة من مواد قسم المحاسبة بكل جامعة، كلية، أو معهد عالي من مفردات هذا البحث، تبين لنا عدم احتواء مفرداتها على أي من مواضيع أخلاقيات مهنة المحاسبة، إلا أنه تمت ملاحظة عدم وضوح محتوى مادة دراسات في المحاسبة، حيث أنه لم يتم توصيف هذه المادة بشكل مفصل وواضح، كما هو الحال في مواد القسم الأخرى. وللوقوف على طبيعة مفردات هذه المادة، تم اتباع أسلوب إجراء المقابلة الشخصية مع عدد أثنين من أعضاء هيئة التدريس معنيين بتدريس هذه المادة، وقد كان الاستفسار في هاتين المقابلتين عن محتوى مادة دراسات في المحاسبة التي يقومان بتدريسها للطلاب. بيّنت الإجابات عدم احتواء هذه المادة على أي من مواضيع أخلاقيات المهنة، وأن تدريسها يتضمن مواضيع مشابهة لمفردات مادة المحاسبة الدولية. ومن خلال هذه الإجابات تم وصف المادة بأنها " تتناول مناقشة موضوعات معينة في المحاسبة بغرض تدريب الطالب على المناقشات والتحليلات للمواضيع ذات الطابع الجدلي والتي تحتمل عدة آراء ومقترحات." وللمزيد من الاستيضاح، تم الاطلاع على محتوى مادة دراسات في المحاسبة المُعد من قِبل عضو هيئة تدريس مُكلف بتدريسها خلال العام الدراسي 2021/2020 بجامعة بنغازي، تبين عدم احتوائه على أي من مواضيع أخلاقيات مهنة المحاسبة، ولا أي من المواضيع ذات الصلة (كالمسؤولية الاجتماعية أو المحاسبة ذات العلاقة بالبيئة)، ولكن كان محتواها مشابه إلى حدٍ ما لمحتوى مادة المحاسبة الدولية.

من هذه النتيجة نستخلص أن عملية تطوير وتحديث مناهج التعليم المحاسبي تتطلب، من بين عناصر أخرى، تضمين محتوى تعليمي عن أخلاقيات المهنة بشكل أو آخر، لكي تكون مناهج التعليم المحاسبي في ليبيا معاصرة لضرورات

بيئـة الأعمـال المتشـابكة والمعقدة والمليئـة بالاضطرابات والتصرفات غير الأخلاقية.

جدول رقم (1) برامج التعليم المحاسبي بالجامعات والكليات والمعاهد العليا الليبية

تسلسل	المؤسسة التعليمية	المواد الإلزامية	المواد الاختيارية	إجمالي عدد المواد	مادة متعلقة بأخلاقيات المهنة	
					يوجد	لا يوجد
1	جامعة بنغازي	16	5	21		✓
2	جامعة طرابلس	18	4	22		✓
3	جامعة مصراتة	20	10	30		✓
4	جامعة سرت	17	8	25		✓
5	جامعة صبراتة	20	9	29		✓
6	جامعة المرقب	17	8	25		✓
7	جامعة عمر المختار	19	0	19		✓
8	جامعة طبرق	19	0	19		✓
9	الجامعة الأسمرية – زليتن	20	0	20		✓
10	جامعة اجدابيا	16	7	23		✓
11	جامعة النجم الساطع	20	0	20		✓
12	جامعة سبها	21	0	21		✓
13	كلية إدارة الأعمال والمحاسبة – المرج	16	7	23		✓
14	جامعة غريان	20	6	26	✓*	
15	جامعة بني وليد	20	6	26		✓
16	جامعة الزيتونة	17	8	25		✓
17	جامعة إفريقيا الأهلية	13	6	19		✓
18	جامعة البحر المتوسط	16	4	20		✓
19	جامعة المعالي للعلوم الإنسانية والتطبيقية	22	0	22		✓
20	المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية – بنغازي	13	6	19		✓
21	معهد المرشد العالي والمتوسط لمهن الحاسوب والإدارية والمالية	14	0	14		✓

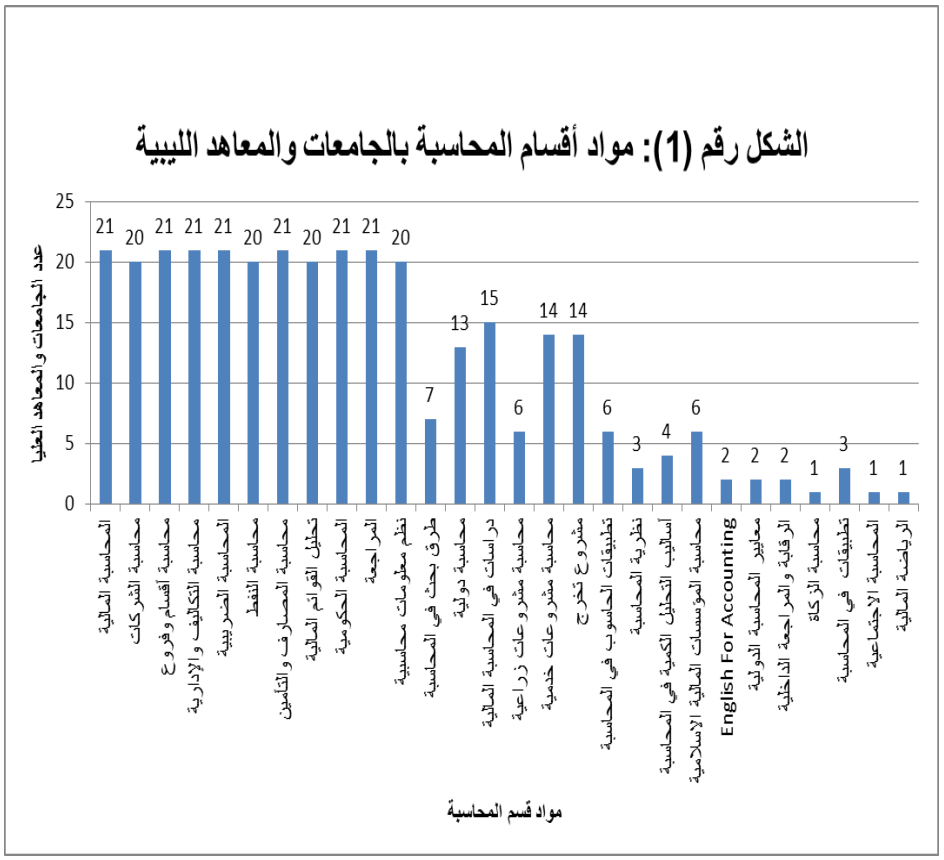

- **تعليم أخلاقيات المهنة في مناهج التعليم المحاسبي:**

في العموم هناك اتفاق فيما بين نتائج وتوصيات الأبحاث والمنظمات المهنية والأكاديمية يشير إلى الاعتقاد بأهمية وضرورة تضمين التعليم الأخلاقي في المناهج المحاسبية (Stewart et al., 1996; Ghaffari et al., 2008). لكن وبرغم هذا التوافق العام، لايزال هناك عدم تأكد فيما يتعلق بالوسائل والطرق المناسبة والملائمة لتوصيل المحتوى التعليمي لأخلاقيات المهنة لطالب المحاسبة. فالجدل فيما بين الأكاديميين والباحثين لايزال قائما حول الكيفية الأكثر جدوى، لاستفادة طالب المحاسبة من التعليم الأخلاقي. هذا الجدل يتمحور حول أي من الاختيارين أفضل، هل تضمين التعليم الأخلاقي في برامج التعليم المحاسبي على أساس مادة (مقرر)

منفصلة بذاتها مقارنة بباقي مواد (مقررات) المحاسبة المطلوبة للتخرج هو المناسب والأفضل، أم الاختيار الثاني، وهو أن تكون مفردات التعليم الأخلاقي مدمجة بطريقة ما ضمن محتويات منهج مواد (مقررات) محاسبية إلزامية للحصول على درجة التخرج (Reid et al., 2011).

1. الاختيار بأن يكون التعليم الأخلاقي مادة (مقرر) منفصلة: تدعم بعض الأبحاث تقديم التعليم الأخلاقي في شكل مادة (مقرر) منفصلة، وذلك نتيجة لما تبيّن لهذه الأبحاث من مزايا هذا الطرح (Nguyen et al., 2008; Mintchik & Farmer, 2009; and Cloninger & Selverajan, 2010). فمن مزايا هذا الاختيار أن يتم تخصيص وقت كاف لتوصيل المادة للطلبة، تمكين الطلبة من دراسة الإطار المفاهيمي للأخلاقيات بشكل معمّق، والتعرض لحالات محتملة ومتعددة للقضايا الأخلاقية في الممارسة المحاسبية، الأمر الذي يتيح الفرصة والوقت للطلبة لإجراء التحقيقات والاستنتاجات والأحكام المهنية. هذه المادة (المقرر) قد تكون من ضمن المتطلبات الإلزامية في البرنامج التعليمي، والذي قد يعطي أهمية أكثر للمادة وضمان أن يتعلمها كل طلبة المحاسبة في المؤسسة التعليمية، أو أن تكون متاحة من ضمن المواد الاختيارية.

2. الاختيار البديل بأن يتم دمج التعليم الأخلاقي من ضمن محتويات منهج المواد (المقررات) الإلزامية الأخرى في البرنامج المحاسبي: أيضا لهذا الطرح مؤيدين (McDonald, 2004; and Felton & Sims, 2005) والذين يرون بأن هذا الطرح مُتبع في العديد من المؤسسات التعليمية، وذلك بأن يتم تضمين المفاهيم الأخلاقية بحسب ظروف وطبيعة المجال التعليمي كالمحاسبة المالية، المحاسبة الإدارية، المراجعة، المحاسبة الضريبية، وغيرها. بحيث أن هذه المواد (المقررات) تتناول التعليم الأخلاقي من ضمن مناقشة قضايا وممارسات كل مادة (مقرر) والمعايير المهنية التي تحكُمها، وبذلك فإنهم يعتبرون أن الارتباط الوثيق بالمجال المحاسبي النوعي هو من أهم ميزات هذا الاختيار.

3. هناك اختيار آخر، وهو الجمع بين البديلين، بحيث يتم تدريس الطالب مفاهيم ونظريات وأطر الأخلاقيات وذلك في مراحل مبكرة من برنامج التعليم المحاسبي، ثم يتبع ذلك في مراحل لاحقة مناقشات لقضايا أخلاقية في المجالات النوعية للمحاسبة كالمحاسبة المالية، المراجعة، والضرائب.

من خلال المسح الاستقصائي الذي أجراه مجلس المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IFAC, 2006) (IAESB) المنبثق عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، أقرّ غالبية أعضاء الاتحاد الدولي للمحاسبين باحتياجهم للمنظمات الدولية المهنية، التي من بينها هذا الاتحاد نفسه (IFAC) للمساعدة في الترشيد والهيكلة فيما يتعلق بتصميم العملية التعليمية لأخلاقيات المهنة، حيث أن هذا الاتحاد يهدف إلى خدمة المصلحة العامة، ودعم مهنة المحاسبة حول العالم، للمساهمة في تنمية اقتصاديات دولية قوية وذلك من خلال تأسيس وتحفيز معايير مهنية ذات جودة

عالية ومتماسكة (IFAC, 2008). وتعتبر ليبيا عضو في هذا الاتحاد برغم التوقف المرحلي للعضوية والذي نأمل أن تستأنف العضوية في المستقبل القريب. لذلك نرى أنه من المهم والمفيد للتعليم المحاسبي في ليبيا أن نسترشد بخبرة هذا الاتحاد في تطوير التعليم المحاسبي في ليبيا كما هو الحال في الدول الأخرى الأعضاء.

هذا الاسترشاد يتمثل في الاستفادة من مخرجات ورقة المعلومات المنشورة بتاريخ أغسطس 2006 تحت عنوان (Approaches to the Development and Maintenance of Professional Values, Ethics and Attitudes in Accounting Education Programs). هذه الورقة تحثّ الدول الأعضاء على معالجة الضعف في التعليم المحاسبي لديها من خلال تبني الإطار العام لمعايير التعليم المحاسبي ونتائج الدراسات والبحوث الملحقة بها، وذلك بما يناسب ثقافة وبيئة كل دولة. هذه الورقة تُعتبر من الملحقات البحثية لتعزيز تبني المعايير الدولية للتعليم المحاسبي، وهي تعرض إطاراً مهماً جداً لتطوير التعليم المحاسبي، وذلك بتضمين تعليم أخلاقيات المهنة في مناهج وبرامج التعليم المحاسبي، لإنتاج محاسب مهني كفؤ قادر على مواجهة تحديات ومعضلات المهنة بأحكام وقرارات تلتزم بأخلاقيات المهنة.

ويرتكز هذا الإطار المرن لتضمين تعليم أخلاقيات المهنة في التعليم المحاسبي على أن تكون العملية التعليمية لأخلاقيات المهنة وفق أربع مراحل كما هو مبين بالشكل رقم (2)، حيث تبدأ المرحلة الأولى بتنمية الإدراك لدى الطالب من خلال تعريفه بنظريات الأخلاقيات المتواترة في الأدب الفلسفي، ثم تليها مرحلة أن يتعلم الطالب كيفية الإحساس بالقضايا والمعضلات الأخلاقية، المرحلة الأخرى تتمثل في تنمية الكفاءة لدى الطالب، ليكون قادرا على الحُكم واتخاذ القرار وفقا للضوابط الأخلاقية، وأخيرا استمرارية التعلم لصيانة السلوك الأخلاقي لدى المهني، الشكل رقم (2) يوضح كيفية الولوج في تعليم هذه المراحل. هذا الإطار يعتبر أن التعليم المحاسبي في المؤسسات التعليمية مسؤولا عن المراحل الثلاث الأولى، وذلك بتضمينها في مناهج أو برامج التعليم المحاسبي بالكيفية التي تراها المؤسسة ملائمة، من حيث تبني اختيار المادة المستقلة المخصصة للتعليم الأخلاقي، أو بتضمين المحتوي التعليمي لهذه المراحل الثلاث مع المواد المحاسبية ذات العلاقة والاستفادة من ميزة ربط المحتوى الأخلاقي بقضايا التخصص النوعي لكل مادة محاسبية.

الشكل رقم (2): إطار التعليم الأخلاقي

المرحلة	هدف المرحلة	كيفية التدريس	تركيز المحتوى
المرحلة 4: السلوك الأخلاقي	تفهّم ومعرفة ظروف المنظمة أو الشركة وتركيز حدة الكفاءة الأخلاقية، وذلك من خلال ترجمة المعرفة والحساسية إلى سلوك.	استمرارية التدريب في مجال أخلاقيات المهنة.	العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الأخلاقي وفي السلوك الأخلاقي.
المرحلة 3: الحُكم الأخلاقي	تضمين المعرفة الأخلاقية في الحساسية لكي تتحقق تنمية الكفاءة في اتخاذ قرارات الحكم الأخلاقي.	الاختيار الأفضل هو مادة (مقرر) مخصصة للتعليم الأخلاقي الإلزامي أو الاختياري.	تطبيق نظريات التعليم الأخلاقي، المسؤولية الاجتماعية، مدونة السلوك المهني، وغيرها من النماذج المتعلقة بالمعضلات الأخلاقية.
المرحلة 2: الحساسية الأخلاقية	تعلّم الإحساس بالقضايا الأخلاقية والتحديات في مجالات المحاسبة النوعية.	تضمين وتكامل القضايا الأخلاقية في مجالات المحاسبة النوعية كالمحاسبة المالية، المحاسبة الإدارية، المراجعة، والضرائب.	الموضوعات العامة والمعضلات الأخلاقية التي تواجه المحاسبين في ممارسة المهنة كالتهرب الضريبي مثلاً.
المرحلة 1: المعرفة الأخلاقية	تنمية الإدراك الأخلاقي من خلال تحصيل المعرفة الضرورية للمفاهيم الأخلاقية والنظريات المرتبطة بعمل المحاسب.	مادة (مقرر) إلزامي في تعليم الأخلاقيات في مرحلة مبكرة من البرنامج التعليمي.	النظريات التقليدية المتعلقة بتنمية الأخلاقيات.

المصدر: IFAC (2006)

وينبغي أن يتضمن هذا المحتوى التعليمي، لتعليم أخلاقيات المهنة، تنمية القدرات الانتقادية والاستنتاجية لطالب المحاسبة، وذلك من خلال تصميم المحتوى التعليمي ليستهدف تحقيق المخرجات التعليمية التالية (Williams and Elson, 2010):

- التعريف بنظرية الأخلاقيات في علوم الفلسفة.
- مناقشة مدونات السلوك الأخلاقي لمهنة المحاسبة الصادرة عن عديد المنظمات المهنية.

- تحديد والتعرف على القضايا والمعضلات الأخلاقية المتعلقة بالممارسة المحاسبية.

- تزويد الطالب بمهارات النقد والاستنتاج، ليكون قادراً على التعامل مع القضايا والمعضلات الأخلاقية في المهنة.

- تنمية الإحساس بالمسؤولية والحساسية الأخلاقية.

ولأجل تحقيق هذه المستهدفات، فإن المؤسسة التعليمية يجب أن تسعى في توصيل التعليم الأخلاقي لطالب المحاسبة بالوسائل المناسبة، التي قد تكون في شكل محاضرات فيما يتعلق بجانب النظريات المتضمنة في المرحلة الأولى من إطار التعليم الأخلاقي، أما الوسائل التي يُعتقد بأنها ملائمة للمرحلتين الثانية والثالثة من الإطار، فمنها التركيز على المناقشات والتفاعلات داخل القاعة الدراسية، ومن ثم الوصول إلى التعامل مع الحالات الدراسية بمختلف تعقيداتها وذلك في محاولة للاقتراب من واقع الأعمال، و يمكن أيضاً الاستفادة من ذوي الخبرات المهنية باستضافتهم كزائرين للقاعات الدراسية لفتح المجال للطلبة لتنويع التعامل مع غير الأكاديميين.

الخاتمة:

إصلاح التعليم المحاسبي هو ضرورة ملحة ودائمة، خصوصا من ناحية رفع مستوى الثقة بالممارسات المحاسبية. أحد بواعث القلق على هذه الثقة هو السلوك المهني غير الأخلاقي، الذي يُحتّم مواجهة التحدي للحد من آثاره من خلال الاهتمام ببرامج التعليم المحاسبي وزيادة فاعليتها، وذلك بتعزيزها بما يرفع من مستوى الثقة في المحاسبة والمراجعة. ومن خلال ما تم عرضه في هذا البحث لناحية استهداف دعم التعليم المحاسبي في ليبيا بتضمين محتوى تعليمي يتعلق بأخلاقيات المهنة، يوصي الباحثان بالآتي:

- ضرورة تدريس محتوى أخلاقيات المهنة المحاسبية في المؤسسات التعليمية الليبية.

- طرح قضية إمكانية تضمين محتويات التعليم الأخلاقي في برامج التعليم المحاسبي على أعضاء الهيئة التدريسية بأقسام المحاسبة بالجامعات والمؤسسات التعليمية الليبية، لمناقشة الجدوى والإمكانية والكيفية وكل ما يتعلق بهذه القضية.

- ضرورة تواصل أقسام المحاسبة بالجامعات والمؤسسات التعليمية الليبية مع الجهات ذات العلاقة بقضية أخلاقيات مهنة المحاسبة، كديوان المحاسبة والرقابة الإدارية، وذلك لتدارس الموضوع وتجميع البيانات المساعدة في إتخاذ القرار وكذلك البيانات المتعلقة بكيفية مواجهة المحاسبين لمعضلات السلوك الأخلاقي. مثل هذا التواصل يساعد في تجميع الحالات الدراسية اللازمة لتدريس أخلاقيات المهنة، بالإضافة إلى التنسيق لإستضافة زائرين محتملين للمساهمة في تقديم المحتوى التدريسي للطلبة.

المراجع:

1. المراجع العربية:

- أبو غالية، مفتاح وآخرون . 2017. معوقات تطوير التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس . *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية* ، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، 112-156.

- التائب، عادل عبدالسلام .2014 . كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي في الوفاء بمتطلبات العمل المصرفي وسبل تطويرها . ورقة مقدمة إلى *المؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص*، من 4/28 إلى 2014/5/1م بالمملكة الأردنية.

- الشبه، رمضان عبدالله و حدود، مصطفى مسعود. 2015. أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا. *المجلة الجامعة*، العدد السابع عشر، المجلد الثالث، 75-108.

- الصقع، محمد سالم .2014. تطوير برنامج التعليم المحاسبي للرفع من كفاءة مخرجاته تلبية لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وطلبة أقسام المحاسبة. ورقة مقدمة إلى *المؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص*، من 4/28 إلى 2014/5/1م بالمملكة الأردنية.

- العبيني، مهند، والزعبي، علي .2017. أثر التعليم المحاسبي على ممارسات المحاسبة الإبداعية في الأردن. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية*، العدد الخمسون، 151-164.

- الفيتوري، ناصر نوري . 2017. واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية ودوره في الحد من أزمة الأخلاقيات لمهنة المحاسبة. *مجلة رماح للبحوث والدراسات*، العدد الرابع والعشرون، 31-52.

- الماقوري، نادية ميلاد محمد.2008 . *تضييق الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات ممارسة المهنة : دراسة تطبيقية في البيئة الليبية*. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا.

- المقوب، هاجر سعد.2017. *أهمية تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية في تطوير المناهج المحاسبية*. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

- بالخير، إبراهيم أحمد، وآخرون .2018. التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية ومدى التوافق مع المتطلبات المعيارية الدولية . *مجلة المختار للعلوم الاقتصادية*، المجلد الخامس، العدد العاشر، 96-118.

- بلو، عبدالفتاح عظيم محمد . 1988. *تعليم وتدريب وتطوير المحاسبين في الجماهيرية*. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

- بوعزرية، هاجر، و لندار، نبلية . 2017. *واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية في ظل التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالية الدولية (IFRS)*. رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الجيلاني بونعامة بخميس مليانة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

- بوفارس، رندة عطية. 2007. التعليم المحاسبي المهني الواقع وسبل التطوير . ورقة مقدمة إلى *المؤتمر الوطني الثاني حول التعليم المحاسبي في ليبيا، واقعه وإمكانية تطويره ، طرابلس ، ليبيا.*

- زكري، محمد أبو القاسم . 2013. التحديات والمشاكل المعاصرة التي تواجه الجودة الشاملة للتعليم المحاسبي في ليبيا . *المؤتمر السنوي الخامس للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم حول نظم الجودة وتطبيقاتها باستخدام أساليب تكنولوجية مبتكرة لضمان الجودة في التعليم*، تونس 12 ديسمبر 2013.

- شميلة ، ميلاد رجب، و الطرلي، محمد مفتاح. 2013. مدى التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية* ، العدد الأول، 254-292.

- عبـــدالله، عائـــدة عثمـــان، والأســـمري، هـاجر. 2018. دور التعليم المحاسبي في ترسيخ أخلاقيـات مهنـة المحاسـبة فـي المملكـة العربيـة السعودية، دراسة تحليلية من وجهة نظر موظفي الإدارة الماليـة فـي شـركة خالـد بـن عفيـر وشـريكه محاسبون ومراجعون قانونيون. *Route Educat-ional and Social Journal,* V 5 (3),41-65.

- عثمان، خالد عثمان عبدالرحمن، وعبدالرحمن، عبـدالرحمن عبـدالله . 2018. أخلاقيـات مهنـة المحاسبة والمراجعة ودورها في كشف ممارسات إدارة الأربـاح: دراسـة ميدانيـة علـى المـراجعين الخـارجيين فـي السـودان. *مجلـة العلـوم الإداريـة*، العدد الثاني، 175-216.

- فرج، عبدالنبي امحمد، و الحضيري، مصطفى مصـباح . 2009. مخرجـات التعلـيم المحاسـبي ومتطلبات سوق العمل : دراسة تطبيقية في البيئة الليبية. *مجلة جامعة الجبل الغربي*، العدد السادس.

- مامي، طارق المهدي، و ميرة، عبدالحفيظ فرج . 2013 . دور المنـاهج المحاسـبية فـي تطـوير ممارسة مهنة المحاسبة : دراسة تطبيقية بجامعة الزاويـة. ورقـة مقدمـة إلـى *المـؤتمر واقـع مهنـة المحاسبة في ليبيا*، طرابلس 27-2013/2/28م.

- محمد، هيثم عابدين عباس.2017. *أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة ودورها في الحد من التطبيـق التحـايلي للسياسـات المحاسـبية* . رسـالة ماجسـتير غيـر منشـورة، كليـة الدراسـات العليـا، جامعة النيلين، السودان.

- مصلي، عبدالحكيم محمد .2010. مدى مواكبة التعليم العـالي فـي ليبيـا للتطـورات العلميـة وتلبيـة احتياجات سوق العمل . ورقة مقدمة إلى *المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل المنعقد في جامعـة مصـراته*، مدينـة مصـراته مـن 13-2010/4/15 ليبيا.

- نـوال، صـبايحي .2015 . الأبعـاد الأخلاقيـة لمهنـة المحاسـبة وتطبيقـات التلاعـب المحاسـبي. *مجلـة الحقـوق والعلـوم الإنسـانية*، المجلـد الثـاني، العدد الثاني والعشرون، 7-26.

2. المراجع الأجنبية:

- Ahmad, N, S.,& Gao, S. S., 2004. Changes, Problems and challenges of accounting in Libya. *Issues in Accounting Education,* 13 (3), 365–390.

- Blanthorne, C., Kovar, S. E., & Fisher, D. G., 2007. Accounting educators' opinions about ethics in the curriculum: An extensive view. *Issues in Accounting Education,* 22(3), 355–390.

- Bowden, P., & Smythe, V., 2008. Theories on teaching & training in ethics. *Electronic Journal of Business Ethics and Organizational Studies,* 13(2), 19–26.

- Callahan, D., 1980. Goals in the Teaching of Ethics*. Ethics Teaching in Higher Education,* Editors: Callahan. D.and Bok. S., 61-80., New York: Plenum Press.

- Cloninger, P. A., & Selverajan, T. T., 2010. Can ethics education improve ethical judgment? An empirical study. *SAM Advanced Management Journal,* 75(4), 4–11.

- Cohen, J. R., & Martinov-Bennie, N., 2006. The applicability of a contingent factors model to accounting ethics research. *Journal of Business Ethics,* 68(1), 1–18.

- Cooper, B. J., Leung, P., Dellaportas, D., Jackling, B., & Wong, G., 2008. Ethics education for accounting students: A toolkit approach. *Accounting Education: An International Journal,* 17(4), 405–430.

- Earley, C. E., & Kelly, P. T., 2004. A note on ethics educational interventions in an undergraduate auditing course: Is there an ‘‘Enron Effect’’? *Issues in Accounting Education,* 19 (1), 53–71.

- Felton, E., & Sims, R., 2005. Teaching business ethics: Targeted outputs. *Journal of Business Ethics,* 60(4), 377–391.

- Ghaffari, F., Kyriacou, O., & Brennan, R., 2008. Exploring the implementation of ethics in U.K. accounting programs. *Issues in Accounting Education,* 23(2), 183-198.

- International Federation of Accountants (IFAC). 2006. *Approaches to the Development and Maintenance of Professional Values, Ethics and Attitudes in Accounting Education Programs.* Retrieved March 5, 2018, from : https://www.iaasb.org/sites/%20default/files/publications/files/approaches-to-the-developme.pdf.

- International Federation of Accountants (IFAC). 2008. *Framework for international education standards for professional accountants.* http://www.ifacnet.com/?q=framework+for+international+education+statements&utm_medium=searchbox

- Klein, E. R., 1998. The one necessary condition for a successful business ethics course: The teacher must be a philosopher. *Business Ethics Quarterly,* 8(3), 561-574.

- Kohlberg, L., 1983. *The Philosophy of Moral Development.* Harper & Row, San Francisco, USA.

- Lawson, R., 2002. The inclusion of business ethics in the curriculum.*Research on Accounting Ethics,* 8, 59-71.

- Leung, P., and Cooper,B., 1995. Ethical Dilemmas in Accountancy Practice. *Australian Accountant,* May, 28- 32.

- Madison, R. L., & Schmidt, J. J., 2006. Survey of time devoted to ethics in accountancy programs in North American colleges and universities. *Issues in Accounting Education,* 21(2), 99–109.

- Martinov-Bennie,N.and Mladenovic, R., 2015. Investigation of the Impact of an Ethical Framework and an Integrated Ethics Education on Accounting Students’ Ethical Sensitivity and Judgment. *Journal of Business Ethics,* 127, 189–203.

- McDonald, G. M., 2004. A case example: Integrating ethics into the academic business curriculum. *Journal of Business Ethics,* 54(4), 371–384.

- Mintchik, N. M., & Farmer, T. A., 2009. Associations between epistemological beliefs and moral reasoning: Evidence from accounting. *Journal of Business Ethics,* 84(2), 259–275.

- Nguyen, N. T., Basuray, M. T., Smith,W.P.,Kopka, D.,& Mc Culloh, D., 2008. Moral issues and gender differences in ethical judgment using Reidenbach and Robin’s (1990) multidimensional ethics scale: Implications in teaching of business

ethics. *Journal of Business Ethics,* 77(4), 417–430.

- Reid, A., Taylor, P., & Petocz, P., 2011. Business as usual: Business students' conceptions of ethics. *International Journal for the Scholarship of Teaching and Learning,* 5(1), 1–15.

- Rest, J. R., 1986. Moral Development: *Advances in Research and Theory.* New York: Praeger.

- Sims, R., & Felton, E., 2006. Designing and delivering business ethics teaching and learning. *Journal of Business Ethics,* 63(3), 297–312.

- Stewart, K., Felicetti, L., & Kuehn, S., 1996. The attitudes of business majors toward the teaching of business ethics. *Journal of Business Ethics,* 15(8), 913–918.

- Treadway Commission.1987. Report of the National Commission on Fraudulent Financial Reporting. www.coso.org

- Waddock, S., 2005. Hollow men and women at the helm. hollow accounting ethics? *Issues in Accounting Education,* 20(2), 145-6.

- Williams, J. and Elson,R.J., 2010. The Challenges and Opportunities of Incorporating Accounting Ethics into the Accounting Curriculum. *Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues,* 13(1), 105-115.

تأثير أبعاد الثقافة التنظيمية للعملاء الداخليين على جودة الخدمة الداخلية دراسة ميدانية على عينة من العاملين بمستشفى الأطفال بنغازي.

The Effect of Organizational Culture Dimensions on the Internal Service Quality for Internal Customers in Benghazi Children's Hospital.

د. مريم محمد حسن خالد، محاضر، قسم التسويق، كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي.
Dr. Mariam M. Hassan Khaled, Lecturer, Marketing Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, **mariam.khaled@uob.edu.ly.**

د. فيصل سالم الكيخيا، أستاذ مشارك، قسم التسويق، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.
Dr. Faisal S. El Kikhia, Associated Prof, Marketing Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, **Faisal_el_Kikhia@yahoo.com.**

أ.سرور عبد الكريم عبد اللطيف، أستاذ مساعد، قسم العلوم المالية والمصرفية الإسلامية، كلية الإمام الأعظم الجامعة – العراق/ بغداد.
Seror Abdulkareem Abdullatif, Assistant Lecturer, Finance and Islamic Banking Dept, Imam Aadhum University - College Iraq/ Baghdad, **seroralhajim135@gamil.com.**

تاريخ الاستـــــلام:2020/11/08
تاريخ قبول النشر :2021/01/17

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير أبعاد الثقافة التنظيمية للعملاء الداخليين (العاملين في مستشفى الأطفال بمدينة بنغازي) على جودة الخدمة الداخلية، ومعرفة أي الأبعاد أكثر تأثيراً، كما هدفت الدراسة أيضا إلى التعرف على مدى وجود فروق معنوية بشأن آراء العملاء الداخليين قيد الدراسة، فيما يتعلق بمتغيراتها (الثقافة التنظيمية وجودة الخدمة الداخلية) وفقا للمتغيرات الديموغرافية (النوع، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الوظيفة الحالية). ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام استمارة استقصاء، وذلك من خلال عينة عشوائية طبقية تتكون من (278) مفردة من العملاء الداخليين قيد الدراسة. ولتحليل بيانات الدراسة تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لأغراض التحليل واختبار الفروض. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي مباشر للثقافة التنظيمية للعملاء الداخليين قيد الدراسة على جودة الخدمة الداخلية. وإن الثقافة الداعمة في البيئة التنظيمية هي صاحبة التأثير الأقوى على جودة الخدمة الداخلية، كما توصلت الدراسة أيضا إلى عدم وجود فروق معنوية بشأن آراء العملاء الداخليين قيد الدراسة بمتغيرات (الثقافة التنظيمية وجودة الخدمة الداخلية) وفقا للمتغيرات الديموغرافية (النوع، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الوظيفة الحالية). وبناءً على النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي قد تُسهم في الاستفادة من الثقافة التنظيمية السائدة في الارتقاء بمستوى جودة الداخلية.

كلمات مفتاحية: الثقافة التنظيمية، التسويق الداخلي، جودة الخدمة الداخلية، العملاء الداخليون، مستشفى الأطفال بنغازي.

1. مقدمة:

تعتبر جودة الخدمة أداة ووسيلة هامة تعتمد عليها أية منظمة خدمية في تحقيق ميزة تنافسية وربحية في المدى الطويل، في ظروف بدأت فيها المصادر الأخرى تفقد أهميتها تدريجيا، حيث لم يعد للتكنولوجيا المستخدمة في المنظمة نفس التأثير السابق، الأمر الذي يفضي على العنصر البشري أهمية خاصة كمحدد من محددات النجاح والتنافس في الارتقاء بمستوى جودة الخدمة المقدمة، باعتباره المنتج الذي يقوم العميل الخارجي بشرائه، إضافة إلى كونه أحد الوسائل الرئيسية التي تستخدمها المنظمة لتحقيق ميزة تنافسية في بيئة الأعمال. لا سيما في مجال تقديم الخدمة الصحية (Hollis, 2006)، الأمر الذي يتطلب التركيز على جودة الخدمة، حيث أكد كل من (Bouranta et al., 2009) على العلاقة الوثيقة بين جودة الخدمات الداخلية وجودة الخدمات الخارجية.

وفي هذا السياق، يُعد التسويق الداخلي Internal Marketing تطبيقا لمنهج التسويق داخل المنظمة للعامل أو الموظف باعتباره موردا داخليا وعميلا لباقي العملاء والأقسام، مما يؤدي لدمج مجالات وظيفية مختلفة للمنظمة. وتبنى فكرته على وجود نوعين من العملاء، عملاء داخليون (العاملون بالمنظمة) Internal Customers، وعملاء خارجيون Customers External، فكل فرد داخل المنظمة يعتبر عميلا بالنسبة لمجموعة أخرى من الأفراد الذين تربطهم معاملات مختلفة، ويعتبر مُستخدما ومنتجا للخدمة أيضا في نفس الوقت، ولكي تصل المنظمة إلى العميل الخارجي عليها الاهتمام بالعميل الداخلي أولاً؛ فهو الوسيلة للوصول إلى العميل الخارجي.

ومن هذا المنطلق فإنه، من الأهمية بمكان أن يتفهم المديرون العوامل التي تؤثر على العملاء الداخليين بشكل عام، وعلى سلوكهم بشكل خاص داخل المنظمات من أجل البقاء والاستمرار في الأسواق، حيث تُعد ثقافتهم التنظيمية بمكوناتها المختلفة مؤثرا على سلوكهم، وهي من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير في مجالات السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية، ومن المحددات الرئيسية لنجاح المنظمات أو فشلها، كما تعتبر من أهم وسائل تمكين المديرين في تحقيق الأهداف، ومؤشرا لعمق الهيكل التنظيمي والثقافي المكتسب من قيم ومعتقدات (سلوك) العاملين في المنظمة.

وفي هذا المنحى، تُعد الخدمات الصحية منتجا اجتماعيا، حيث تزداد التوقعات عن الخدمات المقدمة من جانب القائمين على تقديمها، وتؤثر الإجراءات الداخلية لتقديم الخدمة على العملاء الخارجيين (المرضى) والعملاء الداخليين (العاملون)، على حد سواء، حيث يُعد تفهم كلا الطرفين لهذه الإجراءات من الشروط الأساسية لتطوير وتنفيذ نظام صحي ناجح.

ولما كان القطاع الصحي من القطاعات الحيوية والأساسية في كل دولة، وأحد أهم المؤشرات التي تقاس بها معدلات التنمية، إضافة إلى كونه قطاعا أساسيا في الحياة اليومية، كالحفاظ على سلامة وصحة الناس، لذلك تسعى الكثير من المنظمات، ومنها المستشفيات للارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها حتى تصل إلى درجة التميز، الذي يُعد مثالا يسعى إليه كل من مقدمي الخدمات (العملاء الداخليين) والمستفيدين منها (العملاء الخارجيين) على حد سواء، إذ تقوم تلك المنظمات - المستشفيات - باستخدام العديد من الإستراتيجيات من أجل تحسين مستوى أدائها وتقديمها للخدمة، مثل الاهتمام بجودة الخدمات الصحية بوصفها إستراتيجية مهمة، تساعدها وغيرها على توفير خدمات تشبع الرغبات الكاملة للمرضى و تلبى متطلباتهم واحتياجاتهم.

2. مشكلة الدراسة:

يشكل أداء العملاء الداخليين هاجسا بالنسبة للمنظمات الصناعية والخدمية على حد سواء، مما جعل الباحثين والدارسين يفكرون في كيفية الوصول إلى الأداء الأمثل الذي يعمل على تحقيق رؤية ورسالة المنظمة، وأصبحت العديد من المنظمات تعمل على تقديم خدمات متميزة ترضي العميل الداخلي، وتساعد في نفس الوقت على جذب العميل الخارجي.

وتعتمد طبيعة العلاقة التي تربط المنظمات بعملائها على إشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم، وتتوقف درجة الصدق أو المصداقية في الوفاء بوعودهم على مدى سعيها إلى إشباع حاجات وتلبية رغبات عملائها الداخليين، وخاصة في مجال تقديم الخدمات التي يحدث فيه لقاء مباشر بين مقدم الخدمة والعميل، والذي تظهر فيه أهمية ومهارة مقدم الخدمة وأثره على مستقبل هذه الخدمة.

وفي هذا السياق، تعتبر الثقافة التنظيمية التي يعتنقها العاملون في المنظمات مؤثر قوي ومباشر على سلوكهم وأدائهم لعملهم، وعلاقتهم برؤسائهم ومرؤوسيهم وزملائهم والمتعاملون معهم، وتعكس هذه القيم والمعتقدات درجة التماسك والتكامل بين أعضائها. فقد أوضح كل من Wu et al. (2011) تأثير الثقافة التنظيمية على الطريقة التي تعمل بها المنظمة، وتأثيرها على قرارات الأفراد وسلوكياتهم، وفي الواقع على أدائهم.

وفي هذا الإطار، ناقشت العديد من الدراسات بحث ودراسة العوامل التي تؤثر على جودة الخدمة المتوقعة للعملاء الخارجيين، إلا أن القليل من هذه الدراسات اختبرت العوامل التي لها تأثير على جودة الخدمة الداخلية للموظفين. وعلى الرغم من أهمية جودة الخدمة الداخلية، إلا أن هناك ندرة في البحوث والدراسات التي تناولت أبعادها في إطار تحسين مستوى جودة الخدمة المقدمة، لذا اهتمت هذه الدراسة بالبحث في تأثير أبعاد الثقافة التنظيمية للعملاء الداخليين على جودة الخدمة الداخلية المقدمة، كمدخل لتحسين وتطوير الخدمات المقدمة للعملاء الخارجيين، باعتبار أن أية منظمة ترغب في تقديم خدمات عالية الجودة عليها أن

تقدم خدمات مرضية ومشبعة لحاجات ورغبات موظفيها بالدرجة الأولى.

وعليه، تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. هل تؤثر أبعاد الثقافة التنظيمية للعملاء الداخليين على جودة الخدمة الداخلية المقدمة في مستشفى الأطفال ببنغازي؟ وما هو أكثر الأبعاد تأثيراً ؟

2. هل توجد فروق معنوية بشأن آراء العملاء الداخليين في مستشفى الأطفال ببنغازي، فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة (الثقافة التنظيمية وجودة الخدمة الداخلية) وفقا للمتغيرات الديموغرافية(النوع، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الوظيفة الحالية).

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد التأثير المباشر لإبعاد الثقافة التنظيمية للعملاء الداخليين على جودة الخدمة الداخلية المقدمة في مستشفى الأطفال ببنغازي، وتحديد أي الأبعاد أكثر تأثيرا.

2. التعرف على مدى وجود فروق معنوية بشأن آراء العملاء الداخليين في مستشفى الأطفال ببنغازي، فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة (الثقافة التنظيمية وجودة الخدمة الداخلية) وفقا للمتغيرات الديموغرافية (النوع، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الوظيفة الحالية).

4. أهمية الدراسة:

يمكن توضيح أهمية الدراسة على المستويين العلمي والتطبيقي، وذلك على النحو التالي:

- **المستوى العلمي:** إلقاء المزيد من الضوء على الثقافة التنظيمية وجودة الخدمة الداخلية لتأصيل المتغيرات، مع توضيح دور الثقافة التنظيمية للعاملين على جودة الخدمة الداخلية، وبيان أكثر أبعاد الثقافة التنظيمية تأثيرا في جودة الخدمة الداخلية من خلال النتائج التي يمكن التوصل إليها .

- **المستوى التطبيقي:** مساعدة المسؤولين بإدارة المستشفى قيد الدراسة على تفهم طبيعة تأثير كل بُعد من أبعاد الثقافة التنظيمية للعاملين على جودة الخدمة الداخلية المقدمة في هذا المستشفى؛ لتعزيز الثقافة التنظيمية لديهم ودورها في تحسين جودة الخدمة الداخلية المقدمة، وفي المحصلة الأخيرة تحقيق رضا العملاء الخارجيين.

5. الإطار المفاهيمي وتطوير فروض الدراسة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة الإطار المفاهيمي للثقافة التنظيمية وأهميتها وأبعادها، وكذلك مفهوم جودة الخدمة الداخلية، وأبعادها، وطبيعة العلاقة بين الثقافة التنظيمية وجودة الخدمة الداخلية، وذلك على النحو التالي:

5.1 الثقافة التنظيمية: Organizational Culture

تُشكل الثقافة التنظيمية إحدى العناصر الأساسية في تفسير سلوك المنظمة، وسلوك قياداتها وإداراتها ومواردها البشرية والمتعاملين معها من الأطراف ذوي العلاقة بأعمالها، فالثقافة التنظيمية ماهي إلا مجموع ثقافة العاملين (العملاء الداخليين) السائدة في المنظمة، حيث يرى Barron (2008) أنها مجموعة قيم ومعتقدات واتجاهات المنظمة، وبالتالي تكون معايير محددة تحكم طريقة التعامل والتفاعل بين أعضاء المنظمة.

وعلى الرغم من عدم وجود توافق في الآراء حول مفهوم الثقافة التنظيمية، فإن غالبية التعاريف تؤكد على أن الثقافة التنظيمية تمثل مجموعة من القيم والمعتقدات والأنماط السلوكية التي تتكون منها الهوية الأساسية للمنظمة، فقد عرفها Kim et al. (2011) بأنها مجموعة أسس ومبادئ تعتمد عليها المنظمة في جميع أنشطتها، وبالتالي تصبح معيارا يستند إليه أي عضو جديد فيها في حل أية مشكلة قد تعترضه خلال أداء مهام عمله.

ومن جانبه أوضح Robbins (2001) أن الثقافة التنظيمية تمثل رباطا اجتماعيا يساعد على تماسك المنظمة، وذلك من خلال توفير المعايير المناسبة للمرؤوسين لما يجب أن يقولوه أو يفعلوه، كما يرى أيضا أن مؤسسي المنظمة يؤثرون تأثيرا كبيرا على ثقافتها، حيث أنهم يمتلكون الرؤية لما يجب أن تكون عليه المنظمة.

وفي حين يرى Schein, (2004) الثقافة التنظيمية بأنها مجموعة من المبادئ والقيم الأساسية، التي اخترعتها الجماعة أو اكتشفتها أو طورتها أثناء حل مشكلاتها المتعلقة بالتكيف الخارجي والاندماج الداخلي، التي أثبتت فعاليتها، والتي يتم تعليمها للأعضاء الجدد، واعتبارها أفضل طريقة لمعالجة المشكلات وإدراكها وفهمها، يشير كل من Acquaah and Tukamushaba (2009) إلى أنها حالة إدراك للمساواة في التعامل التي يشعر بها العاملون من قبل منظماتهم. ويعتبرها في نفس الوقت Bailey (2009) أنها إحدى عناصر البيئة الداخلية لأية منظمة ومن دونها لا تكتمل الرؤية الواضحة لأهدافها.

وفي نفس الإطار عرفت معروف (2012:9) الثقافة التنظيمية بأنها عبارة عن "البيئة الداخلية التي يشكلها أعضاء المنظمة، والتي تتكون من القيم والمعتقدات والمعايير، والتي بدورها تحدد طريقة أداء العمل بالمنظمة، فضلا عن تأثرها بالبيئة الخارجية، وبالتالي يتم تحقيق هدف المنظمة، وفعاليتها التنظيمية، وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة."

كما عرفها أيضا Goodman (2006) بأنها مجموعة من معارف ومعتقدات العاملين حول الكيفية التي ينبغي أن تُتبع في تعليم العاملين الجدد، وسيلة كيف يفكرون ويتصرفون مع العملاء، العمل الجماعي، والابتكار واتخاذ القرار لجميع الأمور التي تؤثر بشكل مباشر على أدائها.

ومن ناحيته يرى Ssemugenyi et al. (2020) أن كل منظمة لها ثقافتها التنظيمية الخاصة، سواء تشكلت عن طريق التصميم أم بشكل افتراضي. فهي نمط من الافتراضات الأساسية التي اخترعتها المجموعة أو اكتشفتها أو طورتها في التُعلم للتعامل مع مشاكل التكيف الخارجي والتكامل الداخلي، والتي تم العمل بها بشكل جيد بما يكفي لاعتبارها صحيحة، وبالتالي، يتم تدريسها للأعضاء الجدد باعتبارها الطريقة الصحيحة للإدراك والتفكير والشعور فيما يتعلق بهذه المشاكل.

وفي سياق متصل، بين Rakich (1993) أن الثقافة التنظيمية في المنظمات الصحية تختلف عن الثقافة التنظيمية في المنظمات الأخرى؛ وذلك بسبب هياكلها الإدارية والتنظيمية الفريدة، إضافة إلى اختلاف أساليبها الإدارية أيضا عن تلك الموجودة في المنظمات الأخرى. فالافتراضات والقيم والسلوكيات والمواقف الشائعة في أماكن المنظمات الصحية متجذرة من التقاليد، ويتم تبنيها بدقة من قبل العاملين (Rakich et al.,1993). فهذه المنظمات حساسة وتتأثر ديناميكيا بالتغييرات التي تحدث داخليا وخارجيا، سواء كانت تغييرات إيجابية أم سلبية، فمن المرجح أن يكون لهذه التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على الثقافة التنظيمية أثار تتطلب تغيير الهياكل التنظيمية (Seren and Baykal, 2007).

ومما سبق، يتبن أن الثقافة التنظيمية نظام تراكمي يرتبط بتاريخ المنظمة وحاضرها، وهي الأساس التي تنطلق منه للمستقبل، من خلال التفاعل بين العملاء الداخليين والعملاء الخارجيين. وتتمثل في مجموعة قيم ومعتقدات وسلوكيات يتبناها عملاء المنظمة الداخليون، وهذا النسيج من القيم والمعتقدات والعادات والتقاليد المشتركة بين العملاء الداخليين يمس شعورهم في جانبه النفسي ويظهر ذلك في سلوكهم في أداء أعمالهم.

- **أهمية الثقافة التنظيمية:**

تؤدي الثقافة التنظيمية دورا مهما في أداء كافة أنشطة وفعاليات المنظمة، حيث تشكل دافعا للعاملين بالمنظمة نحو الإبداع في التفكير والأداء بطريقة تنسجم مع ثقافة المنظمة السائدة، ويمكن إبراز أهمية الثقافة التنظيمية كما وضحها كل من Lai and Lee (2007); Williams and Francescutti,(2007) والرخيمي (2000) في النقاط التالية:

– تعمل الثقافة التنظيمية على توسعة أفق ومدارك وأفكار العاملين حول التغيرات التي تطرأ في محيط العمل، فتشكل بذلك إطارا مرجعيا يعود إليه العاملون عند الحاجة.

– الثقافة التنظيمية الإيجابية لأية منظمة تجعل منها موردا فريدا وقويا لتوليد التميز، لتحقيق الميزة التنافسية التي تساعد المنظمة على البقاء والاستمرار في بيئة الأعمال.

– تُعد الثقافة التنظيمية من أهم الوسائل في نجاح وتمكين المديرين لتحقيق أهداف المنظمة.

– تعتبر الثقافة التنظيمية المرنة عاملا مساعدا للمنظمة لمواكبة التطورات والتغيرات التي تحدث في بيئة الأعمال، وبالتالي القابلية للتطور.

– تعتبر الثقافة التنظيمية أحد أهم عناصر التميز للمنظمة عن غيرها من المنظمات، وتُعد مصدر اعتزاز وفخر للعاملين بها، خاصة إذا كانت ذات قيم تركز على الإبداع والابتكار والتميز والريادة.

– المنظمات ذات الثقافة التنظيمية القابلة للتكيف مع تغيرات السوق تكون ثقافتها متماسكة وقوية بمواجهة هذه التغيرات، مما يؤدي إلى زيادة حصتها السوقية.

- **مكونات الثقافة التنظيمية:**

للثقافة التنظيمية عدة مكونات لها تأثير على سلوك العملاء الداخليين، والتي تنعكس على ممارسات الإدارة في وضع إستراتيجياتها لتحقق أهدافها، يوضحها كل من الفاعوري (2005) ؛ أبو بكر وطه، (2005) على النحو التالي:

– **المعتقدات التنظيمية**، وهي أفكار يشترك بها العملاء الداخليون حول طبيعة بيئة العمل، ويُستفاد من هذه المعتقدات والأفكار في إنجاز المهام التنظيمية وفي عملية اتخاذ القرار، وبالتالي تحقيق أهداف المنظمة.

– **القيم التنظيمية**، تمثل الموجه الرئيسي لسلوك العملاء الداخليين في ظل ظروف المنظمة حول السلوك المرغوب وغير المرغوب في بيئة العمل.

– **الطقوس والعادات التنظيمية**، وهي مجموعة الممارسات التي يمارسها العملاء الداخليون وتعكس قيمهم الشخصية، والتي تُسهم في تقوية الانتماء للمنظمة كبعض الطقوس التي تقام عند انعقاد الاجتماعات، أو طريقة كتابة المذكرات والمخاطبات أو عند التحاق عملاء جدد بالعمل.

– **الأعراف التنظيمية**، وهي المعايير الإيجابية التي يلتزم بها العملاء الداخليون في المنظمة، كونها تعود بالفائدة على المنظمة، وتكون ضمنية ومتفق عليها ومتبعة من قبل الجميع، كعدم تعيين الأقارب من الدرجة الأولى في قسم واحد.

– **التوقعات التنظيمية**، تمثل مجموعة التوقعات المتبادلة بين العملاء الداخليين أنفسهم وبينهم وبين رؤسائهم، أي بمعنى آخر توقعات العملاء الداخليين من المنظمة وتوقعات المنظمة من عملائها الداخليين خلال مدة العمل، كتوقعات الاحترام والتقدير والتقييم.

– **الموروث الثقافي للمنظمة**، يتمثل في كافة المواقف والأحداث في تاريخ المنظمة، ليُستفاد مما هو إيجابي ليكون حافزا ودافعا لها وللعملاء الداخليين فيها، والتغاضي عن ما هو سلبي وتجاوزه كالاستفادة من الأخطاء السابقة ومحاولة تفاديها.

– **الأخلاقيات**، تُعد من أهم المكونات الرئيسية للثقافة التنظيمية، فهي أساس لطريقة التعامل بين العملاء الداخليين، فتشمل قيمهم وأسلوب تعاملهم وتصرفاتهم مع غيرهم. وغالبا ما تتكون أخلاقيات المنظمة من، أخلاقيات العملاء الداخليين العاملين بها والتي يكتسبونها من العائلة

والأصدقاء والدين والمدرسة والمجتمع ككل، وأخلاقيات المهنة التي يمارسونها، والتي تكون مرشدا لهم في الوظيفة، وأخلاقيات مستمدة من المجتمع من خلال نظامه القانوني الرسمي.

- **أبعاد الثقافة التنظيمية:**

قدم العديد من البحاث نماذجا وأبعادا لقياس الثقافة التنظيمية، حيث حدد Tang et al.(2000) أبعادا لقياس الثقافة التنظيمية اليابانية، تمثلت في الاتصال المفتوح، التوافق في صناعة القرارات، بُعد نظرية الفريق، المدير المعرفي والتوجه الأسري، والولاء، أما Deem, (2009) فقد استخدم أبعادا مختلفة لقياس الثقافة التنظيمية تمثلت في الاتساق، الاحتواء، الغاية، والتكيف. بينما حدد كل من (Hofstede,1993:Hannay,2008) خمسة أبعاد لقياس الثقافة التنظيمية تمثلت في التوجه الذكري، تجنب عدم التأكد، الفردية، السلطة عن بعد، والتوجه طويل الأجل مقابل التوجه قصير الأجل. أما (Hurley & Hult,1998:Deem,2009) فحدد أبعادا خمسة أخرى تمثلت في ثقافة المشاركة في اتخاذ القرار، ثقافة المشاركة بالسلطة، ثقافة الدعم الجماعي والتعاوني، ثقافة التعلم والتطور، التسامح في حالة الصراعات وأخذ المخاطرة بنظر الاعتبار.

وفي نفس السياق قدم (Wallach,1983:Geldenhuys,2006) مقياسا يُعد الأكثر استخداما في قياس الثقافة التنظيمية، باعتبار أن أبعاد الثقافة التنظيمية قابلة للتطبيق في قياس تأثيرها على جودة الخدمة الداخلية، التي يقدمها العاملون في الإدارات والأقسام الأخرى لبعضهم البعض. وذلك على النحو التالي:

- **الثقافة البيروقراطية:**

Hierarchy Culture

وهي التي يقع على عاتقها رسم الخطوط ووضع الأسس للسلطة والمسؤولية داخل المنظمة، فتضع التسلسل الهرمي للسلطة من خلال هيكلية تنظم فيها السلطات والإجراءات وإصدار الأوامر، وتحتاج كل منظمه إلى مثل هذه الثقافة لكي تتمكن من الاستقرار والبقاء. وتتصف هذه الثقافة بالهرمية، الهيكلية، الإجرائية، التنظيم، إصدار الأوامر، الحذر، والتوجه بالسلطة.

- **الثقافة الإبداعية:**

Innovative Culture

تتسم هذه الثقافة ببيئة عمل إبداعية، ويُعد كل من المخاطرة والتحدي من معايير هذه الثقافة ، بالإضافة إلى التحفيز المستمر للعاملين، إلا أن العاملين بها يعملون تحت ضغوط كبيرة. وتُسهم الثقافة الإبداعية في صنع بيئة عمل إبداعية، إضافة إلى محاولة تخفيف الضغوط التي يشعر بها العملاء الداخليين وتحفيزهم بشكل مستمر، وتعتبر المخاطرة من سمات هذه الثقافة وتتصف بالتحدي والمبادرة.

- **الثقافة الداعمة:**

Supportive Culture

تساعد هذه الثقافة على وجود بيئة عمل تتصف ببروز القيم الاجتماعية والروح الأسرية بين العملاء الداخليين،

وسيادة العدالة والأمن والثقة والدعم والتعاون وقوة العلاقات، فهي ثقافة داعمة بالفعل نحو النجاح والتقدم لأية منظمة، كما تتسم هذه الثقافة بالثقة، الأمن، التشجيع، الاجتماعية، الإنصاف، التعاون، الدعم، والتوجه بالعلاقات.

5.2 جودة الخدمة: Service Quality

يوجد تباين واختلاف بين الباحثين فيما يتعلق بمفهوم الجودة، فبينما تتمثل الجودة في الفلسفة اليابانية في تقديم منتج خال من العيوب (Turpin, 1995)، تمثلت لدى Smith (1993) في درجة التطابق مع المواصفات المطلوبة من وجهة نظر العميل.

ورغم الإسهامات المتعددة في مجال جودة الخدمة، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين على تعريف موحد لها، حيث عرفها Gronroos, (1984) بأنها عبارة عن المقارنة التي يقوم بها العميل بين توقعاته وإدراكه للخدمة الفعلية المقدمة، كما عرفها أيضا Bitner et al. (1990) بأنها الانطباع العام عند العملاء للتميز أو التدني النسبي في الخدمات المقدمة.

وفي نفس السياق ولكن من منظور آخر، عرفها Hollis, (2006) بأنها فهم احتياجات العملاء، والتعرف على الوسائل المشبعة لتلك الاحتياجات، وإشباعها بدرجة أعلى، وفي المقابل يراها Auka et al. (2013) بأنها الفرق بين توقعات العملاء عن أداء الخدمة قبل تقديمها وبعد تلقيها.

وكذلك عرفها كل من Musaba et al. (2014) بأنها الحكم العام أو إدراك العميل لتفوق الخدمة مقارنة بمنافسيها. وأشار إليها كل من Kassim et al. (2013) بأنها موقف يتم تطويره من لقاءات الخدمة السابقة والحالية، تتضمن كيف تم تسليم الخدمة، أو كيف كانت الخدمة وصولا إلى استهلاكها.

مما سبق يتبين أن جودة الخدمة مفهوم نسبي يتعلق بتوقعات أو احتياجات العميل من خلال مقارنة ما بين المتوقع وما تم الحصول عليه فعليا، بعد التقديم وليس قبله.

- **أبعاد جودة الخدمة:**

قدمت العديد من الأبحاث والدراسات نماذجا وأبعادا لقياس جودة الخدمة، حيث حدد Grönroos (1984) ثلاثة أبعاد لقياسها، تمثلت في الجودة الوظيفية، الجودة الفنية، والصورة الذهنية للعميل. أما Parasuraman et al. (1988) فقد قدموا عشرة أبعاد لقياسها، تمثلت في الاعتمادية، سرعة الاستجابة، الكفاءة، سهولة التقديم، مهارات الاتصالات، اللباقة، الأمان، المصداقية، فهم العميل، والملموسية، والتي تم دمجها بعد ذلك في خمسة أبعاد فقط تمثلت في الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الضمان والتعاطف.

وفي ذات السياق حدد كل من Lehtinen and Lehtinen (1991) ثلاثة أبعاد لجودة الخدمة، الجودة المادية، جودة التفاعل، والجودة المؤسسية.

ومن جانبهما توصل أيضا كل من Rust and Oliver (1994) إلى ثلاثة أبعاد للجودة، تمثلت في أداء الخدمة، تسليم الخدمة، وبيئة الخدمة. كما توصل كل من Brady and Cronin (2001) إلى ثلاثة أبعاد للجودة، تمثلت في الجوانب المادية، التفاعل الشخصي وجودة المخرجات.

5.3 جودة الخدمة الداخلية: Internal Service Quality (ISQ)

ظهر مفهوم العاملين بالمنظمة باعتبارهم عملاء داخليين Internal Cu-stomers يعتمدون على مخرجات العملاء أو الإدارات الأخرى، لخدمة عملائهم (الداخليين أو الخارجيين) Internal or External في منتصف الثمانينيات (Davis, 1991)، الأمر الذى ألقى الضوء على أهمية جودة الخدمة الداخلية، حيث يتصرف كل موظف أو قسم في المنظمة كمورد داخلي للعملاء (أي الأطراف الأخرى) داخل المنظمة التي تتلقى سلعا أو خدمات منهم، لذلك قد يحتاجون إلى الاستجابة للعملاء الداخليين والخارجيين على حد سواء (Stauss, 1995).

وتنطوي الخدمة الداخلية على جانبين، الجانب المتضمن للخلفية التسويقية، وجانب آخر متعلق بالموارد البشرية (Hollis,2006)، حيث وصفها (1998) Marshall et al. بأنها شبكة تسويقية داخلية تعمل على تقديم خدمات أفضل للوحدات الأخرى في المنظمة، فهي شبكة من الوحدات الوظيفية المترابطة مع بعضها البعض، تهدف إلى تقديم خدمة نهائية للعملاء الخارجيين. وفقا لذلك يعتبر كل موظف هو مستخدم ومقدّم خدمة في نفس الوقت، ويشارك في العلاقة القائمة بين المنظمة والعميل (McDermott and Emerson,1991). ومع ذلك، فإن أهم مبدأ في مفهوم الخدمة الداخلية قائم على أن جودة الخدمة الداخلية المنخفضة من المحتمل أن تترك تأثيرا سلبيا على جودة الخدمة المقدمة للعملاء الخارجيين، فالخدمة السيئة تؤثر على المخرجات النهائية (McDermott and Emerson, 1991;Walshak,1991).

وفي هذا الإطار، عرفت إدريس، (2017:123) جودة الخدمة الداخلية بأنها "عبارة عن منظومة من المعلومات والخدمات الصحيحة في أسرع وقت وأقل جهد في بيئة مناسبة، يمكن فيها المساعدة في تقديم الخدمات بتوفير التجهيزات والمعدات اللازمة التي تتيح للعاملين تقديم الخدمات التنافسية." وقد اعتمدت الدراسة الحالية على تعريف Xie (2005) بأنها مشاعر العملاء حول جودة الخدمة التي قدموها أو تلقوها من زملاء العمل داخل نفس المنظمة.

- **أبعاد جودة الخدمة الداخلية:**

تبنت الدراسات السابقة وجهتي نظر بخصوص أبعاد جودة الخدمة الداخلية، اعتمدت وجهة النظر الأولى على أبعاد مقياس SERVQUAL المتمثلة في الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الضمان، والتعاطف (Boshoff and Mels,1995; Young and Varble, 1997; Fadil et al., 2016).

أما وجهة النظر الثانية فقد اعتمدت على بناء مقاييس خاصة بجودة الخدمة الداخلية مختلفة الأبعاد، والتي لا تزال مستمدة - أبعادها- من المقياس الأساسي لـ Parasuraman (& McDermott Emerson, 1991; Bruhn, 2003; Sharma et al., 2016)، الذي يُعد الأكثر شيوعا واستخداما في قياس جودة الخدمة الداخلية، بافتراض أن أبعاد جودة الخدمة الخارجية قابلة للتطويع والتطبيق في الخدمة الداخلية، للتأكد من جودة الخدمة الداخلية التي يقدمها العاملون في الإدارات والأقسام الأخرى لبعضهم البعض، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

- **الملموسية: Tangible**

تشمل جميع المظاهر والتسهيلات المادية المرتبطة بالخدمة المقدمة، مثل مظهر العاملين والأجهزة والمعدات. وأوضح Dickson et al. (2008) أن بُعد الملموسية يتضمن أيضا عدة عناصر، مثل نظافة مكاتب المنظمة، واستخدام الوسائل الحديثة. كما يشمل بُعد الملموسية جاذبية المباني، التسهيلات المادية، التصميم، التنظيم الداخلي للمباني، حداثة المعدات والأجهزة.

- **الاعتمادية: Reliability**

وتتمثل في قدرة المنظمة على الوفاء بأداء الخدمة بشكل يُعتمد عليه، والتي وعدت بأدائه.

- **الاستجابة: Responsiveness**

وتتمثل في مساعدة العملاء والاستجابة الفورية لمتطلباتهم.

- **الضمان: Assurance**

ويتمثل في قدرة العاملين في المنظمة على بث الثقة والأمان في العملاء أثناء التعامل.

- **التعاطف: Empathy**

ويعكس هذا البُعد الاهتمام الموجه لكل عميل من عملاء المنظمة.

5.4 العلاقة بين الثقافة التنظيمية وجودة الخدمة الداخلية:

اعتبر Li (2002) أن الثقافة التنظيمية نتاج عمليات المنظمة وفقا للأنظمة الداخلية والتفاعلات مع البيئة الخارجية على المدى الطويل، وأنها تكامل للقيم والمعتقدات والوعي والأفكار والأفعال داخل المنظمة. وبالتالي، فإن الثقافة التنظيمية غير الملموسة تتحكم بشكل واضح في تصرفات وأداء المنظمة وأعضائها أيضا، وتشكل ما تعرضه المنظمة على أساس يومي. وغالبا ما يُنظر إليها على أنها الميسر أو المانع الرئيسي للإستراتيجيات التنظيمية، خاصة تلك المتعلقة بتحسينات الجودة (Trivellas and Dargenidou, 2009).

ومن ناحية أخرى بين Cho et al. (2013) وجود علاقة نظرية بين الثقافة التنظيمية وجودة الخدمة، وأثبت Karakasnaki et al. (2019) أن أبعاد الثقافة التنظيمية لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على أبعاد جودة الخدمة.

وفي سياق متصل، توصل النفراوي (2017) إلى أن أبعاد المناخ الأخلاقي المدرك للعمل تؤثر تأثيرا إيجابيا على أبعاد جودة الخدمة الداخلية. كما توصل خباز (2017) إلى وجود علاقة ارتباطية بين أبعاد الثقافة التنظيمية المتمثلة أبعادها في المشاركة في اتخاذ القرارات، الالتزام واحترام قيمة الوقت، الإبداع والابتكار وجودة الخدمات الصحية تحديدا.

كما بين عيساوي (2012) أيضا وجود علاقة إيجابية قوية بين الثقافة التنظيمية والرضا الوظيفي للعملاء الداخليين. كذلك أوضح الياس (2006) وجود تأثير كبير للثقافة التنظيمية على أداء الموارد البشرية.

ومن جانبه يشير Denison (1990) إلى الثقافة الداعمة باعتبارها ثقافة المشاركة والتي تركز على مستوى عال من المشاركة، تخلق شعورا بالملكية، مما يؤدي إلى التزام أكبر بالمنظمة وزيادة الأداء. وهذا يعني أن الموظفين قد ألهموا لتحسين أدائهم بناء على القيم الطوعية والضمنية بدلا من أنظمة التحكم البيروقراطية.

وفي نفس الإطار، أظهرت نتائج ما توصلت إليه دراسة كل من Gantsho and Sukdeo (2018) أن للثقافة التنظيمية تأثير قوي وكبير على مستويات جودة الخدمة داخل المنظمة. وهذا يتفق مع ما توصل إليه Fahlevi and Sitorus (2020) من وجود تأثير إيجابي للثقافة التنظيمية على جودة الخدمة. كما بينت نتائج دراسة كل من Zam et al. (2021) وجود تأثير معنوي إيجابي للثقافة التنظيمية في تحسين جودة الخدمة في المستشفى قيد الدراسة.

بناء على ما سبق تفترض الدراسة الحالية النموذج المفاهيمي القائم على أن أبعاد الثقافة التنظيمية للعملاء الداخليين (الأطباء، الممرضون والفنيون،الإداريون) بمستشفى الأطفال في مدينة بنغازي تؤثرعلى جودة الخدمة الداخلية المقدمة. وبالتالي يمكن صياغة الفروض التالية:

H1: تؤثر أبعاد الثقافة التنظيمية للعملاء الداخليين بمستشفى الأطفال ببنغازي تأثيرا معنويا مباشرا على جودة الخدمة الداخلية المقدمة.

وينبثق من هذا الفرض الفروض الفرعية التالية:

Ha1: تؤثر الثقافة البيروقراطية للعملاء الداخليين بمستشفى الأطفال ببنغازي تأثيرا معنويا مباشرا على جودة الخدمة الداخلية المقدمة.

Hb1: تؤثر الثقافة الإبداعية للعملاء الداخليين بمستشفى الأطفال ببنغازي تأثيرا معنويا مباشرا على جودة الخدمة الداخلية المقدمة.

Hc1: تـوثر الثقافـة الداعمـة للعمـلاء الـداخليين بمستشـفى الأطفـال ببنغـازي تـأثيرا معنويـا مباشرا علـى جودة الخدمـة الداخلية المقدمة.

H2 : لا توجد فروق معنويـة بشـأن آراء العمـلاء الـداخليين بمستشـفى الأطفـال ببنغـازي، فيمـا يتعلـق بمتغيـرات الدراسـة (الثقافـة التنظيميـة وجـودة الخدمـة الداخليـة) وفقـا للمتغيـرات الديموغرافيـة (النـوع، الفئـة العمريـة، المؤهل العلمـي، سنوات الخبرة، الوظيفة الحالية).

6. منهجية الدراسة:

– **نـوع البيانـات ومصـادر الحصـول عليها**: اعتمدت هذه الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات، هما:

• البيانـات الثانويـة: وتـم الحصـول عليهـا عن طريق مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة، اعتمادا على المراجع العربيـة والأجنبيـة مـن الكتـب والبحـوث والمجلات العلمية، التي تناولت موضوع الدراسـة، والموضـوعات المتعلقـة بـه لتأصيل المفاهيم وإعداد الإطار النظري المناسب.

• البيانات الأولية: وتم تجميعها من خلال قائمة استقصاء، وُزعت على عينة من العملاء الداخليين (الأطباء والممرضون والفنيون والإداريون العاملون في مستشفى الأطفال ببنغازي).

– **مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكـون مجتمـع الدراسـة مـن كافـة العمـلاء الـداخليين (الأطبـاء والممرضـين والفنين والإداريين) العاملين في مستشفى الأطفال بمدينة بنغازي (جدول رقم 1)، والبـالغ عـددهم (870) عمـيلا، ويمثلـون العمـلاء الـداخليين، باعتبـار كـل عميـل داخلي يُسهم في جودة الخدمة الداخلية.

جدول (1): العملاء الداخليون قيد الدراسة (العاملون بمستشفى الأطفال بنغازي)

أطباء		هيئة التمريض والفنيون		الإداريون		إجمالي عدد العملاء الداخليين	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
282	%32	429	%50	159	%18	870	%100

المصدر: إعداد الباحثين وفقا لإدارة الشؤون الإدارية ووحدة شؤون العاملين بمستشفى الأطفال ببنغازي.

ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة فقد تم أخذ عينة عشوائية طبقية، ونظرا لعدم تجانس مفردات المجتمع من حيث بعض الخصائص فقد تم أخذ عينة طبقية بالنسبة والتناسب، حيث قسم مجتمع الدراسة إلى ثلاثة طبقات تتجانس مفرداتها فيما بينها، وتختلـف كـل طبقـة فـي مفرداتهـا عـن مفردات الطبقة الأخرى، تضمنت الطبقة الأولـى الأطبـاء. والطبقـة الثانيـة هيئـة التمريض والفنيين، أما الطبقة الثالثة فقد

اشتملت على الإداريين. وتم الاعتماد على أسلوب العينة الاعتراضية، وذلك باعتراض العملاء الداخليين في فترات زمنية صباحية ومسائية خلال أيام الأسبوع المختلفة، من أجل تحقيق أكبر قدر من العشوائية. ويبين الجدول رقم (2) توزيع مفردات عينة الدراسة. ووفقا لما أشار إليه Saunders et al.(2009)، بلغ حجم العينة (278) لمجتمع دراسة (870) مفردة، وذلك ضمن هامش خطأ يعادل 5% ومستوي ثقة 95 %.

جدول (2): توزيع مفردات العينة قيد الدراسة

حجم العينة	توزيع العينة		
	الأطباء	هيئة التمريض والفنيون	الإداريون
278	**89**	**139**	**50**

المصدر: إعداد الباحثين

وتم توزيع عدد (278) استمارة على مفردات العينة من الطبقات الثلاث، باعتبارهم العملاء الداخليين قيد الدراسة. وقد بلغ عدد الاستمارات المستلمة والصالحة للتحليل (211) بما نسبته (76%) من عدد الاستمارات الموزعة.

– أداة الدراسة:

تم الاعتماد في تجميع بيانات الدراسة على استمارة الاستقصاء، والتي تم إعدادها لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك باستخدام المقياس الذى وضعه (Wallach,1983) لقياس الثقافة التنظيمية، والذى اعتمدت عليه العديد من الدراسات السابقة في قياسها (Yiing and Ahmad, 2009; Taormina, 2008 Silverthorne, 2004 ; Kanungo et al. 2001; Lok and Crawford, 2004)، كما اعتمدت الدراسة أيضا في قياس جودة الخدمة الداخلية على القائمة التي طورها كل من (Boshoff and Mels,1995; Young and Varble,1997) و التي اعتمدت بشكل أساسي على مقياس Parasuraman et al. .

وتتكون استمارة الاستقصاء من جزئين، صمم الأول منهما لقياس الخصائص الديموغرافية لمفردات عينة الدراسة، أما الجزء الثاني فمن استمارة الاستقصاء، فقد اختص بقياس متغيرات الدراسة (الثقافة التنظيمية، وجودة الخدمة الداخلية) للعملاء الداخليين (الأطباء، الممرضين والفنيين، الإداريين العاملين في مستشفى الأطفال ببنغازي) من خلال المقياس المُشار إليه باستخدام مقياس Likert المتدرج، والمكون من خمس درجات بديلة للاستجابة، مع وجود درجة محايدة في المنتصف، حيث تتدرج فيه الاستجابات من الرقم 1 الذي يمثل أو يعبر عن عدم الموافقة التامة للمستقصي منه، إلى الرقم 5 الذي يعبر عن موافقته التامة.

– اختبارات الثبات والصدق:

من أجل ضمان الوصول إلى نتائج على درجة عالية من الموثوقية، تم إجراء اختبارات الثبات والصدق لمقياس الدراسة، وذلك على النحو التالي:

– اختبار الثبات: Reliability Test

يقصد بالثبات الدرجة التي يتم بها الحصول على نفس النتائج في حال تكرار الدراسة في ظروف مشابهة وباستخدام الأداة نفسها (Bordens and Abbott, 2002). ويتسم المقياس بالثبات عندما يقدم المستجيبون ردودا مماثلة في مواقف متنوعة لكنها متشابهة. في حين أن عدم ثبات المقياس يحدث نتيجة استخدام كلمات يُساء فهمها من قبل المستجيبين والتي يتم إدراكها بشكل مختلف من جانبهم. لذلك، ينبغي على الباحثين أن يختاروا كلمات الأسئلة بحكمة من أجل تعزيز ثبات المقياس (Devaus, 2007). ويتم تقييم الثبات من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ (Colton and Covert, 2007). تتراوح قيم معامل ألفا كرونباخ بين صفر (وتعني أنه لا يوجد ارتباط) إلى الواحد (ارتباط تام).

ولتحديد درجة ثبات أداة الدراسة فقد تم احتساب قيمة ألفا كرونباخ لأبعاد متغير الثقافة التنظيمية، وأبعاد متغير جودة الخدمة الداخلية، (القيمة المقبولة مساويا أو أعلى من 0.70 وفقا لـ (Hair et al., 2010) أو يكون مساويا أو أعلى من 0.60 وفقا لـ (Liu and Arnett, 2000)، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (3).

– اختبار الصدق: Validity Test

اعتمد الباحثين في إجراء اختبار الصدق لإداة الدراسة على ما يلي:

✓ **الصدق الظاهري: Face Validity**

يقصد به درجة ظهور المقياس- من حيث الشكل أو المظهر- كأداة مناسبة للحصول على البيانات المطلوبة، وذلك من وجهة نظر المستجيب المحتمل من خلال الاعتماد على حكم مجموعة من الأساتذة المتخصصين في جامعة بنغازي بكلية الاقتصاد لأداة الدراسة للوقوف على تحديد درجة الصدق الظاهري لها، ومدى صحة القواعد اللغوية المستخدمة، ودرجة تدفق الأسئلة بشكل منطقي، ومدى ملاءمة الشكل الخارجي لأداة الدراسة.

✓ **الصدق الذاتي: Intrinsic Validity**

يعتمد هذا النوع من حساب الصدق على مفهوم مؤداه أن صدق الاختبار يعنى تطابق أو اقتراب الدرجات الفعلية، التي حصلت عليها مفردات الدراسة من الدرجات الحقيقية المفترض حصولهم عليها لو كان الاختبار نموذجا، ويتم التوصل إليه إحصائيا بحساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار. ولتحديد درجة الصدق الذاتي لأداة الدراسة فقد تم احتساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا الذي تم احتسابه كما هو موضح في الجدول رقم (3) التالي:

جدول رقم (3): نتائج احتساب معاملي الثبات والصدق لمتغيرات الدراسة

المتغير	عدد العبارات	قيمة معامل ألفا	معامل الصدق الذاتي
أبعاد الثقافة التنظيمية			
الثقافة البيروقراطية	8	0.60	0.77
الثقافة الإبداعية	8	0.75	0.87
الثقافة الداعمة	8	0.87	0.93
أبعاد جودة الخدمة الداخلية			
الملموسية	4	0.79	0.89
الاعتمادية	5	0.88	0.94
الاستجابة	4	0.86	0.93
الضمان	4	0.76	0.87
التعاطف	4	0.86	0.93

يتضح من الجدول رقم (3)، أن قيم معاملي الثبات والصدق مقبولة لجميع عبارات استمارة الاستقصاء، حيث تضمنت استمارة الاستقصاء مجموعة من الأبعاد تتكون من أكثر من عبارة لكل بُعد، وتراوحت قيم الثبات بين (0.60) لبُعد الثقافة البيروقراطية و(0.88) لبُعد الاعتمادية، وتراوحت قيم الصدق بين (0.77) لبُعد الثقافة البيروقراطية، و(0.94) لبُعد الاعتمادية. وبالتالي تبين أن المعاملات التي تم احتسابها ذات دلالة جيدة ومقبولة لتحقيق أغراض الدراسة وأهدافها، ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج على مجتمع الدراسة، حيث أن معامل ألفا كرونباخ الذي يتراوح بين (0.5) إلى (0.7) يعتبر مقبولا في مجال الدراسات والعلوم الاجتماعية. وبشكل عام كلما زادت نسبة معامل ألفا كرونباخ عن (0.6)، كلما تميز المقياس بدرجة عالية من الثبات (Sekaran and Bougie, 2016).

– الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

في ضوء أهداف وفروض الدراسة وأسلوب القياس ونوع العينة المستخدمة من ناحية، وأغراض التحليل واختبار الفروض من ناحية أخرى، اعتمدت منهجية معالجة البيانات في هذه الدراسة على استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، وذلك على النحو التالي:

– حساب معاملي الثبات والصدق، لتحديد درجة ثبات وصدق أداة الدراسة.

– أسلوب الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression، وذلك لقياس تأثير المتغير المستقل (الثقافة التنظيمية) على المتغير التابع (جودة الخدمة الداخلية) لاختبار الفرض الأول.

– تحليل التباين في اتجاه واحد (ANOVA)، وذلك لاختبار الفرض الثاني (اختلاف الثقافة التنظيمية)، و(اختلاف

جودة الخدمة الداخلية)، وذلك فيما يتعلق بمتغيرات (الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، والوظيفة الحالية). واختبار T-Test لعينتين مستقلتين، وذلك لاختبار الفرض الثاني (اختلاف الثقافة التنظيمية)، و(اختلاف جودة الخدمة الداخلية)، وذلك فيما يتعلق بمتغير النوع.

– تحليل البيانات واختبار الفروض:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم إجراء تحليل إحصائي وصفي لمتغيرات الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS Ver 23) ، للعملاء الداخليين قيد الدراسة (الأطباء والممرضون والفنيون والإداريون) العاملين بمستشفى الأطفال ببنغازي، وذلك على النحو التالي:

– الخصائص الديموغرافية لمفردات عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (4) التالي الخصائص الديموغرافية لمفردات عينة الدراسة:

الجدول رقم (4): الخصائص الديموغرافية لمفردات عينة الدراسة

المتغير	العدد	النسبة
النوع		
ذكر	64	%30
أنثى	147	%64
الفئة العمرية		
أقل من 30 سنة	79	%37
من 30 إلى أقل من 40 سنة	77	%37
40 سنة فأكثر.	55	%26
المؤهل العلمي		
مؤهل متوسط فأقل	52	%25
مؤهل جامعي	129	%61
تعليم فوق الجامعي	30	%14
سنوات الخبرة		
أقل من 5 سنوات	82	%39
من 5 سنوات لأقل من 15 سنة.	67	%32
من 15 سنة لأقل من 25 سنة.	26	%12
25 سنة فأكثر.	36	%17
الوظيفة الحالية		
طبيب	73	%35
هيئة تمريض والفنيون	97	%46
إداري	41	%19

أظهرت نتائج تحليل الخصائص الديموغرافية لمفردات عينة الدراسة مجموعة من الخصائص، يمكن تلخيصها في أن استجابة فئة الإناث كانت أكثر من فئة الذكور بشكل فارق، تجاوز أكثر من نصف استجابة الذكور البالغ عددهم (147)، وبنسبة (64%)، بينما بلغت استجابة فئة الذكور (64)، وبنسبة (30%)، وقد يرجع ذلك إلى تفضيل واقبال الإناث على مهنة التمريض أكثر من الذكور- وهي إحدى الفئات المستهدفة من مجتمع الدراسة - بشكل كبير يفوق إقبال الذكور عليها.

كما أوضحت نتائج التحليل أيضا تساوي في أعمار مفردات عينة الدراسة للفئتين العمريتين (أقل من 30 سنة) (من 30 إلى 40 سنة)، بنسبة استجابة (37%)، وهي تعبر على وجود فئة شابة قادرة على تقديم أفضل الخدمات في المستشفى. كما بينت نتائج الدراسة أن الفئة العمرية من 40 سنة فأكثر شكلت نسبة (26%)، وهي الفئة التي تمتلك الكفاءة والدرجات العلمية والخبرة التي لا يمكن الاستغناء عنها في تقديم خدمات ذات جودة عالية، مثل الاستشاريين والاختصاصين، كما يستفاد منها في تدريب الفئة الشابة بشكل عملي على إنجاز وأداء الخدمة بأفضل الأساليب.

لقد بينت نتائج تحليل بيانات الخصائص الديموغرافية لمتغيرات عينة الدراسة أن 61% من مفردات العينة، والبالغ عددهم (129) مفردة يحملون مؤهل جامعي، و25% منهم حاصلون على مؤهل متوسط فأقل وبعدد (52) مفردة، وهذا يعني أن مفردات العينة مؤهلون علميا ولديهم قدرة وتفهم كافي لتعبئة استمارة الاستقصاء بما يكفل تحقيق الدراسة لأهدافها.

كذلك أشارت نتائج تحليل الخصائص الديموغرافية لمفردات عينة الدراسة وذلك فيما يخص سنوات خبرتهم، أن ما نسبته (39%) والبالغ عددهم (82) مفردة خبرتهم أقل من 5 سنوات، في حين أن (32%) منهم، والبالغ عددهم (67) تتراوح خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 15 سنة، و(17%) والبالغ عددهم (36) كانت خبرتهم أكثر من 25 سنة، وقد يُعزى ذلك إلى صدور قرارات تعيين جديدة في السنوات الأخيرة بشكل أكبر مما كان عليه سابقا. أما فيما يتعلق بنتائج تحليل خصائص عينة الدراسة من ناحية الوظيفة الحالية، فالنسب المتعلقة بها والواردة في الجدول رقم (4) لها علاقة باختيار نوع العينة (عينة طبقية)، والتي تم أخذها بالنسبة والتناسب مع مجتمع الدراسة.

بصفة عامة تعكس نتائج تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لمفردات عينة الدراسة أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة منطقية في قطاع أعمال حساس(يقدم خدمة صحية) ولفئة مهمة من فئات المجتمع (الأطفال)، الذين يمتلكون فهما أقل لطبيعة الخدمات المتوفرة، وأساليب العلاج المطلوبة، وكيفية إشباع حاجاتهم وتحقيق رغباتهم، قطاع لا يعمل فيه إلا الأفراد المؤهلون وذوو الخبرة لتقديم الخدمة على كافة المستويات، قطاع يعتمد في تقديمه

للخدمات الصحية على موارد بشرية ذات تخصصات متفاوتة بينها درجة تكامل عالية معتمدة على بعضها البعض، مثل الطبيب والممرض والفني والإداري.

- **اختبار الفروض:**

لاختبار فروض الدراسة تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي - Kolmogorov Smirnov test، لمعرفة تتبع البيانات للتوزيع الطبيعي من عدمه. ومن خلال الجدول رقم (5) يتضح أن مستوى الدلالة لمتغيري الدراسة أكبر من (0.05)، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، مما يستلزم استخدام الاختبارات المعلمية.

الجدول رقم (5): اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير	قيمة اختبار Z	مستوى الدلالة
الثقافة التنظيمية	0.617	0.846
جودة الخدمة الداخلية	1.108	0.179

الفرض الأول:

ينص هذا الفرض على أن أبعاد الثقافة التنظيمية للعملاء الداخليين بمستشفى الأطفال ببنغازي تؤثر تأثيرا معنويا مباشرا على جودة الخدمة الداخلية المقدمة.

ومن هذا الفرض اشتقت الفروض الفرعية التالية:

Ha1: توثر الثقافة البيروقراطية للعملاء الداخليين بمستشفى الأطفال ببنغازي تأثيرا معنويا مباشرا على جودة الخدمة الداخلية المقدمة.

Hb1: توثر الثقافة الإبداعية للعملاء الداخليين بمستشفى الأطفال ببنغازي تأثيرا معنويا مباشرا على جودة الخدمة الداخلية المقدمة.

Hc1: توثر الثقافة الداعمة للعملاء الداخليين بمستشفى الأطفال ببنغازي تأثيرا معنويا مباشرا على جودة الخدمة الداخلية المقدمة.

ولاختبار صحة هذا الفرض فقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (6) التالي:

جدول رقم (6): تحليل الانحدار الخطي البسيط

المتغير المستقل	المتغير التابع (جودة الخدمة الداخلية)		
	معامل التحديد R^2	F	Sig
(الثقافة التنظيمية)	0.645	379.342	0.000

يتبين من الجدول رقم (6) أن معامل التحديد R^2 قد بلغ (0.645)، وقيمة (F) (379.342)، والتي تمثل مستوى المعنوية المحدد للمقارنة في مجال الدراسات والعلوم الاجتماعية، عند مستوي معنوية (0.000) وهو أقل من (0.05)، وبالتالي فإنه يمكن قبول هذا الفرض الذي ينص على وجود تأثير معنوي مباشر لأبعاد الثقافة التنظيمية للعملاء الداخليين قيد الدراسة على جودة الخدمة الداخلية، فقد فسرت الثقافة التنظيمية (البيروقراطية - الإبداعية- الداعمة) للعملاء الداخليين قيد الدراسة ما نسبته (65%) من التغيرات في جودة الخدمة الداخلية المقدمة (الملموسية - الاعتمادية - الاستجابة - الضمان - التعاطف)، والباقي (35%) يرجع لعوامل أخرى لم تتطرق إليها الدراسة الحالية.

وبناءً على هذه النتائج، يتبين ثبوت صحة الفرض الأول للدراسة، والذي ينص على أن أبعاد الثقافة التنظيمية للعملاء الداخليين قيد الدراسة تؤثر تأثيرا معنويا مباشرا على جودة الخدمة الداخلية المقدمة.

ولاختبار صحة الفروض الفرعية المشتقة من الفرض الأول فقد تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (7): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع للعملاء الداخليين قيد الدراسة.

أبعاد المتغير المستقل	المتغير التابع	R^2	Sig	F
الثقافة البيروقراطية	جودة الخدمة الداخلية	0.124	0.000	29.650
الثقافة الإبداعية	جودة الخدمة الداخلية	0.513	0.000	238.493
الثقافة الداعمة	جودة الخدمة الداخلية	0.709	0.000	513.115

يتضح من خلال الجدول رقم (7) أنه يمكن قبول الفروض الفرعية المنبثقة من الفرض الأول، حيث بلغت قيمة Sig (0.000) وهي أقل من (0.05) ، وهذا يعني قبول الفرض الأول بشكل تام، حيث فسرت الثقافة الداعمة أكبر نسبة من التغيرات الحاصلة في جودة الخدمة الداخلية للعملاء الداخليين قيد الدراسة بنسبة (71%) لكونها صاحبة التأثير الأكبر في هذه التغييرات، يليها الثقافة الإبداعية بنسبة (51%)، وأخيرا الثقافة البيروقراطية بنسبة (12%).

الفرض الثاني:

وينص هذا الفرض على عدم وجود فروق معنوية بشأن آراء العملاء الداخليين قيد الدراسة، فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة (الثقافة التنظيمية وجودة الخدمة الداخلية) وفقًا للمتغيرات الديموغرافية (النوع، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الوظيفة الحالية).

- **تحليل الفروق بشأن آراء العملاء الداخليين قيد الدراسة فيما يتعلق بالثقافة التنظيمية وفقًا للمتغيرات الديموغرافية:**

ولاختبار صحة هذا الفرض، تم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد فيما يتعلق بمتغير الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، والوظيفة الحالية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (8) التالي:

جدول رقم (8): نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير الثقافة التنظيمية وفقاً للمتغيرات الديموغرافية للعملاء الداخليين قيد الدراسة.

اسم المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	Sig
الفئة العمرية				
أقل من 30 سنة	3.30	0.63	1.415	0.74
من 30 لأقل من 40 سنة	2.86	0.72		
40 سنة فأكثر	3.26	0.83		
المؤهل العلمي				
مؤهل متوسط فأقل	3.53	0.65	2.07	0.19
مؤهل جامعي	2.97	0.28		
تعليم فوق الجامعي	3.24	0.82		
سنوات الخبرة				
أقل من 5 سنوات	2.87	1.10	2.145	0.33
من 5سنوات لأقل من 15 سنة	3.56	0.81		
من 15 سنة لأقل من 25 سنة	3.21	1.05		
25 سنة فأكثر	3.43	0.94		
الوظيفة الحالية				
طبيب	3.43	0.94	2.77	0.28
هيئة تمريض	3.22	1.04		
فني	3.66	0.83		
إداري	3.10	1.09		

تُشير نتائج تحليل بيانات الجدول رقم (8) أعلاه، إلى عدم وجود فروق معنوية في آراء العملاء الداخليين قيد الدراسة فيما يتعلق بمتغير الثقافة التنظيمية وفقا للفئة العمرية، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والوظيفة الحالية، حيث بلغت قيمة F (**1.415**) و(**2.07**) و(**2.145**) و(**2.77**) على التوالي، بقيمة احتمالية Sig (**0.74**) و(**0.19**) و(**0.33**) و(**0.28**) على التوالي، وهي أكبر من 0.05، أي أنه لا توجد فروق معنوية بين آراء العملاء الداخليين قيد الدراسة فيما يتعلق بالمتغير المستقل (الثقافة التنظيمية) وفقا للمتغيرات الديموغرافية (الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، والوظيفة الحالية). بينما تم استخدام اختبار (T-Test) لعينتين مستقلتين، وذلك فيما يتعلق بمتغير النوع، كما هو مبين بالجدول رقم (9).

جدول (9): اختبار t-test Independent حسب متغير النوع

متغير النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار t		الاختبار
				قيمة t	Sig.	
ذكور	64	3.42	0.401	0.08	0.19	لا توجد فروق
إناث	147	3.30	0.46			

يتضح من الجدول رقم (9) أعلاه، عدم وجود فروق بشأن آراء العملاء الداخليين قيد الدراسة، فيما يتعلق بثقافتهم التنظيمية وفقاً لمتغير النوع، حيث بلغت قيمة t (**0.08**) بقيمة احتمالية Sig (**0.19**)، وهي أكبر من **0.05**، الذي يمثل مستوى المعنوية المحدد للمقارنة في مجال الدراسات والعلوم الاجتماعية، أي أنه لا توجد فروق معنوية بين العملاء الداخليين قيد الدراسة فيما يتعلق بالمتغير المستقل (الثقافة التنظيمية) وفقا لمتغير النوع.

- **تحليل الفروق بشأن آراء العملاء الداخليين قيد الدراسة فيما يتعلق بجودة الخدمة الداخلية وفقا للمتغيرات الديموغرافية:**

ولاختبار صحة هذا الفرض، تم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد فيما يتعلق بمتغير الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، والوظيفة الحالية.

جدول رقم (10): نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير جودة الخدمة الداخلية وفقاً للمتغيرات الديموغرافية للعملاء الداخليين قيد الدراسة.

اسم المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	Sig
الفئة العمرية				
أقل من 30 سنة	3.25	0.67	**1.090**	**0.35**
من 30 لأقل من 40 سنة	2.97	0.88		
40 سنة فأكثر	3.53	0.65		
المؤهل العلمي				
مؤهل متوسط فأقل	2.70	1.07	**1.872**	**0.13**
مؤهل جامعي	3.43	0.86		
تعليم فوق الجامعي	3.23	0.90		
سنوات الخبرة				
أقل من 5 سنوات	2.75	0.30	**2.761**	**0.06**
من 5سنوات لأقل من 15 سنة	2.78	0.16		
من 15 سنة لأقل من 25 سنة	2.26	0.84		
25 سنة فأكثر	4.50	0.12		
الوظيفة الحالية				
طبيب	3.16	0.59	**2.69**	**0.36**
هيئة تمريض	3.40	0.67		
فني	2.80	0.73		
إداري	3.12	0.70		

تُشير نتائج تحليل بيانات الجدول رقم (10) إلى عدم وجود فروق معنوية في آراء العملاء الداخليين قيد الدراسة، فيما يتعلق بمتغير جودة الخدمة الداخلية وفقا للفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، والوظيفة الحالية، حيث بلغت قيمة F (**1.090**) و(**1.872**) و(**2.761**) و(**2.69**) على التوالي، بقيمة احتمالية Sig (**0.35**) و(**0.13**) و(**0.06**) و(**0.36**) على التوالي، وهي أكبر من **0.05**، أي أنه لا توجد فروق معنوية بين آراء العملاء الداخليين قيد الدراسة، فيما يتعلق بالمتغير التابع (جودة الخدمة الداخلية) وفقا لمتغيرات الديموغرافية. بينما تم استخدام اختبار (T-Test) لعينتين مستقلتين، وذلك فيما يتعلق بمتغير النوع، وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (11) التالي:

جدول (11): اختبار T-Test Independent للفروق بين متغير النوع.

متغير النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار t		الاختبار
				قيمة t	Sig.	
ذكور	**64**	**2.760**	**0.701**	**0.779**	**0.39**	**لا توجد فروق**
إناث	**147**	**2.840**	**0.733**			

يتضح من الجدول رقم (11) عدم وجود فروق بشأن آراء العملاء الداخليين قيد الدراسة فيما يتعلق بجودة الخدمة الداخلية وفقاً لمتغير النوع، حيث بلغت قيمة t **(0.779)** بقيمة احتمالية Sig (**0.39**)، وهي أكبر من **0.05**، أي أنه لا توجد فروق معنوية بين آراء العملاء الداخليين قيد الدراسة فيما يتعلق بالمتغير التابع(جودة الخدمة الداخلية) وفقا لمتغير النوع.

يتبين مما سبق، ثبوت صحة الفرض الثاني للدراسة، والذي ينص على عدم وجود فروق معنوية بشأن آراء العملاء الداخليين قيد الدراسة لمتغيرات الدراسة (الثقافة التنظيمية وجودة الخدمة الداخلية) وفقا للمتغيرات الديموغرافية (النوع، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، والوظيفة الحالية).

7. مناقشة نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، يمكن عرضها ومناقشتها على النحو التالي:

1. وجود تأثير معنوي مباشر للثقافة التنظيمية قيد الدراسة على جودة الخدمة الداخلية المقدمة، حيث بلغ معامل تحديد (R^2) للعملاء الداخليين قيد الدراسة (الأطباء، الممرضون والفنيون، والإداريون العاملون بمستشفى الأطفال ببنغازي) (**0.645**)، وقيمة (F) (**379.342**)، عند مستوي معنوية (**0.000**) وهي أقل من (**0.05**)، مما يعني قبول الفرض الأول للدراسة، حيث فسرت الثقافة التنظيمية ما نسبته (**65%**) من التغيرات الحاصلة في جودة الخدمة الداخلية المقدمة (الملموسية - الاعتمادية - الاستجابة - الضمان - التعاطف)، والباقي

(35%) يرجع لعوامل أخرى لم تتطرق إليها الدراسة الحالية، الأمر الذي يدلل على أهمية الدور الذي تلعبه الثقافة التنظيمية بكافة أنواعها في إنجاز وتقديم خدمة ذات جودة لعملائها الداخليين، وهذا يتفق مع ما توصل إليه خباز (2017) بشأن وجود علاقة بين أبعاد الثقافة التنظيمية وجودة الخدمات الصحية المقدمة للعملاء. واتفقت مع أيضا Cho et al. (2013) الذين توصلوا إلى وجود علاقة نظرية بين الثقافة التنظيمية وجودة الخدمة، وكذلك اتفقت مع Karakasnaki et al. (2019) في أن أبعاد الثقافة التنظيمية لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على أبعاد جودة الخدمة المقدمة.

2. كشفت النتائج أيضا أن الثقافة الداعمة هي صاحبة التأثير الأقوى على جودة الخدمة الداخلية المقدمة فيما بينهم؛ ولعل ذلك يُعزى بشكل أساسي إلى تنمية الثقافة الداعمة في البيئة التنظيمية، الذي ينعكس في وجود تعاون بين العاملين داخل المستشفى وحرص الإدارة على تنمية العلاقات الاجتماعية فيم بينهم، وشعورهم بجو من الثقة داخل بيئة العمل، فعندما يتسم السياق التنظيمي بالتماسك الداخلي وخلق إحساس بالعائلة بين العاملين عن طريق مشاركتهم ودعم العلاقات الاجتماعية بينهم، وإعطائهم الحرية لإبداء آرائهم، يغرس فيهم الثقة وعدم الخوف على مستقبلهم الوظيفي، ويتمكنون من تقديم خدمات تتسم بالجودة وسرعة الاستجابة فيما بينهم. وهذا يتفق مع ما أشار إليه Denison, (1990) من أن الثقافة الداعمة تخلق شعورا بالملكية، مما يؤدي إلى التزام أكبر بالمنظمة وزيادة الأداء. وهذا يعني أن العاملين قد ألهموا لتحسين أدائهم، وبالتالي زيادة جودة الخدمات التي يقدمونها بناءً على القيم الطوعية والضمنية بدلا من أنظمة التحكم البيروقراطية. وتشابهت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة Karakasnaki et al. (2019) في أن الثقافة الداعمة هي الأكثر تأثيرا على جودة الخدمة المقدمة.

3. أيدت نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة عدم وجود فروق معنوية في آراء العملاء الداخليين قيد الدراسة فيما يتعلق بمتغير الثقافة التنظيمية وفقا للفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، والوظيفة الحالية، حيث بلغت قيمة F (**1.415**) و(**2.07**) و(**2.145**) و(**2.77**) على التوالي، بقيمة احتمالية Sig (**0.74**) و(**0.19**) و(**0.33**) و(**0.28**) على التوالي، وهي أكبر من **0.05**. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Tang et al.(2000 في عدم وجود اختلافات معنوية بين العاملين وفقا لمتغير المستوى التعليمي، وتختلف معها في نفس الوقت في وجود اختلافات معنوية بين العاملين وفقا للمتغيرات الديموغرافية (العمر، سنوات الخبرة). كذلك تشابهت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة معروف، (2012) بشأن عدم وجود فروق معنوية متعلقة بنوع الوظيفة في بُعدي الثقافة الداعمة والثقافة الإبداعية، واختلفت معها أيضا في وجود اختلاف معنوي متعلق بنوع الوظيفة ببُعد الثقافة البيروقراطية.

4. أيدت نتائج الدراسة الحالية عدم وجود فروق بشأن آراء العملاء الداخليين قيد الدراسة فيما يتعلق بثقافتهم التنظيمية وفقا

لمتغير النوع، حيث بلغت قيمة t (**0.08**) بقيمة احتمالية Sig (**0.19**). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Tang et al.(2000 في عدم وجود اختلافات معنوية بين العاملين وفقا للمتغير النوع.

5. أشارت نتائج تحليل بيانات الدراسة إلى عدم وجود فروق معنوية في آراء العملاء الداخليين قيد الدراسة فيما يتعلق بمتغير جودة الخدمة الداخلية المقدمة وفقا للفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، والوظيفة الحالية، حيث بلغت قيمة F (**1.090**) و(**1.872**) و(**2.761**) و(**2.69**) على التوالي، بقيمة احتمالية Sig (**0.35**) و(**0.13**) و(**0.06**) و(**0.36**) على التوالي. وهذا يتفق مع ما توصل إليه خباز، (2017) فيما يخص المؤهل العلمي، ويختلف معه بوجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للفئة العمرية والوظيفة الحالية وسنوات الخبرة، ولعل ذلك يرجع إلى اختلاف مجتمع الدراسة.

6. أيدت نتائج تحليل بيانات الدراسة عدم وجود فروق بشأن آراء العملاء الداخليين قيد الدراسة، فيما يتعلق بجودة الخدمة الداخلية المقدمة وفقا لمتغير النوع، حيث بلغت قيمة t (**0.779**) بقيمة احتمالية Sig (**0.39**). حيث تراوح الوسط الحسابي بين(**2.760**) و(**2.840**) بانحراف معياري يتراوح بين (**0.701**) و(**0.733**)، وهذا يتفق مع ما توصل إليه خباز(2017) بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لجودة الخدمات الصحية المقدمة في المؤسسات محل الدراسة تعزى لمتغير الجنس (النوع).

8. توصيات الدراسة:

في ضوء ما تقدم من نتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- يجب على المسؤولين بإدارة المستشفى قيد الدراسة عقد حلقات نقاش مستمرة منظمة، تشجع العاملين على المشاركة من خلال تحفيزهم على إبداء آراءهم في القيم والمعتقدات والأعراف والتوقعات المعمول بها داخل المستشفى، وتطويرها بما يلائم بيئة العمل وتعميمها بشكل دائم ومستمر، في شكل جمل وعبارات تعبر عن ثقافة المستشفى بما يزيد من جودة خدماتهم المقدمة بينهم.

- ينبغي على إدارة المستشفى والمسؤولين بها الاستفادة من التأثير الكبير للثقافة الداعمة؛ وذلك من خلال:

1. تشجيع العاملين ومساعدتهم على الإبداع ومواجهة التحديات التي يتعرضون لها أثناء تقديم الخدمة، وفتح آفاق جديدة في أساليب وإنجاز العمل وربطه بالحوافز المادية والمعنوية، والذي له انعكاس إيجابي في تحقيق المنظمة للأهداف بطريقة مثالية وأقل تكلفة، مما يعزز من حصولها على ميزة تنافسية.

2. دعم الإدارة للثقافة الإبداعية والتعليم - لكونها صاحبة التأثير الثاني الأقوى بعد الثقافة الداعمة- من خلال النظر إلي الخطأ غير المقصود بأنه فرصه تعليمية، وتهيئة المناخ المشجع على الإبداع والابتكار، من خلال زرع بذور الثقافة الإبداعية بين العاملين وتشجيعهم على حب المخاطرة في اتخاذ القرارات ومواجهة التحديات.

المراجع:

1. المراجع العربية:

- أبو بكر، مصطفى محمود وطه، السيد حسنين. 2005. *المدير وتنمية سلوك العاملين: مدخل إستراتيجي لإدارة السلوك الإنساني والتنظيمي في المنظمات المعاصرة*. الطبعة الأولى، مطابع الولاء الحديثة، القاهرة، مصر.

- إدريس، القوت أحمد. 2017. *الدور الوسيط لجودة الخدمة الداخلية في العلاقة بين وظائف إدارة الموارد البشرية والانتماء الوظيفي*. رسالة دكتوراة منشورة، كلية الدراسات العليا، قسم إدارة الأعمال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- الفاعوري، رفعت عبد الحكيم 2005. *إدارة الإبداع التنظيمي* . المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.

- النفراوي، أحمد عبدالسلام رجب. 2017. *إطار مقترح للعلاقة بين المناخ الأخلاقي المدرك للعمل وجودة الخدمة - دراسة تطبيقية على العلاء الداخليين بالمستشفيات العامة والمركزية بمحافظة الغربية*. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

- الياس، سالم. 2006. *تأثير الثقافة التنظيمية على أداء المورد البشري*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

- خباز، أبو القاسم. 2017. *أثر الثقافة التنظيمية على جودة الخدمات الصحية- دراسة حالة المؤسسة العمومية للصحة الجوارية - المقاطعة الإدارية تقرت-*. رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

- عيساوي، وهيبة. 2012. *أثر الثقافة التنظيمية على الرضا الوظيفي*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان.

- معروف، أسماء محمود محمد. 2012. *أثر القيادة الخادمة على الثقافة التنظيمية بالتطبيق على المستشفيات العامة التابعة لوزارة الصحة بمحفظة الدقهلية*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

2. المراجع الأجنبية:

- Auka, Daniel Onwonga., Joseph N. Bosire., and Victor Matern. 2013. perceived service quality and customer loyalty in retail banking in Kenya, *British Journal of Marketing Studies*,1, (3), 32-61.

- Barron, B. M.F. 2008. An Indian-*Taiwan comparative study on the impact of perceived leadership styles on job satisfaction: Organizational culture as a moderator, M.SC,* Master Thesis, Ming Chuan University, School of Management.

- Bitner, M. J., Booms, B. H., and Tetreault, M. S. 1990. The service encounter: Diagnosing favorable and unfavorable incidents. *Journal of Marketing*, 54, 71-84.

- Boshoff, C. and Mels ,G. 1995. A causal model to evaluate the relationships among supervision ,role stress, organizational commitment and internal service quality. ,*European Journal of Marketing*. 29, (2).23-42.

- Bouranta, N., Chitiris, L., & Paravantis, J. 2009. The relationship between internal and external service quality. *International Journal of Contemporary Hospitality Management*.275-293.

- Brady, Michael K. and J. Joseph Cronin .2001. Some new Thoughts on Conceptualizing Perceived Ser-

vice Quality: A Hierarchical Approach. *Journal of Marketing*.65, (3).34-49.

- Bruhn, M. 2003. Internal service barometers: conceptualization and empirical results of a pilot study in Switzerland. *European Journal of Marketing*. 37.(9). 1187-204.

- Cho, I., Kim, J. K., Park, H., & Cho, N. H. 2013. The relationship between organisational culture and service quality through organisational learning framework. *Total Quality Management & Business Excellence*, *24*(7-8), 753-768.

- Dagger, Tracey S. Jillian C. Sweeney and Lester W. Johnson. 2007. A Hierarchical Model of Health Service Quality. *Journal of Service Research*, 10, (2),123-142.

- Davis, T. R., 1991. Internal service operations: strategies for increasing their effectiveness and controlling their cost. Organizational Dynamics, 20(2), 5-22.

- Denison, D. R., 1990. *Corporate culture and organizational effectiveeness*. John Wiley & Sons.

- Dickson, D., Ford, R., Kumar, V., Smart, P. A., Maddern, H., & Maull, R. S., 2008. Alternative perspective on service quality and customer satisfaction, the role of BPM. International *Journal of Service Industry Management,* 19 (2).176-187.

- Fadil, H, Kuldip Singh, and Corina Joseph. 2016. The Influence of Organizational Innovation towards Internal Service Quality in MBKS*. Procedia - Social and Behavioral Sciences*. 224.317-324.

- Fahlevi, P. F., & Sitorus, T., 2020. Information Technology, Organizational Culture, and Service Quality: The mediating effect of Personnel's Performance. *Technium Soc. Sci. J.*, *7*, 128-138.

- Gantsho, Y., & Sukdeo, N., 2018. Impact of organizational culture on service quality. *IEOM Society Internationa*, 1659-1667.

- Goodman, Joanna. 2006. *Driving a high-performance corporate culture North* America: Mel Crum Enquiries.

- Gronroos, C., 1984. A service quality model and its marketing Implications. *European Journal of Marketing*, 18, (4), 36-44.

- Hallowell, R., Schilesinger, L.A. and Zornitsky, J., 1996. Internal service quality, customer and job satisfaction: linkages and implycations for management. *Human Resource Planning*, 19(2), 20-31.

- Harrell, G.D. and Fors, M.F., 1995, Marketing services to satisfy internal customers. *Logistics Information Management*,.8(4). 22–27.

- Hart SE., 2005. Hospital ethical climates and registered nurses' turnover intentions. *Image J Nursing Scholarsh*.37 (2), 173–177.

- Hollis, Charles. 2006. *Service Quality Evaluation in Internal Healthcare Service Chains.* Phd dissertation, Queensland University of Technology.

- Kanungo, S. Sadavarti, S., and Srinivas, Y., 2001. Relating IT Stra-

tegy and Organizational Culture: An Empirical Study of Public Sector Units in India. *The Journal of Strategic Information Systems,* 10 (1), 29-57.

- Karakasnaki, M., Psomas, E., & Bouranta, N., 2019. The interrelationships among organizational culture and service quality under different levels of competitive intensity. *International Journal of Quality and Service Sciences*.

- Kassim, N. M., Bogari, N., & Zain, M., 2013. Service quality of a public university in Saudi Arabia. *Journal of e-Learning and Higher Education*, 57.

- Kim, J. H., Kim, C. S., & Kim, J. M. 2011. Analysis of the effect of leadership and organizational culture on the organizational effectiveeness of radiological technologist's working environments. *Radiography*, *17*(3), 201-206.

- Lehtinena, Uolevi and Jarmo R. Lehtinenb .1991. Two Approaches to Service Quality Dimensions. *The Service Industries Journal*. 11, Issue (3). 287-303.

- Li, Y. Z. 2002. *A study of organizational culture and knowledge sharing: Taking the example of elementary schools in Taipei County.* Master Thesis, Graduate Institute of Compulsory Education, National Taipei Teachers College, Taiwan.

- Lok, P., and Crawford, J., 2004. The effect of Organizational Culture and Leadership Style on Job Satisfaction and Organizational Commitment: A Cross National Comparison. *Journal of Management Department,* 23 (4), 321-338.

- Marshall, G.W., Baker, J. and Finn, D.W., 1998. Exploring Internal Customer Service Quality. *Journal of Business and Industrial Marketing*, 13, (4/5), 381-392.

- McDermott, L.C. and Emerson, M., 1991. Quality and service for internal customers. Training *and Development Journal*, 45. January. 61-64.

- Ming, davis G,Douglas. 2002. Managing relationship with customers a differentiation philosophy of management. *Journal of Service Marketing*, 3(1) .213-217.

- Mohammadi, R., Hashemi, R., & Moradi, A., 2012. Study of effects of internal marketing on customer orientation (food & drug distribution companies of Kermanshah province). *International Research Journal of Applied and Basic Sciences,* 3 (11), 2337-2344.

- Musaba,C.N.; Musaba,E.C. and Hoabeb, S. I. R., 2014. Employee Perceptions of Service Quality in the Namibian Hotel Industry: A Servqual Approach. *International Journal of Asian Social Science.* 4. (4).533-543.

- Panigyrakis George G., and Prokopis K. Theodoridis. 2009. Internal marketing impact on business performance in a retail context. *International Journal of Retail and Distribution Management,* 37, Iss. 7, 600 -628.

- Parasuraman, A, V A Zeithaml,

and L L Berry .1988. SERVQUAL: A Multiple-item Scale for Measuring Consumer Perceptions of Service Quality. *Journal of Retailing*, 64, (1), 12-40.

- Rakich, J.S., Longest jr , B. B., Darr, K., and Guerrieri, L.R., 1993 . Managing Health Services Organizations. *Journal for Nurses in Professional Development,* 9 (3), 162.

- Riggle, Robert J., 2007. *The Impact of Organizational Climate Variables of Perceived Organizational Support, Workplace Isolation, and Ethical Climate on Salesperson Psychological and Behavioral Work Outcomes*. Phd Dissertation, Department of Marketing, University of South Florida.

- Robbins, S. P., 2001. *Organizational Behavior,* 9 th ed, New Jersey, prentice Hall, Inc.

- Rust, R.T. and Oliver, R.L., 1994. Service quality: insights and managerial implications from the frontier, in Rust, R.T and Oliver, R.L. *(Eds), Service Quality: New Directions in Theory and Practice*, Sage Publications, Thousand Oaks, CA. 1-20.

- Schein, Edgar H., 2004. *Organizational Culture and Leadership, San Francisco*: Jossey-Bass, 3rd ED, 989 Market street, 2004.

- Seren, S., & Baykal, U., 2007. Relationships between change and organizational culture in hospitals. *Journal of Nursing Scholarship*, 39(2), 191-197.

- Sharma,Piyush., Titus Tak Chuen Kong.,Russel P.J. Kingshott. 2016. Internal service quality as a driver of employee satisfaction, commitment and performance Exploring the focal role of employee well-being. *Journal of Service Management*. 27. Iss (5). 773 – 797.

- Silverthorne, C., 2004. The Impact of Organizational Culture and Person Organization Fit on Organizational Commitment and Job Satisfaction in Taiwan. *Leadership & Organization Development Journal,* 25 (7), 592-599.

- Smith, Peter 1993, Total Quality Management International Concepts and Arab Applications, *Sex Conference on Training and Management*, Cairo.

- Ssemugenyi, F., Asumwa, A. A., & Kazibwe, S., 2020. Balancing the delicate space between organizational culture and customer service quality: An Empirical Review for Systemic Excellence in the Electrical Energy Sector in Kenya. *Asian Research Journal of Arts & Social Sciences*, *10*(4), 20-32.

- Stauss, B., 1995. Internal services: classification andquality management, *Internationa. Journal of Service Industry* Management, 6 (2), 62-78.

- Tang, T. L. P., Kim, J. K., & O'Donald, D. A., 2000. Perceptions of Japanese organizational culture-Employees in non-unionized Japanese-owned and unionized US-owned automobile plants. *Journal of Managerial Psychology*,15, (6), 535-559.

- Taormina, R. J., 2008. Interr-

elating Leadership Behaviors, Organizational Socialization and Organizational Culture. *Leadership and Organization Development Journal,* 29 (1), 85-102.

- Trivellas, P., & Dargenidou, D., 2009. Organisational culture, job satisfaction and higher education service quality: The case of Technological Educational Institute of Larissa. *The TQM Journal*, *21*(4), 382-399.

- Turpin, Domininique, V., 1995. Japanese Approaches to Customer Satisfaction Some Best Practices. *Long Range Planning*,.38, (3), 85-90.

- Wallach. 1983. Individuals and Organization the Cultural Match. *Training and Development Journal*, February.

- Walshak, H., 1991. An internal consensus can boost external success. *Marketing News*, *25* (June), 13.

- Williams, E. S., Rondeau, K. V., & Francescutti, L. H., 2007. Impact of culture on commitment, satisfaction, and extra-role behaviors among Canadian ER physiciannns. *Leadership in Health Services*, 13. (2).306-322.

- Wu, S. J., Zhang, D., & Schroeder, R. G., 2011. Customization of quality practices: the impact of quality culture. *International Journal of Quality & Reliability Management*, 28 (3), 263-279.

- Xie, D., 2005. *Exploring organizational learning culture, job satisfaction, motivation to learn, organizational commitment, and internal service quality in a sport organization*, *PhD Dissertation*, The Ohio State University.

- Yiing, L. H., and Ahmad, K. Z. B., 2009. The Moderating Effects of Organizational Culture on the Relationships between Leadership Behavior and Organizational Commitment and between Organizational Commitment and Job Satisfaction and Performance. *Leadership & Organization Development Journal,* 30 (1), 53-86.

- Young, J.A. and Varble, D.L., 1997, Purchasing's performance as seen by its internal customers: a study in a service organization, *International Journal of Purchasing and Materials Management*. 33.(3). 36-41.

- Zam, S. Z., Nongkeng, H., Mulat, T. C., Ardian Priyambodo, R., Yusriadi, Y., Nasirin, C., & Kurniawan, R., 2021. The influence of organizational culture and work environment on improving service quality through infection prevention at regional general hospitals. *In Proceedings of the International Conference on Industrial Engineering and Operations Management*, 7248-7254.

أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي في ليبيا.
The Impact of Financial Policy on Banking Stability in Libya.

د. سراج عيسى الشلماني، محاضر، قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي.
Dr. Seraj I. Al Shelmani, Lecturer, Finance and Banking Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, **seraj.issa83@gmail.com.**
د. فاخر مفتاح بوفرنة، أستاذ، قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.
Dr. Faker M. Buferna, Full Prof, Finance and Banking Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, **Buferna@yahoo.com.**

تاريخ الاستـــلام : 2021/07/05
تاريخ قبول النشر : 2021/12/20

ملخص:

استهدفت الدراسة قياس أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي في ليبيا خلال الفترة (2008-2019)، من خلال وضع مؤشر تجميعي، يعكس استقرار الجهاز المصرفي، ومن ثم دراسة أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي، باستخدام نموذج الانحدار التدريجي، وكذلك توضيح العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشر الاستقرارالمصرفي. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك متغيرا أساسيا واحدا من بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، يؤثر في أداء المصارف التجارية المتمثل في مؤشر الاستقرار، وهذا المتغير هو الإيرادات العامة.

الكلمات المفتاحية: مؤشر الاستقرار المالي، السياسة المالية.

1. مقدمة:

يتزايد الاهتمام بقضايا الاستقرار المالي عادة في أعقاب الأزمات المالية، فقد استحوذت الدراسات المتعلقة بالاستقرار المالي على جزء كبير من الاهتمام بعد الأزمة المالية (1997-1999)، واستحدث على إثرها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، برنامج تقييم القطاع المالي-Financial Sector Assessm (ent Program FSAP) عام 1999، والذي استهدف في المقام الأول تحديد مواطن الضعف والقوة في النظام المالي بالدول الأعضاء، كما تجدر الإشارة إلى تزايد الاهتمام بسياسات الاحتراز الكلي (Macro-Prudential Policies)، في أعقاب الأزمة المالية العالمية، التي اندلعت في الربع الأخير من عام 2008 واستمرت حتى عام 2010، ولا تزال العديد من الاقتصادات في مرحلة التعافي من تداعياتها (صندوق النقد العربي، 2014).

ويعتبر استقرار القطاع المصرفي من أهم أهداف سلطة النقد، ويتصدرأولويات عملها، وقد بذلت سلطة النقد جهودا حثيثة لمواصلة الارتقاء به وتطويره، بما يواكب

أفضل الممارسات الدولية المثلى، وينصب اهتمام سلطة النقد بالدرجة الأولى على أن يكون القطاع المالي عموما، والمصرفي خصوصا، قادرا على العمل ومواجهة المخاطر والتأثيرات السلبية على نمو الاقتصاد وتطوره، وبشكل يضمن قيام هذا القطاع بمهامه بكل فاعلية وكفاءة (صندوق النقد العربي، 2018).

وبشكل عام فإن مفهوم الاستقرار المالي من وجهة نظر سلطة النقد، المتمثلة في المصارف المركزية، يعبر عن القدرة على تحقيق التوازن بين عناصر القطاع المالي الذي تشرف عليه سلطة النقد، والذي يتكون من (المصارف التجارية والمتخصصة والمؤسسات غير المالية وصندوق ضمان الودائع ونظم المدفوعات والتسوية)، بما يكفل التكامل مع عناصر الاستقرار والشمول المالي على المستوى المحلي(تقرير الاستقرار المالي الليبي، 2016).

ويتكون الشمول المالي من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في:(1) المؤسسات المالية، وتتكون من المصارف التجارية وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى، (2) الأسواق المالية، والتي تتمثل في أسواق رأس المال وأسواق النقد، (3) البنية التحتية والتي تعتبر أهم مكونات الاستقرار المالي، وتتمثل في الأطر التنظيمية والقانونية ونظم الدفع والتسوية، حيث تعمل جميع هذه العناصر لخلق البيئة المالية الملائمة بهدف تخفيض المخاطر النظامية (تقرير الاستقرار المالي الفلسطيني، 2018).

ويعتبر القطاع المصرفي في ليبيا المكان الرئيسي للقطاع المالي، ويمثل ما نسبته 92% من النظام المالي في الاقتصاد الليبي. يتمتع القطاع المصرفي الليبي بسيولة عالية، وهذا قد يعطي إشارات جيدة عن القطاع المالي في ليبيا، ولكن عدم إمكانية استغلال السيولة المتاحة قد أصاب هذا القطاع بالجمود والهشاشة (تقرير الاستقرار المالي الليبي،2016).

لقد قام المصرف المركزي (البيضاء) بتقديم أول تقرير للاستقرار المالي عن سنة 2016، حيث تناول التقرير تطورات القطاع المصرفي، ودور الرقابة المصرفية في المحافظة على الاستقرار المالي، ولكن التقرير لم يتطرق إلى مؤشر أو معيار تجميعي محدد، يمكن الحكم من خلاله على القطاع المالي والمصرفي. كما لا يوجد بالتقرير ما يشير إلى وجود تقديرات أو توقعات عن المخاطر المتوقعة مستقبلاً (تقرير الاستقرار المالي الليبي،2016). لقد كانت الحاجة إلى وضع مؤشر تجميعي يعكس استقرار القطاع المصرفي، وكذلك دراسة أثر السياسة المالية على هذا الاستقرار المالي، من أهم مبررات ودوافع هذه الدراسة.

2. مشكلة الدراسة:

تستمد السياسة المالية أهميتها من أدواتها، وكذلك من تأثير النفقات العامة على النشاط الاقتصادي المحلي، حيث تؤثر السياسة المالية للدولة على الاستهلاك، والادخار، والاستثمار. بينما تمثل الإيرادات تلك الموارد التي تحصل عليها الدولة لتغطية نفقاتها، حيث كلما

زادت إيرادات الدولة واستثمارها، زاد النمو الاقتصادي فيها. من ناحية أخرى، تسعى السياسة النقدية في الحفاظ على الاستقرار المالي، والنمو الاقتصادي، والاستقرار في المستوى العام للأسعار، من خلال استخدام المصرف المركزي لأدوات السياسة النقدية، والتحكم في المعروض النقدي، والائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص.

وقد استحدث مصرف ليبيا المركزي، قسما يسمى قسم الاستقرار المالي ضمن إدارة البحوث والإحصاء، والذي يعنى بمتابعة التطورات الاقتصادية الكلية وأوضاع المؤسسات المصرفية وغير المصرفية. كما يصدر مصرف ليبيا المركزي تقريرا سنويا عن مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي الليبي، والذي يتضمن أوضاع القطاع المصرفي، من حيث تطور هيكله والبيانات المجمعة للمصارف التجارية، فضلا عن مؤشرات ملاءة رأس المال والسلامة المالية بالمصارف التجارية الليبية (تقرير الاستقرار المالي الليبي،2016).

وعلى الرغم من إصدار المصرف المركزي للتقرير الأول للاستقرار المالي المصرفي عام 2016 من خلال اعتماده على تحليل معدلات التغير والأهمية النسبية للتطورات، إلا أن تقرير مصرف ليبيا المركزي لم يعتمد مؤشرا تجميعيا لقياس الاستقرار المالي في ليبيا، وكذلك لم يتطرق إلى أثر السياسة المالية على استقرار النظام المصرفي الليبي، ومن هنا جاء سؤال الدراسة:

ما هو أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي الليبي؟

3. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في قياس الاستقرار المالي المصرفي، ووضع مؤشر واحد يعكس استقرار الجهاز المصرفي في ليبيا، ومن ثم قياس أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي.

4. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى وضع مؤشر تجميعي، يعكس استقرار الجهاز المصرفي، ومن ثم دراسة أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي، باستخدام نموذج الانحدار التدريجي، وكذلك توضيح العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي.

5. منهجية الدراسة:

تم اتباع المنهج التحليلي باستخدام النموذج القياسي (Stepwise Linear Regression Method)، وذلك لغرض توضيح العلاقة بين متغيرات الدارسة من خلال دراسة بيانات مالية للسنوات من 2008-2019. تمثل هذه السلسلة الزمنية، البيانات السنوية للقطاع المصرفي الليبي، وكذلك بيانات الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة، وهي الفترة التي أصبح فيها الصرف مركزيا، من خلال الخزانة العامة في طرابلس، وكذلك خصخصة بعض المصارف التجارية.

6. الدراسات السابقة:

قام زيتوني وزروخي (2017) بتحليل العلاقة التي تربط بين مؤشر الاستقرار المالي المحلي، ومؤشر التعثر المصرفي في ظل تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد خلال الفترة من 1980-2015 في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد علاقة تكامل بين متغيرات الدراسة، وهي متغيرالائتمان المحلي كمتغيرتابع ومعدل التضخم وسعر النفط كمتغيرات مستقلة.

واستهدفت دراسة ششوي وحيدوشي (2020) قياس أثر السياسة المالية (ممثلة بالإنفاق الحكومي) على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1970-2017، وذلك من خلال تحليل نتائج الدراسة القياسية، باستخدام نماذج الانحدار الذاتي (VAR) لأثر الإنفاق الحكومي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن للسياسة المالية دورا مهما في تحقيق الاستقرار الكلي، كما أكدت هذه الدراسة على ضرورة إجراء تحول هيكلي نحو تنويع أكبر للإنتاج، ورفع الصادرات ومصادر تمويل التنمية والاقتصاد، لجعله أقل عرضة للصدمات الخارجية.

واختبر Swamy (2014) الترابط بين مقاييس الاستقرار المصرفي لعينة تتكون من 56 مصرفا تجاريا في الهند، خلال الفترة من 1996 إلى 2009. وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة هامة بين مرونة النظام المصرفي والاستقرار المالي في ظل الاقتصادات الناشئة، التي تهيمن عليها الأنظمة المصرفية. كما أوضحت النتائج أن السيولة في النظام المالي الذي تهيمن عليه المصارف، ترتبط بشكل متبادل مع جودة الأصول وكفاية رأس المال وربحية النظام المصرفي، ويمكن استخدامها في التنبؤ الفعال بالاستقرار المصرفي.

وقامت دراسة اعمر وبن سعود (2020) بقياس أثر أدوات السياسة المالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، وذلك من خلال استخدام أدوات الاقتصاد القياسي الممثلة في اختبار ديكي فولر واختبار السببية ونموذج الانحدار الذاتي VAR. وتوصلت الدراسة إلى أن المتغيرات مستقرة في الدرجة الأولى، ووجود علاقة سببية في اتجاهين بين الناتج الداخلي الخام والنفقات العامة، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه بين الإيرادات العامة والناتج الداخلي الخام، ووجود أثر إيجابي للنفقات والإيرادات العامة على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

كما قام السعدي (2015) بالقياس والتنبؤ بمستوى الاستقرار المالي واعتماد مقياس كلي للاستقرار المالي. وكانت عينة الدراسة تتكون من المملكة المتحدة، والولايات المتحدة والعراق، خلال الفترة من 2000-2012، حيث توصلت النتائج إلى أنه يوجد تحسن في مستوى استقرار النظام المالي ابتداءً من عام 2002، كما يلاحظ تدهور واضح في الأعوام 2001-2007 وبالأخص عام 2009 بعد الأزمة المالية العالمية. وفي إطار التنبؤ بمستوى الاستقرار المالي، ظهر تدهور الاستقرار

المـالي للولايـات المتحـدة طيلـة الفترة 2013-2015، وتحسنه بشكل واضح في المملكـة المتحـدة وإلى حـد مـا في العراق عام 2013.

7. الجانب النظري:

- **الاستقرار المالي:**

يمكن تعريف الاســتقرار المالي بانه الظرف الـذي يكون فيـه النظـام المـالي المتكون من المؤسـسـات المالية الوسـيطة والأسواق المالية والهياكل الارتكازية قادر على الصـــمود أمام الصـــدمات، ومعالجة الاختلالات المـالية، وبتلك الوســيلـة يتم تخفيف نشـوب الاضـطرابات في الوسـاطة المالية، والتي تكون من الشـدة بحيث يحيق الضـرر بتخصـيص المدخرات على فرص الاســتثمـاريـة المربحـة، (Blaise and Kaushik, 2010) كمـا يمكن تعريف الاســتقرار المـالي على أنـه قدرة النظـام المالي على تنفيذ أو تحقيق مهامه أو أهدافه أو غاياته، على نحو ملائم أو مقبول خلال مدة زمنية غير محددة، عن طريق تصحيح الاختلالات المتكررة الحاصـــلة في آليات التشغيل (Verlis, 2010).

كما يعرف أي مؤشـر لقياس الاستقرار المالي على أنه متغير قابل للمشـــاهدة أو المراقبة يسـتخدم لوصـــف ظاهرة معينة يصـعب فهمها بشـكل كامل. ويمكن تحليل أيـة ظـاهرة اقتصـــاديـة متعددة الأبعـاد، كالاسـتقرار المالي، عن طريق اللجوء إلى مقيـاس مركـب يضـــم مجموعـة من المؤشرات الأساسية، تلك المؤشرات تلقى الضوء على أداء سوق الأسهم والمصارف وجودة الائتمـان وثقـة المســتهلـك وأداء الاقتصـــاد الكلي، وبذلك تكون معبرة عن أبعاد الاستقرار المالي(السعدي، 2015).

- **السياسة المالية:**

تؤثر السـياســة المالية في الدولة على الاقتصـــاد من خلال الإنفاق العام، حيث تعمل إلى جانب السياسة النقديّة التي تُنفّذها المصـــارف المركزيّـة، والتي تؤثرعلى الاقتصاد من خلال العرض النقدي وأسعار الفائدة. وتهدف السياسة الماليّة والنقدية إلى خلق نمو اقتصـادي جيد، حيث من الممكن وضـــع هدف للنمو الاقتصـــادي ما بين 2% كحد أدنى إلى 3% ســنويا، وهدف لمعدلات البطـالـة من 4.7% إلى 5.8%، كما يمكن اسـتهداف التضـخم في مسـتواه الطبيعي بنســبـة 2%، ومن الأدوات المسـتخدمة في السـياسـات الماليّة ما يأتي (حسني، 2016):

1- الإيرادات العامة:

تؤثر الإيرادات العامة بشـكل كبير في أداء المصـارف التجارية، بوصـفها جزءا أسـاسـيا من الوحدات الاقتصـادية المكونة للاقتصـاد. إن وجود حصـيلة للإيرادات بالقدر الكافي الذي يغطي النفقات العامة اللازمة وبشكل مستقر، سيعمل حتما على توفير بيئة اقتصـــادية صـــالحة، وملائمة لتحقيق أداء جيد للمصـــارف التجاريـة، وتولـد بيئـة منـاســبـة لخلق الاســتقرار الاقتصـــادي. في الوقت نفســه ســتوفر الإيرادات الكـافيـة، مقـدرة مـاليـة لـدى الحكومة يمكن توجيهها أو قسم منها باتجاه المصـــارف التجارية، مما ســيعمل على

توفير الموارد المالية للأزمة لقيام المصارف التجارية بالاستثمار اللازم لتحقيق أداء متميز. ومن الجدير بالذكر أن البيئة الاقتصادية النشطة ستوفر حتما مناخاً مناسباً للاستثمار، والذي سينعكس بالضرورة على رفع مقدرة المصارف التجارية لممارسة دورها في توفير التمويل للازم لتغطية تلك الاستثمارات (عبدالرحيم وآخرون، 2016).

2- النفقات العامة:

إن توفر المقدرة المالية اللازمة للقيام بعملية الإنفاق العام، ينعكس حتما على توفير المتطلبات الأساسية والضرورية لتحقيق البيئة الاقتصادية الصالحة لتحقيق نشاط اقتصادي متميز. كما أن ذلك المناخ سيؤدي بالتأكيد إلى تحقيق الأداء المطلوب في الوحدات الاقتصادية بشكل عام، والمصارف التجارية بشكل خاص. والعكس تماماً، عندما تكون هناك معوقات تواجه عملية الإنفاق العام بالاتجاه والمقدار الصحيحين، فإن ذلك سيعقبه تدهور في المتغيرات والسياسات الاقتصادية بشكل عام، سيلقي بظلاله القاتمة على أداء المصارف التجارية بوصفها جزءا لا يتجزأ من البناء الاقتصادي العام (حسني، 2016).

8. الجانب العملي:

(1) بناء مؤشر الاستقرار المصرفي في ليبيا:

أ. تطور السياسة المالية في ليبيا خلال (2008-2019): اتسمت السياسة المالية بأنها سياسة توسعية خلال فترة (2008-2010)، وذلك بسبب ارتفاع إجمالي الإيرادات النفطية، والتي تشكل أكثر من 90% من الإيرادات العامة، حيث لم تشهد هذه الفترة أي عجز في الإنفاق، بل كان هناك فائض في كل هذه الفترة. في حين شهد عام 2011 انخفاضا كبيرا في الإنفاق العام، بسبب انخفاض إيرادات النفط بأكثر من ثلاثة أضعاف، لتصل قيمة الانخفاض إلى (39,882.9 مليون دينار) وتبعه انخفاض في الإنفاق العام بأكثر من 50% عما كان عليه في 2010 وبعجز في الإنفاق بمبلغ (6,553.20-) يرجع السبب في ذلك إلى الحرب التي كانت دائرة في تلك الفترة (الربيع العربي). برزت الفترة (2012-2014) بانتعاش على صعيد الإنفاق العام والإيرادات العامة، ولكن سرعان ما عادت الأمور إلى الوضع السيئ من جديد وذلك خلال الفترة (2015-2019).

لقد اتسمت هذه الفترة بالانقسام السياسي والاقتصادي الكامل في أغلب مؤسسات الدولة، وأهمها المصرف المركزي الليبي ووزارة المالية، وأدى ذلك إلى غياب السياسة المالية والنقدية، وتفاقم الدين العام وارتفاع التضخم بشكل غير معتاد، حيث كان هذا التضخم غير مسبوق للدولة الليبية حتى في أسوأ حالاتها. كما تم استحداث أداة لتغطية الدين العام لم تخضع لسلطة وزارة المالية، باعتبارها المسؤول عن جميع إيرادات الدولة، وهي رسم بيع النقد الأجنبي، حيث تحصل المصرف المركزي من بيع النقد الأجنبي خلال السنتين 2018-2019 على التوالي (667.8، 15-25,970.5 مليون دينار).

في حين تم تخفيض قيم الـدين العـام من 62371.6 إلى 57،400.7 مليون دينـار، مع العلم بأن هذه القيم تخص المصـــرف المركزي بطرابلس فقط، ولم يتم إضـــافة الدين العام الذي يخص المصرف المركزي بالبيضاء.

جدول رقم (1) اتجاهات الإيرادات والنفقات والدين العام ومعدل التضخم خلال (2008-2019)

السنة	الإيرادات				النفقات		الفائض أو العجز	الدين العام	معدل التضخم
	إيراد النفط	إيراد غير النفطي	الإجمالي	نسبة التغير	النفقات	نسبة التغير			
2008	64,417.00	8,324.20	72,741.20	——	44,115.50	——	28,625.70	0.00	10.4
2009	35,347.00	6,438.00	41,785.00	-42.56%	35,677.20	-19.13%	6,107.80	0.00	2.4
2010	55,713.00	5,790.10	61,503.10	47.19%	54,498.80	52.76%	7,004.30	0.00	2.4
2011	15,830.10	983.20	16,813.30	-72.66%	23,366.50	-57.12%	-6,553.20	2,023.60	15.9
2012	66,932.30	3,199.10	70,131.40	317.12%	53,941.60	130.85%	16,189.80	0.00	6.1
2013	51,775.70	2,987.90	54,763.60	-21.91%	65,283.50	21.03%	-10,519.90	0.00	2.6
2014	19,976.60	1,566.70	21,543.30	-60.66%	43,814.20	-32.89%	-22,270.90	21,711.10	2.40
2015	10,597.70	6,245.70	16,843.40	-21.82%	36,014.90	-17.80%	-19,171.50	40,882.70	9.90
2016	6,665.50	2,179.70	8,845.20	-47.49%	29,171.30	-19.00%	-20,326.10	46,559.30	25.90
2017	19,209.00	3,128.60	22,337.60	152.54%	32,692.00	12.07%	-10,354.40	57,849.40	25.80
2018	33,475.50	*15,667.80	49,143.30	120.00%	39,286.40	20.17%	9,856.90	62,371.60	13.60
2019	31,394.70	*25,970.50	57,365.20	16.73%	45,813.00	16.61%	11,552.20	57,400.70	-2.70

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. *الإيراد غير النفطي 2018 و2019 متضمن إيراد الرسم بقرار 1800 المجلس الرئاسي.

ب. مؤشر قياس الاستقرار المصرفي في ليبيا:

1. المؤشـرات المسـتخدمة في ليبيا: قام المصـرف المركزي الليبي بإصـدار أول تقرير للاسـتقرار المالي عن سـنة 2016، حيـث يعتمـد المصـــرف المركزي على مؤشرات السلامة المالية لمتابعة القطاع المصرفي وتقييم أوضاع الاستقرار المالي، وهي خمسة (5) مؤشرات رئيسية و(18) مؤشـــرا فرعيا، يســـتدل من خلالها على مسـتوى اسـتقرار القطاع المصـرفي، كما جاء في تقرير الاســـتقرار وموضـــح في الجدول رقم (2) على النحو التالي:

جدول رقم (2) مؤشرات الاستقرار المصرفي المستخدمة في ليبيا

ت	المؤشر الرئيسي	المؤشر الفرعي
1	مؤشرات الربحية	العائد على الأصول العائد على حقوق الملكية
2	مؤشرات السيولة	الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول الودائع إلى إجمالي الأصول الائتمان إلى الودائع الائتمان إلى إجمالي الأصول
3	مؤشرات جودة الأصول (الموجودات)	القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول مخصص الديون إلى الائتمان مخصص الديون إلى القروض المتعثرة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
4	مؤشرات كفاية رأس المال	معدل كفاية رأس المال رأس المال المدفوع إلى إجمالي الأصول حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع
5	مؤشرات كفاءة الإدارة	المصروفات إلى الإيرادات الأصول إلى عدد الموظفين الأصول إلى عدد الفروع الإيرادات إلى عدد الموظفين

المصدر: تقرير الاستقرار المالي الليبي (2016).

2. مؤشرات الاستقرار المصرفي المستخدمة في بعض الدول**:** توضح هذه الفقرة المؤشرات المطبقة في بعض المصارف المركزية في الوطن العربي والعالم، والتي تهدف إلى اختيار المؤشرات التي تستعمل للقياس كمؤشر استقرار للقطاع المصرفي في ليبيا.

يلاحظ من الجدولين (1،2)، أن هناك تباينا في طبيعة المؤشرات في ليبيا وفي الدول الأخرى، سواء من حيث العدد أم النوع، بمعني أن لكل دولة مؤشرات تعكس وضع الاستقرار للقطاع المصرفي من حيث القوة أو الضعف. إذ يتضح أن المصرف المركزي الليبي يتبع 5 مؤشرات رئيسية، من أجل الحكم عن وضع استقرار القطاع المصرفي.

لقد أوضح الجدول (3) أن العراق وتركيا استخدمتا عدد (6) مؤشرات من خلال وضعها في مؤشر تجميعي للتنبؤ بوضع الاستقرار المصرفي. أما باقي الدول فقد استخدمت عددا مختلفا من المؤشرات، حيث استخدمت (الإمارات

والأردن)، (5) مؤشرات رئيسية، في حين استخدمت السعودية (7) مؤشرات. كما يلاحظ أن هذه الدول لا تقوم بوضع هذه المؤشرات في مؤشر تجميعي لقياس الاستقرار كما هو الحال في ليبيا أيضا.

الجدول رقم (3) مؤشرات الاستقرار المصرفي المستخدمة في بعض الدول المختارة

مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق	مؤشرات الاستقرار المصرفي في السعودية	مؤشرات الاستقرار المصرفي في الإمارات	مؤشرات الاستقرار المصرفي في الأردن	مؤشرات الاستقرار المصرفي في تركيا
1.جودة الأصول. 2.كفاية رأس المال. 3.الربحية. 4.جودة السيولة. 5.مخاطر الصرف الأجنبي. 6.والتركزات المصرفية.	1.كفاية رأس المال. 2.جودة الأصول. 3.القروض المتعثرة. 4.الربحية. 5.السيولة. 6.الانكشاف لمخاطر النقد الأجنبي. 7.سوق الأسهم.	1.كفاية رأس المال. 2.جودة الأصول. 3.السيولة. 4.الربحية. 5.معلومات السوق: - مؤشرات لاحتمالية السوق الضمني للتخلف عن السداد للمصارف. - تقلب القطاع المصرفي لتقلبات سوق الأسهم العام.	1. مؤشر السيولة. 2. مؤشر جودة الأصول. 3. الربحية. 4. كفاية رأس المال. 5. مخاطر البنوك	1.كفاية رأس المال. 2.جودة الأصول. 3.الربحية. 4.السيولة. 5.مخاطر سعر الفائدة. 6.مخاطر سعر الصرف.

المصدر: صندوق النقد العربي، (2018)

(2) قياس أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي: "مؤشر الاستقرار"

أ. مؤشر الاستقرار المصرفي المقترح للمصارف التجارية الليبية: اعتمدت الدراسة على مؤشر CAMEL من أجل الوصول إلى مؤشر واحد شامل للقطاع المصرفي، حيث يحتوي هذا المؤشر على خمسة مؤشرات فرعية، وهي كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإدارة، وجودة الربحية، وجودة السيولة، ويحتوي كل مؤشر على مدى من (1 إلى 5) حيث يمثل التصنيف 1 الأقوى ورقم 5 ضعيف جدا. وتم الاستناد على المؤشرات على النحو التالي (Kiran, 2018):

جدول (4) مؤشرات المقترح للاستقرار المصرفي المستخدمة في ليبيا

المؤشر العام المقترح		المؤشر الفرعي
كفاية رأس المال	Capital Adequacy	معدل كفاية رأس المال
جودة الأصول	Assets Quality	القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول
جودة الإدارة	Management Quality	المصروفات الإدارية / الإيرادات
جودة الربحية	Earning Quality	العائد على الأصول
السيولة	Liquidity Quality	الأصول السائلة إلى الخصوم الإيداعية

اختلفت العديد من البنوك المركزية في العديد من الدول في استخدام مؤشرات موحدة في قياس الاستقرار وقوة القطاع المصرفي، أو النظام المالي بصفة عامة.

ويوضح الجدول رقم (5) تحليل البيانات وفقا لنموذج (CAMEL) للبيانات الواردة في تقرير ومنشورات مصرف ليبيا المركزي، خلال فترة الدراسة 2008-2019 على النحو التالي:

جدول رقم (5) القيم المعيارية للمؤشرات مع الأوزان المقترحة لكل مؤشر خلال المدة (2008-2019)

السنة	كفاية رأس المال		جودة الأصول		جودة الإدارة		جودة الربحية		جودة السيولة		المؤشر التجميعي	
	النسبة	التصنيف	النسبة	التصنيف	النسبة	التصنيف	النسبة	التصنيف	النسبة	التصنيف	النسبة	CAMEL
2008	12.20%	1	13.54%	2	49.40%	5	0.60%	3	74.90%	1	48%	2.4
2009	14.50%	1	10.16%	2	50.40%	5	1.50%	1	76.33%	1	40%	2
2010	13.80%	1	10.22%	2	50.70%	5	1.30%	1	77.67%	1	40%	2
2011	13.10%	1	12.44%	2	60.30%	5	0.60%	3	76.32%	1	48%	2.4
2012	10.70%	1	12.70%	2	57.20%	5	0.70%	3	74.45%	1	48%	2.4
2013	12.40%	1	12.55%	2	60.10%	5	0.50%	3	74.45%	1	48%	2.4
2014	13.90%	1	12.69%	2	62.80%	5	0.30%	4	69.38%	1	52%	2.6
2015	14.30%	1	12.84%	2	65.50%	5	0.20%	5	61.35%	1	56%	2.8
2016	14.60%	1	12.37%	2	70.50%	5	0.20%	5	62.32%	1	56%	2.8
2017	16.70%	1	11.90%	2	71.00%	5	0.40%	4	78.84%	1	52%	2.6
2018	17.80%	1	11.78%	2	70.90%	5	1.00%	1	78.56%	1	40%	2
2019	18.40%	1	11.94%	2	70.00%	5	0.70%	3	77.11%	1	48%	2.4
المتوسط	14.37%	1	12.09%	2	61.57%	5	0.67%	3	73.47%	1	48.00%	2.4

المصدر: تقرير مصرف ليبيا المركزي 2016 والنشرة الاقتصادية لإدارة البحوث والإحصاء لسنة 2019.

تخللت فترة الدراسة (2008-2019) ثلاث مراحل وهي (2008-2010)، (2011-2013)،(2014-2019)، حيث اتسمت المرحلة الأولى بازدهار وارتفاع مؤشرات الأداء في المصارف التجارية، وهي مصاحبه لفترة السياسة المالية التوسعية، وكانت فيها جميع المؤشرات في أفضل حالاتها حتي مؤشر جودة الإدارة الأضعف بين المؤشرات، حيث يدل ارتفاع النسبة على ضعف المؤشر والعكس صحيح، فقد كانت أفضل فترة للمؤشر طيلة فترة الدراسة.

أما المرحلة الثانية (2011-2013) فشهدت بعض الاضطرابات ليست بالحادة بالنسبة لكفاية رأس المال وجودة الأصول، بينما زاد انخفاض مؤشر جودة الإدارة، في حين مؤشر الربحية شهد انخفاضا واضحا طيلة الفترة الثانية مقابل ارتفاع المصاريف، أما مؤشر السيولة فقد شهد ارتفاعا عما كان عليه في الفترة الأولى، فقد استقرالمؤشر التجميعي طيلة الفترة عند (2.4).

وفي المرحلة الثالثة والأخيرة تحصل مؤشر كفاية رأس المال على معدلات عالية جداً، أما مؤشر الأصول فقد حافظ على نفس التصنيف مع انخفاض نسبي طفيف في المؤشر، أما مؤشر جودة الإدارة فكانت الفترة الأضعف خلال فترة الدراسة بالكامل، حيث دل ذلك على تضخم المصروفات للمصارف التجارية، فجاء مؤشر الربحية بمعدلات متدنية جدا متأثرا بارتفاع المصاريف بالمصارف التجارية، مقارنة بكامل فترة الدراسة باستثناء سنة 2018، أما مؤشر السيولة فقد حافظ على نفس التصنيف مع الارتفاع النسبي العالي، ويعز ذلك لعدم وجود سياسة استثمارية واضحة في المصارف التجارية.

ب. أثر السياسة المالية على أداء المصارف التجارية: بعد أن تم توصيف المتغيرات التابعة والمستقلة، فإنه يمكن وضع المؤشر بالصيغة الرياضية التالية:

$$Y= a+ B_1(X_1) + B_2(X_2) + B_3(X_3) + B_4(X_4) + B_5(X_5) + B_6(X_6) + e$$

حيث:

Y: يمثل المتغير التابع، وهو مؤشر الاستقرار المصرفي الليبي، كلما زاد دل ذلك على ضعف الاستقرار المصرفي.

X1: يمثل المتغير المستقل الأول، هو الإيراد العام، وهو ذو علاقة طردية مع مؤشر الاستقرار المصرفي المقترح للمصارف التجارية الليبية.

X2 : يمثل المتغير المستقل الثاني، وهو النفقات العامة، وهو ذوعلاقة طردية مع مؤشر الاستقرار المصرفي المقترح للمصارف التجارية الليبية.

X3: يمثل المتغير المستقل الثالث، وهو الإيراد النفطي، وهو ذو علاقة طردية مع مؤشر الاستقرار المصرفي المقترح للمصارف التجارية الليبية.

X4: يمثل المتغير المستقل الرابع، وهو الإيراد غير النفطي، وهو ذو علاقة طردية مع مؤشر الاستقرار المصرفي المقترح للمصارف التجارية الليبية.

X5: يمثل المتغير المستقل الخامس، وهو الدين العام، وهو ذو علاقة عكسية مع مؤشر الاستقرار المصرفي المقترح للمصارف التجارية الليبية.

X6: يمثل المتغير المستقل السادس، وهو التضخم، وهو ذو علاقة عكسية مع مؤشر الاستقرار المصرفي المقترح للمصارف التجارية الليبية.

a: حيث يمثل المعامل الثابت.

B: وتمثل قيمة ميل خط الانحدار.

لقد تم استخدام طريقة الانحدار التدريجي (Stepwise Regression Method) في تحليل البيانات، حيث تعد هذه الطريقة التي اقترحت من قبل Efroymson,(1960) تطويراً لطريقة الانحدار الأمامي، حيث يمكن في هذه الطريقة استبعاد متغير من نموذج الانحدار في مراحل متقدمة، حتى وإن كان قد تم ضمه إليه في مراحل سابقة، وذلك لوجود علاقة قوية بينه وبين أحد المتغيرات المستقلة الأخرى، التي تم ضمها للنموذج في المراحل المتقدمة، وبالتالي فإن وجوده ليس ذا جدوى بوجود المتغير الجديد المرتبط معه (Swamy,2014).

وتعتمد إستراتيجية هذا الأسلوب على الخطوات التالية (Alice and Others, 2014):

الخطوة الأولى: توفيق جميع نماذج الانحدار البسيطة بين المتغير التابع وكل متغير مستقل على حدة، ويختار المتغير المستقل الذي يفسر أكبر نسبة من تباين المتغير التابع، بشرط أن تكون هذه النسبة إحصائيا معنوية، ويصبح هذا المتغير أول متغير مستقل يدخل نموذج الانحدار.

الخطوة الثانية: إذا تم اختيار المتغير المستقل عن طريق أعلى معامل ارتباط يوفق نموذج انحدار بسيط بين المتغير التابع والمتغير المستقل المختار، وتختبر معنويته عن طريق تحليل التباين، فإن كان نموذج الانحدار معنوياً ننتقل للخطوات اللاحقة.

الخطوة الثالثة: لاختيار متغير مستقل جديد نحسب قيمة F الجزئية لكل متغير مستقل بوجود المتغير المختار بالخطوة الأولى، ويتم اختيار المتغير الذي يحقق أعلى قيمة لـF الجزئية وتزيد قيمتها عن قيمة F الجدولية.

الخطوة الرابعة: إذا تم اختيار المتغير المستقل الجديد عن طريق معاملات الانحدار الجزئية، فقبل اختيار متغير مستقل جديد آخر نقوم بتوفيق نموذج انحدار يحتوي على هذين المتغيرين، ونختبر معنوية نموذج الانحدار، فإذا كان غير معنوي نتوقف عند النموذج الذي يحتوي على المتغير الأول فقط، وخلاف ذلك نتابع الخطوات اللاحقة.

الخطوة الخامسة: نقوم بحساب قيمة F الجزئية للمتغير المختار أولا على أساس أن المتغير المستقل المختار ثانيا وكأنه المتغير المستقل الذي اختير أولا، فإذا كانت قيمة F الجزئية معنوية يتم اعتماد هذين المتغيرين، وإن كانت غير ذلك يتم استبعاد المتغير المستقل الذي تم اختياره في الخطوة الأولى، وهذا يعني أنه بإمكاننا استبعاد متغير اختير في خطوة سابقة في الخطوات اللاحقة.

ويكرر هذا التحليل مع إضـــافة كل متغير مســـتقل جديد لم يســـبق اختياره، ويحقق أعلى معـامـل ارتبـاط جزئي مع المتغير التـابع بفرض ثبـات المتغيرات المسـتقلة، التي اعتمدت كمتغيرات مسـتقلة مكونة لنموذج الانحدار.

وبتحليل البيانات الواردة في الجدولين (1-5) المتضـــمنة للمتغيرات المســـتقلة الممثلة للســـياســـة المالية (النفقات العامة، والإيرادات النـفطيـة، والإيرادات غير النفطية، والدين العام، التضـخم)، والمتغير التـابع المتمثـل في مؤشـــر الاســـتقرار المصـــرفي المقترح للمصـــارف التجارية الليبية وذلك للفترة (2008-2019)، وذلك باســـتخدام تحليل الانحدار المتدرج، الذي يمكن التعبير عنه بنموذج الانحدار الآتي: وجد أفضـــل صـــيغة ممكنة تعبر عن أثر الســـياســـة المالية على مؤشـــر اســـتقرار المصـــارف التجـارية الليبية كـانت وفق الصيغة التالية:

$$Y= a+ B_1(X_1) + B_2(X_2) + B_3(X_3) + B_4(X_4) + B_5(X_5) + e$$

وبتطبيق أسـلوب الانحدار التدريجي وجد أن أفضل نموذج انحدار حصلنا عليه هو:

$$Y= 0.281+ 0.000059X1$$

P-value =0.000

F=79.597 P-Value =0.000

R^2= 0.78 R^2 Adjusted=0.77

D-W = 1.77 dl = 1.288 du = 1.454

VIF = 1.000

ويخلص النموذج السـابق إلى أن هناك متغيرا أســاســياً واحدا من بين المتغيرات المسـتقلة الداخلة في النموذج يؤثر في أداء المصـارف التجارية في مؤشـر الاستقرار، وهـذا المتغير هو الإيرادات العـامـة (X_1) والذي اتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، وقد اجتاز النموذج الاختبارات الإحصائية، ففيمـا يخص اختبـارt اجتـاز النموذج الاختبار بنجاح، فقد كانت القيمة الاحتمالية معنويـة، حيث بلغت (0.000) مما يؤكد معنويـة المتغير المســـتقـل الـداخـل في النموذج.

واســـتطـاع النموذج تجاوز اختبـارF بنجاح، حيث بلغت (P-value =0.000) مما يؤكد معنوية النموذج المقدر أو معنوية المعادلة التقديرية.

وعنـد ملاحظـة قيمـة معـامـل التحـديـد البالغة (R^2= 0.78) وهي قيمة جيدة يتبين من خلالها أن النموذج اســـتطاع تفســـير 78% من التقلبات الحاصـــلة في مؤشـــر الاســـتقرار للمصـــارف التجارية الليبية، ومما عزز النتيجـة أعلاه قيمـة معـامـل التحديد المصـــحح (المعدل) حيث بلغت قيمته (R^2 Adjusted=0.77) مما يؤكد القوة التفســـيرية العـالية للنموذج، وقد اجتـاز النموذج المقدر الاختبارات القياسـية بنجاح أيضـا، حيث بلغت قيمة (D-W = 1.77)، مما يشـير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج المقدر، وتشـــير قيمـة VIF = 1.000 إلى عدم وجود التعدد الخطي في النموذج المقدر.

ج. النتائج:

1. قدمت الدراسة مؤشرا قياسيا تجميعيا متمثلا في نموذج CAMEL، وهو يمثل المتغير التابع للدراسة لقياس الاستقرار المصرفي للقطاع المصرفي.

2. نتائج نموذج CAMEL خلال فترة الدراسة كانت ما بين (2 إلى 2.8) في المجمل العام للقطاع المصرفي الليبي، وهي تمثل أعلى من المتوسط.

3. تحصل كل من مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر السيولة على معدلات عالية جدا، وبتصنيف (1) طيلة فترة الدارسة، أما مؤشر جودة الإدارة فكانت الفترة الأضعف خلال فترة الدراسة بالكامل وبتصنيف (5)، فجاء مؤشر الربحية بمعدلات متذبذبة متأثرا بارتفاع المصاريف بالمصارف التجارية، مقارنة بكامل فترة الدراسة باستثناء سنة 2018.

4. بينت النتائج عند قياس أثر السياسة المتمثلة في (الإيراد العام، النفقات العامة، الإيراد النفطي، الإيراد غير النفطي، الدين العام، التضخم) كمتغيرات مستقلة على الاستقرار المصرفي كمتغير تابع، وجود متغير أساسي واحد من بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج يؤثر في أداء المصارف التجارية في مؤشرالاستقرار، وهذا المتغيرهو الإيرادات العامة.

د. التوصيات:

1. ضرورة التنسيق بين المصرف المركزي كجهة مسؤولة عن تنفيذ أهداف السياسة النقدية وباقي الجهات الحكومية المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة المالية والسياسة التجارية وسياسة سعر الصرف، في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، والاتفاق على الأهداف الاقتصادية مثل معدل النمو ومعدل التضخم وتحديد المدى الزمنى للتنفيذ وإيجاد أسلوب لضمان فعالية التطبيق ومتابعة التنفيذ.

2. التنويع في الاقتصاد الليبي، والذي يعتمد على مصدر واحد للدخل وهو النفط باعتباره المصدر الوحيد للعملة الصعبة الواردة للبلاد والمتحكم في الناتج المحلي الإجمالي والمحرك الرئيسي للسياسة المالية. كما يقلل التنويع في الاقتصاد من الصدمات التي تؤثر بشكل مباشر على القطاع المصرفي.

3. توجيه السياسة المالية نحو الصناديق السيادية لغرض استغلال الفائض من الإيرادات وقت الازدهار، واللجوء إليها وقت الأزمات والانخفاض في أسعار النفط، بدل من اللجوء إلى المصارف والاقتراض منها، مما يترتب عليه أثر سلبي على الاستقرار المصرفي.

4. على المصرف المركزي الليبي العمل على وضع مؤشر تجميعي، يعكس استقرار الجهاز المصرفي كنموذج CAMEL، والذي يعتبر مؤشرا للإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية.

المراجع:

1. المراجع العربية:

- اعمر، عبدالحميد وبن سعود، عطاالله. 2020. دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 2000 -2018. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*، المجلد 6، العدد 2، 93-112.

- حسني، رنا.2016. أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1991-2013). المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية. https://democraticac.de/?p=40237

- زيتوني، كمال و زروخي صباح .2017. دراسة وتحليل صدمات متغيرات الاستقرار الاقتصادي على مؤشر التعثر المصرفي في الجزائر خلال الفترة من 1980-2015. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* العدد 18، 170-179.

- السعدي، صبحي .2015. طرق قياس والتنبؤ بمستوى الاستقرار المالي: دراسة تحليلية في عينة من الدول للمدة (2000-2012). *مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية*، العدد 18، 3-28.

- شوي، حسني وحيدوشي، عاشور.2020. تأثير السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة: 1970-2017. *مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي*، المجلد 17، العدد 2، 164-180.

- عبدالرحيم، أبو العزم وسعيد، مصباح والسعيدي، أبو القاسم .2016. أثر السياسات المالية والنقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010-2014. الأوراق العلمية المشاركة في ندوة بعنوان، *الأزمة الاقتصادية و المالية في الاقتصاد الليبي التحديات و سياسات الإصلاح المطلوبة، جامعة سبها*، 2016/3/30، 42-62.

- تقرير الاستقرار المالي لمصرف ليبيا المركزي (2016).

- تقرير صندوق النقد العربي، (2014).

- تقرير صندوق النقد العربي، (2018).

- تقرير الاستقرار المالي الفلسطيني، (2018).

- النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي (2019).

2. المراجع الأجنبية:

- Alice, Ammerman. Tosha, Smith and Larissa Calancie .2014. Practice-Based Evidence in Public Health: Improving Reach. *Relevance, and Results*, Vol. 35 No. 1, 47-63.

- Blaise Gadanecz and Kaushik Jayaram .2010. Measures of financial stability - a review, Monetary and Economic Dept., Bank for International Settlements. *IFC Bulletin* No.31, Basle, 365-380.

- Kiran, Kajal .2018. A Camel Model Analysis of Selected Public and Private Sector Banks in India, International. *Journal of Management, IT & Engineering*, Vol 8. No.8. 257-271.

- Swamy, Vighneswara .2014. Testing the interrelatednessof banking stability measures. *Journal of Financial Economic Policy*, Vol. 6 No. 1, 25-45.

- Verlis C. Morris .2010. Measuring and Forecasting Financial Stability: The composition of an aggregate financial stability index for Jamaica. *Financial Stability Department, Bank of Jamaica*, Aug,17-2 .

استخدام النسب المالية في التنبؤ بأزمات المصارف التجارية الليبية.

Using Financial Ratios in Predicting the Crises of Libyan Commercial Banks.

د.إبراهيم مسعود الفرجاني، أستاذ مشارك، قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

Dr. Ibrahim M. Al Ferjani, Associated Prof, Finance and Banking Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, **Ibrahem.elforjani@uob.edu.Iy.**

أ. نور الدين ناصر الصديق، محاضر مساعد، قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

Nouralddeen N. Al Siddeek, Assistant Lecturer, Finance and Banking Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, **nooralseddg@gmil.com.**

تاريخ الاستـــلام: 2021/04/04
تاريخ قبول النشر: 2021/06/22

ملخص:

يهدف البحث إلى استخدام النسب المالية في التنبؤ بأزمات المصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2009-2018)، ولتحقيق ذلك ولتغطية كافة جوانب البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي بمدخليه الوثائقي لبحث المصادر في مجال النسب المالية والتنبؤ بالأزمات المصرفية، والمدخل الكمي لاحتساب النسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف، واحتساب التحليل الأفقي للنسب المالية لمعرفة الارتفاع أو الانخفاض في النسب المالية عبر الزمن، للوصول إلى نتائج البحث. وطبق البحث على مصرف الوحدة، مصرف الصحارى، مصرف الجمهورية، والمصرف التجاري الوطني، وذلك لتوافر البيانات عن هذه المصارف في الفترة المحددة للبحث وكذلك كبر حجمها من حيث رأس المال والأصول والودائع والائتمان وأقدمها تأسيسا.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن المصارف التجارية محل البحث لديها سيولة كافية ورأس مال كاف، وكفاءة في التشغيل جيدة، ونوعية الأصول ملائمة، بينما تعاني من انخفاض في الربحية وارتفاع في مخاطر الائتمان، مما قد يسبب في أزمة مصرفية. وقد أوصى البحث بمجموعة من التوصيات، أهمها ضرورة الاحتفاظ بمستوى سيولة مناسب، ضرورة الموازنة بين السيولة والربحية، ورفع ربحية المصرف، وذلك بتنويع الاستثمارات وتخفيض مخاطر الائتمان من خلال إدارة الائتمان بشكل جيد.

الكلمات المفتاحية: النسب المالية، التنبؤ، الأزمة المصرفية.

1. مقـدمـة:

تعتبر البيانات المالية للمصارف مهمة للمتعاملين مع القطاع المصرفي، لأنها تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية أو الرقابية، وذلك للتأكد من سلامة الوضع المالي للقطاع المصرفي (جهماني والداود، 2004).

ولازدياد أهمية البيانات المالية نشأت وتطورت الحاجة إلى التحليل المالي لبنود القوائم المالية، لاستخلاص المقاييس والعلاقات الهامة والمفيدة في اتخاذ القرارات، ومن أدوات التحليل المالي النسب المالية، ومن أبرز أغراض التحليل المالي باستخدام النسب المالية التنبؤ بتعثر أو فشل المنشآت، وذلك لحماية المتعاملين مع هذه المنشآت من الخسائر الناتجة عن تعثر تلك المنشآت (مطر، 2016).

وتُعد المصارف التجارية من أكثر أنواع المصارف تعرضا للمخاطر، وأن تزايد المخاطر التي تتحملها المصارف من جهة وعدم إدارتها بصورة جيدة من جهة أخرى قد يؤدي إلى التأثير السلبي على أداء المصارف التجارية، وتكون معرضة لحدوث أزمة مالية والتي قد تؤدي بالنهاية للفشل (حماد، 2001).

لقد برزت عدة محاولات لتطوير النماذج والأدوات التي تعطي تنبيه مبكر بدلائل الأزمة، ركزت على النسب المالية، باعتبارها مؤشرا على مدى قوة أو ضعف المركز المالي للمنظمة، وقد تمثلت المحاولات والدراسات التي أجريت في هذا المجال في اتجاه يركز على اختيار أفضل نسبة مالية وحيدة للتنبؤ بالأزمات، وذلك بعد تحليل عدة نسب مالية واختيار أكثرها دقة في التنبؤ بالأزمات، واتجاه يركز على اختيار أفضل مجموعة من النسب المالية على شكل نماذج للتنبؤ بالأزمات، وذلك باستخدام التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات، وقد عُرف هذا الاتجاه بالدراسات الاستكشافية؛ حيث يتم عن طريقها اكتشاف النسب والمؤشرات ذات القدرة التنبؤية (جهماني والداود، 2004).

2. مشكلة البحث:

واجهت العديد من الدول في العقود الأخيرة سلسلة من الأزمات الاقتصادية، سرعان ما ينتقل تأثيرها من منطقة اقتصادية لأخرى بسرعة كبيرة، لذلك أصبح من الضرورة أن يتم إيجاد وتطوير مجموعة من وسائل الإنذار المبكر للكشف عن هذه الأزمات قبل وقوعها ومحاولة الحد من آثارها السلبية قدر الإمكان إذا وقعت (حيدر، 2002).

ولقد اهتمت معظم دول العالم بتنظيم الجهاز المصرفي بها من خلال استصدار القوانين والتشريعات التي تحكم سير أعمالها، وذلك للدور الكبير الذي يحتله هذا القطاع في الاقتصاد القومي لأية دولة. وفي ليبيا صدر القانون رقم (1) لسنة (2005) بشأن المصارف والذي أوكل مهمة مراقبة المصارف والتفتيش عليها إلى ثلاث جهات وهي؛ جهاز الرقابة المالية والفنية، وجهاز الرقابة الإدارية، وإدارة الرقابة على المصارف والنقد، وتتركز أعمال الرقابة المصرفية على متابعة المراكز المالية للمصارف وعمليات منح الائتمان، تحليل المخاطر، ولا يوجد تصنيف محلي للمصارف تقوم به إدارة الرقابة على المصارف والنقد، كما لا تقوم مؤسسات التصنيف الدولية بذلك، ويقوم جهاز الرقابة المالية والفنية بدور المراجع الخارجي لميزانيات المصرف (بن قدارة، 2005).

بناء على ما تقدم فإن مشكلة البحث تتمحور حول ضرورة توافر نظام إنذار مبكر، لمساعدة الجهات المشرفة على المصارف التجارية الليبية في الكشف عن الحالات التي من المحتمل أن تكون في طريقها إلى الأزمة، ويتمثل هذا النظام في الأخذ بحكم أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكنها أن تعكس الوضع الصحيح للمصرف (جهماني والداود، 2004).

عليه فإن مشكلة البحث تتمثل في تحديد النسب المالية التي يمكن أن تستخدمها المصارف الليبية في التنبؤ بالأزمات المصرفية قبل حدوثها.

3. هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحديد النسب المالية التي يمكن استخدامها من قبل المصارف التجارية الليبية قيد البحث في التنبؤ بحدوث الأزمات المصرفية.

4. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تحديد النسب المالية التي يمكن أن تستخدم في التنبؤ بأزمات المصارف التجارية الليبية قيد البحث وأهميتها، للحفاظ على سلامة الوضع المالي للمصارف. كما يستمد البحث أهميته من مساهمته العملية والعلمية على النحو الآتي:

- تزويد المكتبة الليبية والعربية بدراسات متخصصة في مجال التنبؤ بأزمات المصارف التجارية.
- المساهمة في إثراء المعرفة العلمية، بالإضافة إلى قيامه بفتح مجالات جديدة للبحث العلمي في البيئة الليبية.
- إتاحة الفرصة أمام إدارة المصرف، المصرف المركزي، حملة الأسهم أو أصحاب الودائع لدى المصارف والمراجع الخارجي، لمعرفة مدى سلامة الوضع المالي للمصارف.

5. حدود البحث:

الحدود الموضوعية: تضمن البحث استخدام نسب السيولة، نسب الرفع وهيكل التمويل، نسب الربحية، نسب كفاءة الإدارة (التشغيل)، نسب نوعية الأصول، ونسب مخاطر الائتمان.
الحدود المكانية: مصرف الوحدة، مصرف الصحارى، مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني.
الحدود الزمنية: تضمن البحث دراسة الفترة من 2009 إلى 2018.

6. الإطار النظري للبحث:

- **مفهوم الأزمة المصرفية:**

تعرضت البلدان المتقدمة والنامية إلى أزمات مصرفية عديدة، اختلفت في حدتها ومداها بحسب الظروف المؤسسية والهيكلية التي واجهت هذه البلدان، حيث تشير الأزمة المصرفية إلى حدوث تسرب كبير للودائع عبر الجهاز المصرفي، وذلك بسبب الانخفاض المستمر في نوعية موجودات المصرف وارتفاع حجم الديون المتعثرة والتقلب في أسعار الأصول، وكذلك فشل المنشآت الصناعية والتجارية

في تسديد ديونها للقطاع المصرفي (الجنابي، 2014).

وتعرف الأزمة المصرفية بأنها "الحالة التي تفشل فيها المصارف في تجميع الادخارات ومواجهة السحوبات من قبل عملائها بما يصيبها بالإفلاس، الأمر الذي يدفع بالحكومة على التدخل لمنع ذلك من خلال تقديم العون والمساعدة بشكل كبير" (حيدر، 143:2002).

وتتميز الأزمة المصرفية عن الأزمات المالية الأخرى بشدتها وتأثيرها على النظام المالي ككل، بسبب الدور الذي تلعبه المصارف في التأثير على فعالية النظام الاقتصادي والمالي سلباً أو إيجاباً، والذي يتحقق من خلال عملية الوساطة المالية والنقدية التي تقوم بها (الجابري وعبد، 2009).

ومنذ وقوع الأزمات المصرفية في العديد من دول العالم انصبت جهود العديد من المنظمات الدولية والباحثين في تتبع الأسباب والعوامل التي تؤدى إلى حدوث الأزمات المصرفية، وذلك كخطوة تسبق وضع إطار أو نموذج يمكن من خلاله إمكانية التنبؤ بحدوث هذه الأزمات مقدماً، ورغم أن لكل أزمة مصرفية خصائصها وأسبابها، فإن هناك عوامل مشتركة توجد في هذه الأزمات، بعض هذه العوامل خارجية والبعض الآخر داخلي أو محلي، بعضها يرجع لوجود خلل في الهيكل الاقتصادي والبعض الآخر يرجع لعوامل موجودة داخل النظام المصرفي ذاته، ويجب أن يتسم الإشراف على المصارف بالفاعلية لضمان عدم قيامها بتحمل مخاطر متزايدة وأن تحافظ على الموارد المالية الكافية للوفاء بطلبات المودعين، كما أن إدارة المصرف يجب عليها أن تطبق السياسات والتقنيات الملائمة لتحويل المصادر بكفاءة عالية، كما يجب عليها العمل على توفير السيولة الكافية، وتعظيم الربحية (Barr & Siem ، 1996).

- **العوامل التي تساعد على حدوث الأزمات المصرفية:**

في ضوء الخبرات والدراسات السابقة، فإن العوامل التي تساعد على حدوث الأزمات المصرفية تكمن في الآتي الطوخي (2008):

1. التقلبات الاقتصادية العنيفة مثل، تقلبات شروط التبادل الدولي وتقلبات أسعار الفائدة العالمية والآثار المترتبة عليها، إلى جانب ذلك هناك المتغيرات المحلية مثل معدلات التضخم ومستوياتها ومدى تقلب الأسعار المحلية.
2. التوسع الكبير في الإقراض وبدون وجود ضمانات كافية مما يزيد من مخاطر الائتمان.
3. انهيار أسعار الأصول المالية للمصارف.
4. انهيار العملة يؤدي إلى تدهور أوضاع المصارف وتزايد خسائرها وتعرضها للإعسار.
5. تزايد التزامات المصارف مع عدم تناسق آجال الاستحقاق.
6. التغلغل الحكومي والقيود المرنة حول القروض المرتبطة بها.

7. نظم الصرف، حيث يمكن أن تؤثر نظم أسعار الصرف في تعرض المصارف لأزمات مالية من خلال المضاربة، وكذلك الطريقة التي تتأثر بها الأصول الحقيقية للمصارف نتيجة خفض قيمة العملة المحلية وقدرة المصارف المركزية على القيام بدور المقرض الأخير للمصارف التي تواجه مشاكل سيولة أو عسر مالي.

إن وجود عدد من العوامل السابقة يعني أن النظام المصرفي لأية دولة يمكن أن يكون معرضاً لأزمة مالية بحيث لا يكون قادراً على مواجهتها، وحتى يمكن حماية المصارف من الفشل من الضروري أن تهتم الجهات الإشرافية على المصارف من وضع نظم للإنذار المبكر بحدوث مشاكل في المصارف، وتوجد عدة مؤشرات أُشير إليها في الأدب المصرفي للتنبؤ بأزمات المصارف، أهمها النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية للمصارف (kraft & Galac،2007).

- **القدرة التنبؤية للنسب المالية:**

تكتسب النسب المالية شهرتها في مجال التحليل المالي، باعتبارها من أهم أدواته التي تساعد على تحليل القوائم المالية، وذلك من خلال إيجاد علاقة بين معلومتين أو أكثر من بنود القوائم المالية وتحليلها، لذا فهي تزود الأطراف المعنية بفهم أفضل لظروف المنشأة فيما إذا ما تم الاعتماد على تحليل كل معلومة من معلومات القوائم المالية على حدة.

وتقوم فكرة التحليل المالي باستخدام النسب المالية على إيجاد علاقات كمية إما بين بيانات قائمة المركز المالي فقط، أو بين بيانات قائمة الدخل فقط، أو بين بيانات القائمتين معا، وكذلك الاتجاهات التي اتخذتها هذه العلاقات على مدى الزمن، وتسهل هذه العلاقات التحليل المالي لاختصارها كمية هائلة من المعلومات إلى كمية محددة يسهل استعمالها بما لها من مؤشرات مالية يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المنشأة في مجالات الربحية، السيولة، الكفاءة في إدارة الأصول والخصوم، والتنبؤ بالأحداث المستقبلية للمنشآت والتي تتعلق بنجاحها أو فشلها (عقل، 2000).

وتُعرف النسب المالية بأنها "مجموعة من العلاقات بين البنود المختلفة للقوائم المالية، ويعبر عن العلاقات في شكل نسب مئوية أو معدلات " (الفرجاني، 29:2021).

ولتقييم النسب المالية لشركة معينة يوجد عدد من معايير الأداء المالي، التي يمكن استخدامها لمقارنة ومتابعة تطور النسب المالية، فالنسب المالية بحد ذاتها لا تعنى شيئاً ما لم يتم مقارنتها مع معايير أو نسب أخرى، إذ أن هذه المقارنة ستلقى الضوء على ما تعنيه كل نسبة من النسب التي تم استخراجها فيما إذا كانت مرتفعة أم منخفضة ، ومن أهم هذه المعايير الفرجاني (2021):

- **المعيار التاريخي:**

يعتمد هذا المعيار على مجموعة من المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس الشركة، ومقارنتها مع النتائج الحالية.

- **معيار الصناعة:**

وهو عبارة عن معيار موضوع في ضوء الظروف الطبيعية الجيدة والمقبولة لنشاط الشركة، ويحسب معيار الصناعة باتباع الخطوات الآتية:

- اختيار مجموعة من الشركات التي تتشابه في خواص معينة، ولها سمعة جيدة في السوق.
- احتساب النسب المالية لهذه الشركات.
- احتساب متوسط أو وسيط كل نسبة.

- **المعيار المطلق:**

وهو مؤشر متعارف عليه، يعتمد على صفات مشتركة لمختلف القطاعات والشركات، بغض النظر عن حجمها ونوعها.

ويتمثل الهدف الأساسي من النسب المالية في توفير المؤشرات المالية للمستفيدين من القوائم المالية لمساعدتهم على اتخاذ قراراتهم، ومن أهمها مؤشرات تفيد في تقييم الأداء والحكم على كفاءة الإدارة في تحقيق الأهداف المخطط لها، كذلك مؤشرات تفيد في الحكم على المركز المالي للمنظمة وقدرتها على السداد، وذلك من حيث درجة السيولة وهيكل رأسمالها. كما يتمثل الهدف الذي حظي باهتمام عدد كبير من الباحثين في الاستفادة من النسب المالية في توفير مؤشرات تفيد في التنبؤ بالأحداث المستقبلية، بحيث تكون هذه المؤشرات سابقة لحدوث تحركات وتغيرات في الأحداث محل التنبؤ، وذلك استنادا إلى أن معيار القدرة التنبؤية من العناصر الأساسية المرتبطة بخاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية (حنان، 2006).

ولذلك فإن القدرة التنبؤية للنسب المالية - باعتبارها مستمدة من معلومات القوائم المالية - تُعد المعيار الأساس في استخدامها وفعاليتها، فكلما كانت استخدامات وسائل التحليل المالي متعددة وتتضمن بالدرجة الأولى القدرة التنبؤية كانت أجدى، ولقد أشار العديد من الكتاب والباحثين إلى معيار القدرة التنبؤية للنسب المالية، وذلك من ناحية قدرتها على توقع الأحداث الهامة لمتخذي القرارات، فالتقييم بناءً على مقياس له قدرة تنبؤية أكبر فيما يتعلق بحدث معين يعد الأفضل للتنبؤ بهذا الحدث، لذا فإن منفعة النسب المالية يجب أن تزداد إذا كانت قادرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية بدرجة عالية من الدقة (Elam، 1975).

- **التنبؤ بالأزمة المصرفية:**

يُعد التنبؤ بالأزمات التي تتعرض لها المنشآت من أبرز أغراض التحليل المالي التي حظيت باهتمام عدد كبير من الباحثين، وبما أن فكرة الأزمة لا تحدث فجأة، وأنه لا بد أن تمر المنشأة الاقتصادية قبل وصولها إلى تلك الحالة بمراحل عديدة، لذلك ركزت العديد من الدراسات على استخدام النسب المالية في التنبؤ، وذلك استنادا على أنه من أهم

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي القدرة على التنبؤ.

لقد نجحت النسب المالية في ذلك، وبشكل شجع الكثير من الباحثين والممارسين على استخدامها في كافة دراسات التنبؤ بتعثر المنشآت، وفى مجال الرقابة والتأكد من سلامة القطاع المصرفي، تتمثل الفوائد الرئيسية لنظام الإنذار المبكر أهمها تمكين الجهات المشرفة على المصارف من تخصيص مواردها بشكل أكثر كفاءة، حيث أن نظام الإنذار المبكر يمكن أن يساعد في تحديد أولويات الفحص، وبالتالي تخفيض تكلفة إجراءات الإشراف والفحص (1975، Sinkey).

7. الدراسات السابقة:

نشط الباحثون في الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الستينيات من القرن العشرين في إجراء الدراسات الهادفة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ بالأزمات، وذلك بتشجيع من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، وهو عبارة عن تنظيم مهني للمحاسبين القانونيين في أمريكا وهيئة تبادل الأوراق المالية، وهى هيئة حكومية مهمتها تنفيذ قوانين الأوراق المالية والإشراف على تطبيق قانون تداولها، وذلك في خضم الجدل الذي احتدم حول مدى مسؤولية المراجع الخارجي عن حوادث إفلاس الشركات التي أخذت تتزايد ملحقة أضرارا كبيرة بالمساهمين والمقرضين وغيرهم (مطر، 2003). وفي هذا الإطار سوف يركز الباحثان على أهم الدراسات التي استهدفت القطاع المصرفي، وذلك بسردها حسب التسلسل التاريخى من الأقدم إلى الأحدث.

1. دراسة Sinkey (1975)، التي أجريت على عينة من 110 مصارف فاشلة و110 مصارف ناجحة خلال الفترة من 1969 إلى 1972 في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بتحليل عشر نسب مالية، وتوصلت الدراسة إلى نموذج مكون من ست نسب مالية تتمثل في نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي القروض إلى رأس المال مضافا إليه الاحتياطيات، نسبة مصروفات التشغيل إلى دخل التشغيل، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الدخل، نسبة الدخل من الالتزامات المحلية (الولاية الموجود بها المصرف) والحكومية (الولايات الأخرى) إلى إجمالي الدخل، ونسبة المصروفات الأخرى إلى إجمالي الدخل.

2. دراسة Lane et al., (1986) نقلاً عن Whalen (1991) ، التي استخدم الباحثون فيها عينة صغيرة نسبيا من المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية التي فشلت خلال عامي 1979- 1983، مقابل عينة مساوية من المصارف الناجحة الأمريكية، وذلك بتطبيق 21. نسبة مالية، وقد تم التوصل إلى نموذجين، النموذج الأول قادر على التنبؤ بالمصارف التي ستبقى في العمل لفترة تتراوح من صفر إلى 12 شهرا، وتضمن 4 نسب (نسبة لوغاريتم القروض التجارية إلى إجمالي القروض ، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، نسبة لوغاريتم رأس المال إلى إجمالي

الأصول، ونسبة لوغاريتم مصروفات التشغيل إلى دخل التشغيل)، والنموذج الثاني قادر على التنبؤ لفترة تمتد من 12 شهرا إلى 24 شهرا وتضمن 6 نسب (نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، نسبة لوغاريتم القروض التجارية إلى إجمالي القروض، نسبة لوغاريتم رأس المال إلى إجمالي الأصول، نسبة لوغاريتم مصروفات التشغيل إلى دخل التشغيل، نسبة لوغاريتم السندات المحلية إلى إجمالي الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية).

3. دراسة Espahbodi (1991) ، التي أجريت على عينة مكونة من 148 مصرفا فاشلا عام 1983 مقابل 148 مصرفا قادرا على الوفاء بالتزاماته خلال نفس العام في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بتحليل 13 نسبة مالية مستخرجة من البيانات المالية للمصارف للسنة الأولى والثانية قبل الفشل. وتوصلت الدراسة إلى نموذجين مكونين من 4 نسب (نسبة إجمالي الدخل من القروض إلى إجمالي دخل التشغيل، نسبة الدخل من فوائد السندات إلى إجمالي دخل التشغيل، نسبة مصروف الفوائد المدفوعة على الودائع إلى إجمالي دخل التشغيل، نسبة الودائع تحت الطلب وودائع التوفير إلى إجمالي الودائع الكلية)، وللتحقق من دقة النموذجين في التصنيف، تم تطبيقهما على عينة أخرى مكونة من 148 مصرفا، فبلغت دقة النموذج الأول 83% والثاني 79%.

4. دراسة Whalen (1991)، التي أجريت أيضا على عينة مكونة من جميع المصارف، التي فشلت خلال عامي 1987 و1990 في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بلغ عددها 1500 مصرف، مقابل 1000 مصرف ناجح، وباستخدام 12 نسبة مالية، توصل الباحث إلى نموذج مكون من 6 نسب مالية له قدرة عالية على التصنيف (نسبة إجمالي الودائع التي تزيد عن 100000 دولار إلى إجمالي الأصول، نسبة مصروفات التشغيل إلى متوسط إجمالي الأصول، نسبة صافي الدخل الموحد لعينة المصارف إلى متوسط إجمالي الأصول، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، نسبة القروض الرديئة إلى متوسط إجمالي الأصول، والتغير المئوي في الحالة السكنية للرخص السكنية مقاسا على الفترة من X198 إلى Y198).

5. دراسة Paz (1992) نقلاً عن جهماني (2001)، التي درست عينة مكونة من 37 مؤسسة ادخار وإقراض فاشلة و29 مؤسسة ادخار وإقراض ناجحة خلال الفترة من 1985 إلى 1991 في الولايات المتحدة الأمريكية. باستخدام 15 نسبة مالية تم استخراجها مرتين، الأولى من البيانات المالية للسنة الأولى التي تسبق الفشل، والثانية من البيانات المالية للسنة الثانية التي تسبق الفشل، وذلك للتوصل إلى نموذجين يمكن استخدامهما للتنبؤ بفشل مؤسسات الادخار والإقراض. وتوصلت الدراسة إلى نموذج مكون من 7 نسب مالية باستخدام البيانات المالية للسنة الأولى، التي تسبق الفشل (نسبة النقدية والاستثمارات إلى إجمالي

الودائع والالتزامات قصيرة الأجل، نسبة الشهرة والأصول الأخرى إلى إجمالي الأصول، نسبة صافى حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول، نسبة المصاريف التشغيلية إلى صافى الربح، ونسبة الضرائب على الربح إلى صافى الربح). أما النموذج الذي تم التوصل إليه باستخدام البيانات المالية للسنة الثانية فقد تكون من 8 نسب مالية (نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول، نسبة الشهرة إلى إجمالي الأصول، نسبة صافى حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، نسبة الضرائب على الربح إلى صافى الربح، نسبة فوائد القروض إلى إجمالي الربح، ونسبة صافى الربح إلى إجمالي الإيرادات)، وبلغت دقة النموذجين في التنبؤ بالفشل 85.5% لنموذج السنة الأولى و 84.21% لنموذج السنة الثانية التي تسبق الفشل.

6. دراسة عطية (1995) نقلاً عن علاوي وغرايبة (2008)، التي أجريت على عينة مكونة من 10 مصارف متعثرة مقابل 10 مصارف غير متعثرة في الأردن، وباستخدام 27 نسبة مالية. وتوصلت الدراسة إلى نموذج مكون من 7 نسب له القدرة على التنبؤ بالتعثر، تمثلت في نسبة الأصول المربحة إلى إجمالي الأصول، نسبة القروض إلى إجمالي الودائع، معدل توظيف الموارد المتاحة، نسبة السعر السوقي للسهم إلى حصة السهم من الأرباح بعد الضرائب، نسبة الربح الصافي قبل الضرائب إلى الأصول المربحة، ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول، نسبة تحليل هامش الفائدة.

7. دراسة Estrella et al., (2000)، التي استهدفت فحص العلاقة بين ثلاث نسب من نسب رأس المال وفشل المصارف (نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول، نسبة رأس المال إلى إجمالي الأرباح، ونسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بهدف تحديد فاعلية دور كل منها، والذي يمكن أن تلعبه في تعليمات الرقابة على رأس مال المصرف مفترضا أن هذه النسب ترتبط عكسيا بفشل المصرف، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة عينة مكونة من جميع المصارف التجارية الفاشلة والمؤمنة ودائعها لدى مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية الأمريكية، وذلك خلال الفترة من 1989 إلى 1993. وتوصلت الدراسة إلى أن النسب الثلاث لها دور هام في التنبؤ بفشل المصارف، غير أن نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر كانت أكثر فاعلية في التنبؤ كلما طالت الفترة.

8. دراسة Kolari et al ., (2000)، التي سعى من خلالها الباحثون إلى دراسة عينة من 50 مصرفا متعثرا خلال الفترة من 1989 إلى 1992 مقارنة بـ 50 مصرفا غير متعثر في الولايات المتحدة الأمريكية، متماثلات من حيث حجم الأصول والحصة السوقية. وقام الباحثون بتخفيض العينة السابقة إلى ثلاثة أحجام وتقسيم تلك الأحجام إلى عينتين متساويتين إحداهما للتحليل والأخرى للاختبار،

وبتحليل 28 نسبة مالية، توصل الباحثون إلى نموذج مكون من 5 نسب من العينة الأولى في السنة الأولى قبل التعثر، وقد بلغت دقة تصنيف النموذج لعينة التحليل 100%، في حين بلغت دقة تصنيف العينة الاختبارية 70%، وفى السنة الثانية تكون النموذج من 6 نسب وبلغت دقته في تصنيف عينة التحليل 96% ولعينة الاختبار 60%. وتمثلت النسب التي توصلت إليها الدراسة في نسبة حقوق الملكية، نسبة القيمة الكبرى للتغير في نسبة حقوق الملكية إلى متوسط نسبة حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، نسبة القيمة الكبرى للتغير في معدل العائد على الأصول إلى متوسط العائد على الأصول ، نسبة علاوة خسائر القروض إلى إجمالي الأصول، نسبة صافى تكلفة القروض إلى إجمالي الأصول ، نسبة القيمة الكبرى للتغير في نسبة صافى تكلفة القروض إلى إجمالي الأصول مقسوما على متوسط نسبة صافى تكلفة القروض إلى إجمالي الأصول ، نسبة إجمالي الالتزامات خلاف الودائع إلى إجمالي الالتزامات، نسبة القيمة الكبرى للتغير في نسبة إجمالي الالتزامات خلاف الودائع إلى إجمالي الالتزامات مقسوما على متوسط نسبة إجمالي الالتزامات خلاف الودائع إلى إجمالي الالتزامات، نسبة شهادات الإيداع إلى إجمالي الودائع، نسبة إجمالي حسابات الأصول الرئيسية إلى إجمالي الأصول، نسبة القيمة الكبرى للتغير في نسبة إجمالي حسابات الأصول الرئيسية إلى إجمالي الأصول مقسوما على متوسط نسبة إجمالي حسابات الأصول الرئيسية إلى إجمالي الأصول، إجمالي أصول عينة المصارف، ونسبة إجمالي أصول المصرف إلى إجمالي أصول مصارف العينة.

9. دراسة جهماني (2001)، التي استهدفت عينة من 4 مصارف متعثرة خلال الفترة من 1992 إلى 1997 بالمقارنة مع 4 مصارف غير متعثرة لنفس الفترة في الأردن، متقاربة من حيث حجم الأصول. واستخدمت الدراسة تحقيق المصرف خسائر لعامين أو ثلاثة أعوام متتالية كمعيار للتعثر، وحلل 23 نسبة مالية مستخرجة من البيانات المالية للمصارف قبل التعثر بسنتين، وباستخدام التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات. وقد توصلت الدراسة إلى أفضل نموذج مكون من خمس نسب مالية لها القدرة على التمييز بين المصارف المتعثرة والمصارف غير المتعثرة في السنة الأولى والثانية قبل التعثر وهى: (نسبة النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الودائع، نسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة، نسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى حقوق الملكية، نسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى رأس المال المدفوع، ونسبة الربح التشغيلي إلى المصروفات الإدارية والعمومية). وقد بلغت دقة النموذج في إعادة تصنيف عينة التحليل 100% و 75% في السنة الثانية والأولى على التوالي.

10. دراسة Judijanto and (2003) Khmaladze، التي حاولت تصميم نموذج للتنبؤ بالمصارف الناجحة والمصارف المتعثرة والمصارف التي ستتم تصفيتها، باستخدام عينة مكونة من 213 مصرفا في اندونيسيا، وذلك خلال

عـــامي 1995 و 1996، حيـــث قامـــت الدراسة بتحليل 42 متغيرا تصف جوانب مختلفة من نشاط المصارف. وقد توصلت الدراســة إلــى أن 12 متغيــرا مــن هــذه المتغيـرات يمكنهـا التمييـز بـين الـثلاث حـالات مـن المصـارف قبـل سـنتين، فـي حين أن متغيرين منها فقط يمكنهما التمييز قبل سنة واحدة. وتمثلت هذه المتغيرات في نسبة النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الودائع، نسبة حقوق الملكية إلى الأصول المربحة، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القـــروض، نســـبة مخصـــص خســـائر القروض إلى حقوق الملكية، معدل العائد على القروض، معدل العائد على حقوق الملكية، نسبة الدخل من غير الفوائد إلى دخل التشغيل، معدل العائد على الأصول المربحة، هامش الفائدة، معدل العائد على الأصـول، نسـبة مصـروفات الفوائـد إلـى الودائـــع، والاعتمـــاد علـــى المؤسســـات الفرعية.

11. دراسة Dabos and (2004) Escudero ، التـــي اســـتهدفت دراســـة مجموعـة مـن المؤشـرات المحـددة لعمليـة فشل المصارف في الأرجنتين بعد الأزمـة المصرفية، التي حدثت في المكسيك عام 1994، وذلك للاحتمال الذي افترض بـأن أزمـة المصـارف الأرجنتينيـة كـان سـببها فقـط انتقـال العـدوى مـن المكسـيك ، كمـا استهدفت الدراسة أيضـا قيـاس قـوة تـأثير المؤشـرات التـي قامـت بتحديـدها علـى عينتين مختلفتين من المصارف، ولتحقيق ذلـك تـم اسـتخدام عينـة مكونـة مـن 64 مصـرفا خاصـا و38 مصـرفا مشـتركا، وذلـــك خـــلال عـــامي 1995، 1996، بتحليـل 7 نسـب ماليـة، (نسـبة حقـوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي الالتزامـات إلـى حقـوق الملكيـة، نسـبة النقديـة + الأوراق الماليـة إلـى إجمـالي الودائع، نسبة حقوق الملكية مطروحاً منها الأصـول الثابتـة إلـى إجمـالي الالتزامـات، نسـبة مصـروفات التشـغيل إلـى إجمـالي الالتزامـات، نسـبة محفظـة اسـتثمارات المتـــأخرات مطروحـــاً منهـــا احتيـــاطي الخسائر إلى حقوق الملكية ، والعائد على حقوق الملكية)، وقد توصلت الدراسة إلـى أن تـأثير العـدوى مـن الأزمـة المكسـيكية كان له تأثير قوي في الـ 200 يوم الأولـى مـن حـدوث الأزمـة فـي الأرجنتـين ، كمـا توصـلت الدراسـة أيضـا إلـى أن النسـب السـابقة لهـا علاقـة بفشـل المصـارف الأرجنتينية وإن اختلفت معظم هذه النسب فـي درجـة أهميتهـا بـين عينتـي المصـارف التي استخدماها.

12. دراسة Halling and (2007) Hayden، التي سعت إلى تطوير نموذج للتنبـؤ بالمصـارف الناجحـة والمصـارف المعرضـــة لخطـــر الضـــيق المـــالي والمصارف التي تعرضت للضيق المالي، ولتحقيـق ذلـك اسـتخدمت الدراسـة عينـة مكونـة مـن 1100 مصـرف فـي النمسـا، وذلك خلال الفترة من 1995 إلى 2002، وقامت الدراسة بتحليل 50 متغيرا تغطـي خصـائص المصـرف الماليـة، مخـاطر الائتمـان، كفايـة رأس المـال، الربحيـة، نوعية الإدارة، متغيرات الاقتصاد الكلي، والمخـاطر الأخـرى، وباسـتخدام التحليـل اللوجيسـتي متعـدد المتغيـرات. وتوصـلت الدراسة إلى نموذج مكون من 17 متغيرا على درجة عالية من الدقة في التنبؤ، وأن متغيرات مخاطر الائتمان والربحية لهما

دورهام في التنبؤ بالأزمات المالية، كما أن نوعية الإدارة مقاسه بنسبة صافي دخل الفوائد إلى عدد المستخدمين لها دور هام أيضا، كذلك حجم المصرف نسبة إلى المنافسين له يلعب دورا مهما للمصرف الذي يواجه ضيقا ماليا، ولم تجد الدراسة لمتغيرات الاقتصاد الكلي أهمية في توضيحها لحالات الضيق المالي.

13. دراسة Andersen (2008)، التي حاول الباحث من خلالها التوصل إلى مجموعة من المؤشرات التي تميز بشكل أفضل بين المصارف التي تعاني من مشاكل والمصارف القوية مفترضاً أن المؤشرات التي توصلت إليها دراسة (Bery & Hexebery , 1994)، والتي أجريت عقب أزمة المصارف النرويجية خلال عامي 1988 - 1993 قد أثرت عليها التغيرات التي حدثت في تركيبة القطاع المصرفي وإطاره التنظيمي في النرويج ، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث عينة مكونة من 136 مصرفا، وذلك خلال الفترة من 2000 إلى 2005 ، وقام بتحليل 27 نسبة مالية باستخدام التحليل اللوجيستي. وقد توصل الباحث إلى ثلاثة نماذج قادرة على التنبؤ بالفشل بفترات ربع سنوية وبدقة عالية، كما توصل الباحث أيضا إلى أن المؤشرات التالية والتي تختلف عن المؤشرات التي توصلت إليها دراسة (Bery & Hexe-bery,1994) لها علاقة بفشل المصارف وهي معدل كفاية رأس المال، نسبة الرهونات العقارية إلى ربح القروض، مقياس الخسائر المتوقعة، مقياس مخاطر التركيز، نسبة العائد على الأصول، ومؤشر سيولة المصارف النرويجية.

14. دراسة Erdogan (2008)، التي استخدم الباحث فيها عينة مكونة من 42 مصرفا من المصارف التركية، وذلك خلال الفترة من 1997 إلى 2001 ، وقام بتحليل 20 نسبة مالية، وتوصل إلى نموذج مكون من 6 نسب (نسبة حقوق الملكية مضافا لها إجمالي الدخل إلى الودائع مضافا لها الأموال من غير الودائع ، نسبة صافي الدخل إلى متوسط إجمالي الأصول ، نسبة صافي الدخل إلى متوسط قيمة السهم في رأس المال ، نسبة الدخل من الفوائد إلى تكاليف الفوائد، نسبة الدخل من غير الفوائد إلى تكاليف غير الفوائد، ونسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض). وقد بلغت دقة تصنيف النموذج 80% قبل سنتين من حدوث الفشل.

15. دراسة Okezie (2011)، التي استخدم فيها الباحث من جانبه نسب رأس المال الثلاث التي استخدمت فى دراسة (Estrella & et al. , 2000)، وذلك لتحديد علاقة تلك النسب بفشل المصارف النيجيرية والمقارنة فيما بينها لتحديد أيها أفضل في التنبؤ بفشل المصارف. ولتحقيق ذلك قام الباحث بتحليل بيانات المصارف النيجيرية خلال الفترة من 1991 إلى 2004، وذلك باستخدام تحليل الانحدار. وتوصل الباحث إلى أن النسب الثلاث كان لها أهمية كبيرة في توقع فشل المصارف ولا يوجد أي اختلاف في مستوى كفاءة أى منها في عملية التنبؤ.

16. دراسة Karugu et al ., (2018) التي قامت بدراسة عينة مكونة من 43 مصرفا في كينيا خلال الفترة من 2009

إلى 2015، على ثلاث نسب مالية تتعلق بمدى كفاية رأس المال والتي تتضمنها متطلبات لجنة بازل 2 وتعليمات المصرف المركزي الكيني. وتوصلت الدراسة إلى أن النسب الثلاث كان لها علاقة هامة بالضيق المالي، ويمكن استخدامها في توقع حالات الضيق المالي في القطاع المصرفي الكيني.

مما سبق يمكن استخلاص مدى أهمية استخدام النسب المالية في التنبؤ بالأزمة المصرفية في بيئات وظروف مختلفة. هذا الاستخلاص تدعمه نتائج الدراسات السابقة والتي أجمعت أغلبها على أهمية استخدام النسب المالية عند التنبؤ بالأزمات. وفي هذا الإطار يأتي هذا البحث لتحديد النسب المالية المستخدمة وأهميتها في التنبؤ بأزمات المصارف التجارية الليبية.

8. متغيرات البحث:

بعد مراجعة أدبيات البحث والدراسات ذات العلاقة، يمكن تبيان المتغيرات المختلفة (النسب المالية) التي يمكن أن تستخدم في التنبؤ بالأزمات المصرفية، وذلك على النحو التالي:

- **نسب السيولة:**

C1: نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع ، نسبة التداول.
C2: نسبة الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة.
C3: السيولة الهيكلية.
C4: نسبة حقوق الملكية مطروحاً منها الأصول الثابتة / إجمالي الالتزامات.
C5: نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول.

- **نسب الرفع المالي وهيكل التمويل (رأس المال):**

C6: نسبة الودائع تحت الطلب وودائع التوفير / إجمالي الودائع.
C7: نسبة إجمالي الالتزامات بخلاف الودائع / إجمالي الالتزامات.
C8: نسبة القيمة الكبرى لنسبة إجمالي الالتزامات بخلاف الودائع / إجمالي الالتزامات.
C9: نسبة شهادات الإيداع / إجمالي الودائع، معدل كفاية رأس المال وفقا لبازل2.
C10: نسبة حقوق الملكية.
C11: نسبة حقوق الملكية / إجمالي الأصول.
C12: نسبة حقوق الملكية / الأصول المربحة.
C13: نسبة حقوق الملكية / إجمالي القروض.
C14: نسبة مخصص خسائر القروض / حقوق الملكية.
C15: نسبة إجمالي القروض / رأس المال مضافا إليه الاحتياطيات.
C16: نسبة حقوق الملكية مضافاً إليها إجمالي الدخل / إجمالي الودائع مضافاً إليها الأموال من غير الودائع.
C17: نسبة إجمالي الودائع التي تساوي أو تزيد عن 100000 دولار / إجمالي الأصول.
C18: نسبة لوغارتيم رأس المال / إجمالي الأصول.

C19: نسبة إجمالي القروض / رأس المال الإضافي.
C20: التغير النسبي لسنة واحدة في حقوق الملكية.
C21: درجة الرفع المالي.
C22: نسبة إجمالي الالتزامات / حقوق الملكية.
C23: نسبة رأس المال / الأصول المرجحة بالمخاطر.
C24: نسبة رأس المال / إجمالي الأرباح.

- **نسب الربحية:**

C25: معدل العائد على حقوق الملكية.
C26: معدل العائد على الأصول المربحة.
C27: نسبة تحليل هامش الفائدة.
C28: نسبة السعر السوقي للسهم / حصة السهم من الأرباح بعد الضرائب.
C29: معدل العائد على القروض.
C30: نسبة الدخل من غير الفوائد / دخل التشغيل.
C31: نسبة صافي الربح قبل الضرائب/ رأس المال المدفوع.
C32: نسبة الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول.
C33: نسبة المصاريف التشغيلية / صافي الربح.
C34: نسبة الضرائب على الربح / صافي الربح.
C35: نسبة المصروفات الأخرى / إجمالي الدخل.
C36: نسبة صافي الربح / إجمالي الإيرادات.
C37: نسبة إجمالي دخل القروض / إجمالي الدخل.
C38: نسبة صافي الدخل / متوسط إجمالي الأصول.
C39: نسبة صافي الدخل / متوسط قيمة السهم في رأس المال.
C40: نسبة مصروفات التشغيل / متوسط إجمالي الأصول.
C41: نسبة صافي الدخل الموحد لعينة المصارف / متوسط إجمالي الأصول.
C42: نسبة لوغاريتم نفقات التشغيل / دخل التشغيل.
C43: نسبة الربح السنوي قبل الضرائب خلال الثلاثة أشهر الماضية / إجمالي الأصول.
C44: نسبة الربح من النشاطات العادية / إجمالي الميزانية.
C45: نسبة النتيجة النهائية بعد استبعاد تكاليف المخاطر / إجمالي الميزانية.
C46: نسبة الربح من النشاطات العادية / حقوق الملكية.
C47: القيمة المطلقة للتغير في النتيجة النهائية قبل تكاليف المخاطر.
C48: معدل العائد على الأصول.
C49: نسبة القيمة الكبرى للتغير في معدل العائد على الأصول / متوسط معدل العائد على الأصول.

- **نسب النشاط:**

C50: نسبة الأصول الثابتة / إجمالي الأصول.

- **نسب كفاءة الإدارة:**

C51: معدل إقراض الودائع.
C52: معدل توظيف الأموال.
C53: نسبة الأصول المربحة / إجمالي الموارد المتاحة.

C54: نسبة لوغارتيم القروض التجارية / إجمالي القروض.
C55: نسبة الأموال من الفوائد الحساسة / إجمالي الأصول.
C56: نسبة صافي دخل الفوائد / عدد المستخدمين.
C57: نسبة الربح من النشاطات العادية / عدد المستخدمين.
C58: نسبة تكلفة التمويل.
C59: نسبة مصروفات الفوائد / إجمالي الودائع.
C60: نسبة إجمالي المصروفات / إجمالي الدخل.
C61: دليل تركيز هيرفندال للقطاعات في حقيبة القروض.

- **نسب خصائص المصرف:**

C62: نسبة إجمالي ميزانية المصرف / إجمالي ميزانيات مصارف العينة.
C63: نسبة إجمالي الإيداعات / إجمالي الميزانية.
C64: التغير النسبي لسنة واحدة في الإيداعات.
C65: إجمالي أصول عينة المصارف.
C66: نسبة إجمالي أصول المصرف / إجمالي أصول مصارف العينة.

- **نسب نوعية الأصول:**

C67: نسبة إجمالي القروض / إجمالي الأصول.
C68: نسبة الشهرة والأصول الأخرى / إجمالي الأصول.
C69: نسبة القروض التجارية والصناعية/ الأصول الخطرة.
C70: نسبة الرهونات السكنية / ربح القروض.
C71: خسائر القروض المتوقعة كنسبة مئوية من مجموع المقترضين المستند على احتمالات الإفلاس المقدرة لكل من المقترضين في حقيبة القروض.
C72: نسبة محفظة استثمارات متأخرات مطروحاً منها احتياطي الخسائر / حقوق الملكية.

- **نسب مخاطر الائتمان:**

C73: نسبة نوعية القروض.
C74: نسبة القروض الرديئة / متوسط إجمالي الأصول.
C75: التغير المئوي في الحالة السكنية للرخص السكنية مقاساً على الفترة من X198 إلى Y198.
C76: نسبة القروض الواقعة في مشاكل/ القدرة على تغطية الخسائر.
C77: التغير النسبي لسنة واحدة في بنود خسارة القروض.
C78: نسبة التبرع من بنود خسارة القروض / إجمالي القروض.
C79: نسبة المستنفذ من بنود خسارة القروض / إجمالي الميزانية.
C80: نسبة الحجم الكلي للزيادة في حد القروض / إجمالي القروض.
C81: نسبة علاوة خسائر القروض / إجمالي الأصول.
C82: نسبة صافي تكلفة الفروض / إجمالي الأصول.
C83: متوسط نسبة صافي تكلفة القروض/ إجمالي الأصول.

- **نسب مصادر الأموال:**

C84: نسبة إجمالي الدخل من القروض / إجمالي دخل التشغيل.
C85: نسبة الدخل من فوائد السندات / إجمالي دخل التشغيل.
C86: نسبة الدخل من التزامات الولاية والتزامات الولايات الأخرى / إجمالي الدخل.

- **نسب استخدامات الأموال:**

C87: نسبة مصروف الفوائد المدفوع على الودائع / إجمالي دخل التشغيل.

- **نسب المخاطر الأخرى:**

C88: نسبة الأسهم وسندات الدخل غير الثابت / إجمالي الميزانية.

- **نسب التنويع:**

C89: نسبة إجمالي حسابات الأصول الرئيسية / إجمالي الأصول.

C90: متوسط نسبة إجمالي حسابات الأصول الرئيسية / إجمالي الأصول.

عليه يمكن صياغة الاستنتاجات النظرية للبحث (شبكة العلاقة بين المتغيرات المختلفة)، على النحو التالي:

شبكة العلاقة بين متغيرات البحث في إطارها العام*

المتغيرات المستقلة الرئيسية		المتغيرات المستقلة الفرعية		
1. السيولة	←	C_1، C_2، C_3، C_4، C_5.	←	الأزمة المصرفية
2. الرفع المالي وهيكل التمويل	←	C_6، C_7، C_8، C_9، C_{10}، C_{11}،C_{12}، C_{13}، C_{14}، C_{15}، C_{16}، C_{17}، C_{18}، C_{19}، ، C_{20}، C_{21}، C_{22}، C_{23}، C_{24}.	←	
3. الربحية	←	C_{25}، C_{26}، C_{27}، C_{28}، C_{29}، C_{30}، C_{31}، C_{32}، ، C_{33}، C_{34}، C_{35}، C_{36}، C_{37}، C_{38}، C_{39}، C_{40}، C_{41}، C_{42}، C_{43}، C_{44}، C_{45}، C_{46}، C_{47}، C_{48}، C_{49}.	←	
4. النشاط	←	C_{50}.	←	
5. كفاءة الإدارة (التشغيل)	←	C_{51}، C_{52}، C_{53}، C_{54}، C_{55}، C_{56}، C_{57}، C_{58}، C_{59}، C_{60}، C_{61}	←	
6. خصائص المصرف	←	C_{62}، C_{63}، C_{64}، C_{65}، C_{66}.	←	
7. نوعية الأصول	←	C_{67}، C_{68}، C_{69}، C_{70}، C_{71}، C_{72}.	←	
8. مخاطر الائتمان	←	C_{72}، C_{74}، C_{75}، C_{76}، C_{77}، C_{78}، C_{79}، C_{80}، C_{81}، C_{82}، C_{83}.	←	
9. مصادر الأموال	←	C‘$_{84}$ C‘$_{85}$ C_{86}.	←	
10. استخدامات الأموال	←	C_{87}.	←	
11. المخاطر الأخرى	←	C_{88}.	←	
12. التنويع	←	C_{89} ،C_{90}.	←	

*** المصدر: من إعداد الباحثين**

بدراسة الإطار النظري للبحث دراسة انتقادية في ضوء العوامل البيئية التي تعمل في ظلها المصارف التجارية الليبية قيد البحث، تم اختيار عدد محدد من المتغيرات المستقلة المشار إليها أعلاه، وذلك للأسباب التالية:

1. أهمية هذه المتغيرات في الدراسات السابقة، وذلك من خلال معدل تكرار ظهورها في تلك الدراسات.
2. إمكانية قياس هذه المتغيرات من بيانات المصارف التجارية الليبية قيد البحث.
3. اعتقاد الباحثين الشخصي والمستمد من تركيبة بعض المتغيرات.

كما تم استبعاد بعض من المتغيرات المستقلة السابقة، وذلك لإعطائها نفس النتيجة.

عليه يمكن صياغة الاستنتاجات النظرية للبحث (شبكة العلاقة بين المتغيرات المختلفة في نطاق المصارف التجارية الليبية قيد البحث)، على النحو التالي:

الاستنتاجات النظرية للبحث *

المتغيرات المستقلة الرئيسية		المتغيرات المستقلة الفرعية		المتغير التابع
1. السيولة	←	**C_1:** تقيس هذه النسب السيولة المتوفرة لدى المصرف ؛ حيث يشير الارتفاع في قيمة أي من هذه النسب إلى انخفاض احتمال تعرض المصرف لأزمة.	←	الأزمة المصرفية
2. الرفع وهيكل التمويل	←	**C_{10}:** تقيس هذه النسبة قدرة رأس المال الأساسي والإضافي على تغطية المخاطر المرجحة للأصول؛ حيث يشير الارتفاع في هذه النسبة إلى انخفاض احتمال تعرض المصرف لأزمة.	←	
3. الربحية	←	**C_{26}:** تقيس هذه النسب الربحية التي حققها المصرف؛ حيث يشير الارتفاع في قيمة أي من هذه النسب إلى انخفاض احتمال تعرض المصرف لأزمة .	←	
4. كفاءة الإدارة (التشغيل)	←	**C_{51}:** تقيس هذه النسبة ما تم استغلاله من الودائع لدى المصرف في منح القروض؛ حيث يشير الارتفاع في قيمة هذه النسبة إلى انخفاض احتمال تعرض المصرف لأزمة.	←	
5. نوعية الأصول	←	**C_{67}:** تقيس هذه النسبة مدى استغلال المصرف لموارده المالية على شكل قروض ، ونظراً لأن الزيادة في القروض تعني انخفاض السيولة فإنه يتوقع أن يشير الارتفاع في قيمة هذه النسبة إلى ارتفاع احتمال تعرض المصرف لأزمة.	←	
6. مخاطر الائتمان	←	**C_{73}:** تقيس هذه النسبة ما تم تكوينه من مخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة في القروض ؛ حيث يشير الارتفاع في قيمة هذه النسبة إلى ارتفاع احتمال تعرض المصرف لأزمة.	←	

*** المصدر: من إعداد الباحثين**

9. منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي بمدخليه الوثائقي، لبحث المصادر في مجال النسب المالية والتنبؤ بالأزمات المصرفية والمدخل الكمي، الذي تم من خلاله تجميع وتحليل البيانات من واقع القوائم المالية وتفسيرها وصولا إلى هدف البحث.

- **مجتمع البحث:**

يتألف مجتمع هذا البحث من المصارف التجارية العاملة في ليبيا، في الفترة المحددة من سنة 2009 إلى سنة 2018، ولأغراض هذا البحث تمت دراسة المصارف التجارية الرئيسية الأربعة (مصرف الوحدة، مصرف الصحارى، مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني)، وذلك لتوافر البيانات عن هذه المصارف في الفترة المحددة وكبر حجمها حسب الأصول وحسب الودائع. وتم استبعاد المصارف التجارية الأخرى العاملة في ليبيا، وذلك لحداثتها وصغر حجم الأصول ورأس المال والائتمان والودائع.

- **طريقة جمع البيانات:**

تمثلت بيانات البحث بالقوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية الليبية محل البحث، وكذلك تم الحصول على القوائم المالية مباشرة عن طريق إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، وذلك لجمع البيانات اللازمة للجزء العملي للبحث.

- **طرق تحليل البيانات والاستنتاجات:**

تمثلت بيانات البحث بالقوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية الليبية المذكورة سابقاً، والتي تم التوصل إليها من خلال التقارير السنوية المنشورة للمصارف التجارية محل البحث.

وتم احتساب النسب بواسطة برنامج (Microsoft Excel) لكل سنة من سنة 2009 إلى سنة 2018 ، وتم بعد ذلك إجراء التحليل الأفقي، لبيان الزيادة أو النقصان أو الثبات في النسب المالية من سنة لأخرى.

وتوضح الجداول التالية تحليل النسب المالية لكل مصرف من المصارف قيد البحث، وذلك على النحو التالي:

جدول (1): تحليل النسب المالية لمصرف الوحدة

السنوات	المتغيرات المستقلة					
	نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع (C1)	معدل كفاية رأس المال وفقا لبازل2 (C10)	معدل العائد على الأصول المربحة (C26)	معدل إقراض الودائع (C51)	نسبة إجمالي القروض/إجمالي الأصول (C67)	نسبة نوعية القروض (C73)
2009	%23.77	%28.11	%1.59	%22.86	%20.82	%34.30
2010	%30.79	%57.31	%1.07	%27.09	%23.42	%33.17
2011	%77.16	%26.78	%0.83	%20.99	%17.86	%32.85
2012	%23.83	%12.87	%0.62	%30.12	%22.55	%23.94
2013	%45.23	%33.57	%0.54	%19.07	%17.08	%28.92
2014	%53.08	%39.48	%0.47	%27.96	%23.34	%25.28
2015	%54.92	%23.01	%0.23	%25.70	%21.20	%31.78
2016	%71.36	%22.89	%0.59	%20.86	%16.46	%37.82
2017	%81.51	%34.92	%1.69	%15.78	%12.99	%43.31
2018	%74.37	%32.36	%3.65	%14.95	%12.53	%46.69
التغير في 2010	%0.30	%1.04	%-0.33	%0.19	%0.12	%-0.03
التغير في 2011	%1.51	%-0.53	%-0.22	%-0.23	%-0.24	%-0.01
التغير في 2012	%-0.69	%-0.52	%-0.25	%0.43	%0.26	%-0.27
التغير في 2013	%0.90	%1.61	%-0.13	%-0.37	%-0.24	%0.21
التغير في 2014	%0.17	%0.18	%-0.13	%0.47	%0.37	%-0.13
التغير في 2015	%0.03	%-0.42	%-0.51	%-0.08	%-0.09	%0.26
التغير في 2016	%0.30	%-0.01	%1.57	%-0.19	%-0.22	%0.19
التغير في 2017	%0.14	%0.53	%1.86	%-0.24	%-0.21	%0.15
التغير في 2018	%-0.09	%-0.07	%1.16	%-0.05	%-0.04	%0.08

جدول (2): تحليل النسب المالية لمصرف الصحارى

السنوات	المتغيرات المستقلة					
	نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع (C1)	معدل كفاية رأس المال وفقا لبازل2 (C10)	معدل العائد على الأصول المربحة (C26)	معدل إقراض الودائع (C51)	نسبة إجمالي القروض/إجمالي الأصول (C67)	نسبة نوعية القروض (C73)
2009	%36.28	%45.78	%1.32	%19.68	%16.79	%18.37
2010	%26.67	%49.78	%2.23	%21.63	%19.37	%25.04
2011	%36.44	%46.67	%0.79	%21.33	%19.43	%31.78
2012	%29.44	%36.84	%1.01	%20.08	%18.17	%34.84
2013	%31.93	%40.08	%0.54	%17.67	%16.01	%33.10
2014	%32.61	%42.76	%0.54	%18.93	%16.91	%40.92
2015	%35.27	%38.63	-%0.11	%16.65	%15.04	%42.54
2016	%39.96	%27.72	%0.18	%14.93	%13.08	%44.07
2017	%49.86	%38.59	%0.73	%13.98	%12.17	%45.45
2018	%67.41	%32.60	%2.57	%14.25	%11.31	%47.07
التغير في 2010	%-0.26	%0.09	%0.69	%0.10	%0.15	%0.36
التغير في 2011	%0.37	%-0.06	%-0.65	%-0.01	%0.00	%0.27
التغير في 2012	%-0.19	%-0.21	%0.28	%-0.06	%-0.06	%0.10
التغير في 2013	%0.08	%0.09	%-0.47	%-0.12	%-0.12	%-0.05
التغير في 2014	%0.02	%0.07	%0.00	%0.07	%0.06	%0.24
التغير في 2015	%0.08	%-0.10	%-1.20	%-0.12	%-0.11	%0.04
التغير في 2016	%0.13	%-0.28	%-2.64	%-0.10	%-0.13	%0.04
التغير في 2017	%0.25	%0.39	%3.06	%-0.06	%-0.07	%0.03
التغير في 2018	%0.35	%-0.16	%2.52	%0.02	%-0.07	%0.04

جدول (3): تحليل النسب المالية لمصرف الجمهورية

السنوات	المتغيرات المستقلة					
	نسبة الأصول السائلة / اجمالي الودائع (C1)	معدل كفاية رأس المال وفقا لبازل2 (C10)	معدل العائد على الأصول المربحة (C26)	معدل إقراض الودائع (C51)	نسبة إجمالي القروض/اجمالي الأصول (C67)	نسبة نوعية القروض (C73)
2009	%27.02	%33.03	%2.22	%26.98	%24.28	%9.35
2010	%25	%36.38	%1.98	%22.68	%20.86	%11.42
2011	%27.89	%32.28	%1.16	%20.67	%19.16	%13.21
2012	%27.30	%37.28	%1.10	%23.59	%21.82	%11.16
2013	%26.57	%31.27	%0.80	%28.69	%26.31	%9.68
2014	%30.69	%24.60	%0.58	%31.99	%28.06	%9.58
2015	%35.66	%23.76	%0.15	%34.21	%29.71	%9.40
2016	%46.31	%23.09	%0.29	%28.83	%25.17	%10.19
2017	%44.53	%23.45	%0.53	%23.75	%21.05	%11.10
2018	%47.92	%23.34	%1.07	%22.73	%19.12	%12.96
التغير في 2010	%-0.07	%0.10	%-0.11	%-0.16	%-0.14	%0.22
التغير في 2011	%0.12	%-0.11	%-0.41	%-0.09	%-0.08	%0.16
التغير في 2012	%-0.02	%0.15	%-0.05	%0.14	%0.14	%-0.16
التغير في 2013	%-0.03	%-0.16	%-0.27	%0.22	%0.21	%-0.13
التغير في 2014	%0.16	%-0.21	%-0.28	%0.12	%0.07	%-0.01
التغير في 2015	%0.16	%-0.03	%-0.74	%0.07	%0.06	%-0.02
التغير في 2016	%0.30	%-0.03	%0.93	%-0.16	%-0.15	%0.08
التغير في 2017	%-0.04	%0.02	%0.83	%-0.18	%-0.16	%0.09
التغير في 2018	%0.08	%0.00	%1.02	%-0.04	%-0.09	%0.17

جدول (4): تحليل النسب المالية للمصرف التجاري الوطني

السنوات	المتغيرات المستقلة						
	نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع (C1)	معدل كفاية رأس المال وفقا لبازل2 (C10)	معدل العائد على الأصول المربحة (C26)	معدل إقراض الودائع (C51)	نسبة إجمالي القروض/إجمالي الأصول (C67)	نسبة نوعية القروض (C73)
2009	%36.48	%58.24	%1.79	%22.60	%18.19	%16.61
2010	%26.74	%48.35	%1.14	%21.26	%18.85	%13.98
2011	%33.32	%46.81	%0.04	%24.38	%20.67	%15.92
2012	%35.83	%37.30	%0.26	%25.56	%22.09	%13.33
2013	%29.92	%31.48	%0.63	%29.21	%25.53	%11.40
2014	%28.81	%18.24	-%0.41	%35.30	%30.30	%9.23
2015	%43.56	%14.02	%0.33	%33.30	%27.37	%9.18
2016	%64.56	%18.28	%0.34	%24.97	%20.88	%10.14
2017	%77.09	%30.79	%0.89	%21.56	%18.04	%11.67
2018	%89.90	%32.87	%3.43	%21.37	%17.66	%12.26
التغير في 2010	%-0.27	%-0.17	%-0.36	%-0.06	%0.04	%-0.16
التغير في 2011	%0.25	%-0.03	%-0.96	%0.15	%0.10	%0.14
التغير في 2012	%0.08	%-0.20	%5.50	%0.05	%0.07	%-0.16
التغير في 2013	%-0.16	%-0.16	%1.42	%0.14	%0.16	%-0.14
التغير في 2014	%-0.04	%-0.42	%-1.65	%0.21	%0.19	%-0.19
التغير في 2015	%0.51	%-0.23	%-1.80	%-0.06	%-0.10	%-0.01
التغير في 2016	%0.48	%0.30	%0.03	%-0.25	%-0.24	%0.10
التغير في 2017	%0.19	%0.68	%1.62	%-0.14	%-0.14	%0.15
التغير في 2018	%0.17	%0.07	%2.85	%-0.01	%-0.02	%0.05

بالنظر إلى الجداول السابقة المتعلقة بتحليل النسب المالية للمصارف التجارية الليبية قيد البحث، ومن خلال تحليل بيانات النسب المالية المتوفرة لدى هذه المصارف، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. تعتمد المصارف التجارية الليبية قيد البحث على مجموعة من النسب المالية في التنبؤ بأزماتها المصرفية، المتمثلة في (السيولة مقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع، الرفع وهيكل التمويل مقاسا بمعدل كفاية راس المال وفقا لبازل2، الربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول المربحة، كفاءة الإدارة (التشغيل) مقاسة بمعدل إقراض الودائع، نوعية الأصول مقاسة بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، ومخاطر الائتمان مقاسة بنسبة نوعية القروض).

2. نسبة السيولة مقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع (C1) المتوفرة لدى المصارف قيد البحث تفوق نسبة السيولة القانونية المطلوب الاحتفاظ بها من قبل المصارف التجارية وهي 25% من إجمالي الخصوم الإيداعية، لذلك يعتبر وضع السيولة بالنسبة للمصارف قيد البحث جيدا وآمنا، وبعيدا عن حدوث أزمة مصرفية بسبب السيولة، وعلى الرغم أن هذه النتيجة تعكس أهمية هذه النسبة للمصارف التجارية قيد البحث، إلا أن الاحتفاظ بقدر جيد من السيولة وعدم استثمارها قد ينعكس على ربحيتها، مما قد يؤدي الى انخفاض الربحية وهذا ما حدث في المصارف قيد البحث.

3. نسبة الرفع وهيكل التمويل مقاسا بمعدل كفاية رأس المال وفقا لبازل2 (C10) المتوفرة لدى المصارف محل البحث يفوق معدل كفاية رأس المال المطلوب الاحتفاظ بها من قبل المصارف التجارية وهو 10.5%، لذلك يعتبر وضع راس المال بالنسبة للمصارف محل البحث جيدا وآمنا، وبعيدا عن أزمة مصرفية بسبب رأس المال.

4. نسبة الربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول المربحة (C26) المتوفرة لدى المصارف محل البحث، منخفضة وإذا استمر هذا الانخفاض فمن المحتمل تعرض المصارف محل البحث إلى أزمة مصرفية بسبب وضع الربحية.

5. كفاءة الإدارة (التشغيل) مقاسة بمعدل إقراض الودائع (C51) المتوفرة لدى المصارف محل البحث، مرتفع، لذلك يعتبر وضع كفاءة الإدارة (التشغيل) بالنسبة للمصارف محل البحث جيداً وآمناً، وبعيدا عن أزمة مصرفية بسبب كفاءة الإدارة (التشغيل).

6. نوعية الأصول مقاسة بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول (C67) المتوفرة لدى المصارف محل البحث منخفضة، لذلك يعتبر وضع نوعية الأصول بالنسبة للمصارف محل البحث جيداً وآمناً، وبعيداً عن أزمة مصرفية بسبب نوعية الأصول.

7. مخاطر الائتمان مقاسة بنسبة نوعية القروض (C73) المتوفرة لدى المصارف محل البحث، مرتفعة وإذا استمر هذا

الارتفاع فمن المحتمل تعرض المصارف محل البحث إلى أزمة مصرفية بسبب وضع الائتمان.

بصفة عامة تعتبر نتائج البحث نتائج إيجابية، وذلك بتحديد النسب المالية التي تعتبر أداة مهمة تمكن المصارف قيد البحث من التنبؤ بالأزمات قبل حدوثها. وذلك على الرغم من مرور الدولة الليبية بأزمات في فترة إعداد البحث (2011، 2014) والتي لم تتأثر فيها أعمال هذه المصارف باستثناء مخاطر الائتمان (التي كانت مرتفعة)، وربحية المصارف (التي كانت منخفضة).

10.نتائج وتوصيات البحث:

1. النتائج:

1. وضع السيولة بالنسبة للمصارف محل البحث جيد وآمن وبعيد عن أزمة مصرفية بسبب السيولة.

2. وضع رأس المال بالنسبة للمصارف محل البحث جيد وآمن وبعيد عن أزمة مصرفية بسبب رأس المال.

3. وضع كفاءة الإدارة (التشغيل) بالنسبة للمصارف محل البحث جيد وآمن وبعيد عن أزمة مصرفية بسبب كفاءة الإدارة (التشغيل).

4. وضع نوعية الأصول بالنسبة للمصارف محل البحث جيد وآمن وبعيد عن أزمة مصرفية بسبب نوعية الأصول.

5. ربحية المصارف محل البحث منخفضة وإذا استمر هذا الانخفاض فمن المحتمل تعرض المصارف محل البحث إلى أزمة مصرفية بسبب وضع الربحية.

6. مخاطر الائتمان للمصارف قيد البحث مرتفعة، وإذا استمر هذا الارتفاع فمن المحتمل تعرض المصارف محل البحث إلى أزمة مصرفية بسبب وضع الائتمان.

2. التوصيات:

في ضوء نتائج البحث، يوصي الباحثان بما يلي:

1. يجب على المصارف التجارية الليبية قيد البحث الاحتفاظ بمستوى سيولة مناسب، والموازنة بينها وبين الربحية.

2. تقييم فروع المصارف التجارية الليبية قيد البحث (ماليا وبيعيا وإداريا) بشكل دوري، من قبل إداراتها العامة، بما يمكنها من الوقوف أو التنبؤ بالأزمات المحتملة.

3. رفع ربحية المصرف، وذلك من خلال تنويع الاستثمارات.

4. تخفيض مخاطر الائتمان، وذلك من خلال إدارة الائتمان بشكل جيد.

5. مواكبة الإدارة الحديثة في مجال القطاع المصرفي، وذلك من خلال إقامة دورات تدريبية متخصصة ومكثفة لكافة موظفي المصارف قيد البحث، للوقوف على مستجدات القطاع وإصدارات المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالقطاع المصرفي.

المراجع:

1. المراجع العربية:

- الجابري، قصي عبود وعبد صباح حسن .2009. الآثار النقدية للازمات المصرفية لدول جنوب شرق آسيا خلال فترة تسعينيات القرن الماضي ودورها في توجهات السياسة النقدية. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، الجامعة المستنصرية، السنة السابعة، العدد 23.

- الجنابي، هيل عجمي .2014. *التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية*. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

- الصديق، نورالدين ناصر. 2020. *استخدام النسب المالية في التنبؤ بأزمات المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي.

- الطوخي، عبد النبي إسماعيل .2008. التنبؤ المبكر *بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة* . كلية التجارة – جامعة أسيوط .

- بن قدارة، فرحات عمر .2005. *تطوير وإعادة هيكلة المصارف التجارية الليبية*. ورقة بحثية منشورة على الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly .

- جهماني ، عمر عيسى حسن و أحمد عبد الفتاح الداوود .2004 . التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام القياس متعدد الاتجاهات . *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، الجامعة الأردنية، المجلد 31، العدد 2، 209 - 229.

- جهماني ، عمر عيسى حسن .2001 . مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك: دراسة ميدانية على القطاع المصرفي الأردني. *الإدارة العامة*، المجلد الواحد والأربعون، العدد الأول، 95-99.

- حماد، طارق عبد العال .2001 . *تقييم أداء البنوك : تحليل العائد*. بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- حنان، رضوان حلوة .2006 . *النموذج المحاسبي المعاصر*. الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

- حيدر، فاخر عبد الستار .2002 . التنبؤ بأزمات الأسواق المالية . *مجلة الدراسات العليا*، أكاديمية الدراسات العليا - طرابلس، العددان الحادي عشر والثاني عشر، ربيع - صيف، 140-148.

- عقل، مفلح محمد .2000 . *مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي* . الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

- علاوي، سمر وفوزي غرايبة .2008 . التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام القياس متعدد الاتجاهات: دراسة تطبيقية على قطاع الخدمات في الأردن. *مجلة العلوم الإدارية*، الجامعة الأردنية، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الثاني، 377-397.

- الفرجاني، إبراهيم مسعود .2021 . *أساسيات الإدارة المالية* . الطبعة الاولى، منشورات جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.

- مطر، محمد .2003. *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني* . الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن .

- مطر، محمد .2016. *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني* . الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن .

2. المراجع الأجنبية:

- Andersen, H., 2008. Failure Prediction Of Norwegian Banks: A Logit Approach. *working paper, financial market department,* Norges Bank , Feb.

- Barr, R.S. And Thomas, F.S., 1996. *Bank Failure Prediction Using DEA To Measure Management Quality*. Jun, (On line).

- Dabos , M. and W.S. Escudero .2004. Explaining And Predicting Bank Failure Using Duration

Models: The Case of Argentina After The Maxican Crisis. *Revista De Analisis Economico* , 19. (1), Jun , 31-49.

- Elam, R., 1975. The Effect of Lease Data on The Predictive Ability of Financial ratios. *Accounting Review*, 1 (50), 27.

- Erdogan, B.E., 2008. Bankruptcy Prediction of Turkish Commercial Banks Using Financial Ratios. *Applied Mathematical Sciences*, 2 (60), 2973-2982.

- Espahbodi,P., 1991. Identification of Problem Banks And Binary Choice Models. *Journal of Banking And Finance*, 15, 53-71.

- Estrella, A, S. Park and S. Peristiani. 2000. Capital Ratios As Predictors of Bank Failure. *Frbny Economic Policy Review*, Jul, 33-52.

- Halling, M. And Hayden, E., 2007. *BanK Failure Prediction: A Three – State Approach*. Aug, (On-Line).

- Judijanto, L. and E.V. Khmaladze. 2003. Analysis of Bank Failure Using Published Financial Statements: The Case of Indonesia (Part 1). *Journal of Data Science* , Jan, 199-230.

- Karugu, C. G, Achoki, And P. Kiriri .2018. Capital Adequacy Ratios As Predictors of Financial Distress In Kenyan Commercial Banks. *Journal of Financial Risk Management* ,Sep, 278-289.

- Kolari, J., D. Glennon, H. Shin and Michele, C., 2000. Predicting Large U.S. Commercial Bank Failures. Economic and policy analysis, *working paper* , Jan, (On-line).

- Kraft, E. and Tomislav, G., 2007. Deposit Interest Rates, Asset Risk And Bank Failure In Croatia. *Journal of Financial stability.*

- Lane, W.R., S.W. Looney and J.W. Wansley .1986. An Application of The Cox Proportional Hazards Model To Bank Failure . *Journal of Banking And Finance* , 10 ,Mar, 511-531.

- Okezie, A.C., 2011. Capital Ratios As Predictors of Distress: A Case Study of The Nigerian Banking System . *Global Journal of Human Social Science*, 11, Apr, 47-55.

- Paz, A.J., 1992. *Forecasting Savings And Loan Failures Using Financial Accounting Information*. Unpublished Doctoral Dissertation, United States International University.

- Sinkey, J.F., 1975. A Multivariate Statistical Analysis of The Characteristics of Problem Banks. *Journal of Finance*, Mar, 21-36 .

- Whalen, G., 1991. A Proportional Hazards Model of Bank Failure: An Examination of Its Usefulness As An Early Warning Tool, 21-31 .

عرض الكتب

البحث العلمي: الماهية، الفلسفة، المنهجيات والتقنيات

المؤلف: د. إدريس عبدالحميد الشريف
الناشر: دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع طرابلس – ليبيا
تاريخ النشر: 2021م.
عدد الصفحات: 264 صفحة.
عرض: د. خالد زيدان الفضلي، أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.
بريد الكتروني: zidan1983327@gmail.com

يتناول الكتاب أربعة محاور رئيسة تمثلت في، ماهية البحث العلمي، فلسفة البحث العلمي، منهجيات البحث العلمي، وطرق وتقنيات البحث العلمي، ولاستعراض هذه المحاور خصص لها الكاتب عشرة فصول، تناول الفصل الأول ماهية البحث من خلال تعريف البحث وأغراضه وكذلك أنواعه الرئيسية، كما تضمن الفصل مهارات الباحث الجيد ومستويات البحث الأكاديمي، وكذلك خطوات اختيار موضوع البحث. ويستعرض المؤلف في الفصل الثاني النماذج الفلسفية للبحث والعوامل المؤثرة في اختيار النموذج والتي تساعد على بناء إطار فلسفي متين للبحث من خلال اختيار المنهجية المناسبة للبحث.

ويغطي الفصل الثالث من الكتاب منهجيات البحث العلمي للتعرف على منهجيات النموذج الإيجابي و منهجيات النموذج التفسيري، كما تطرق الفصل أيضا لموضوع طرق جمع البيانات المتعددة (المختلفة) لنفس البحث واستخدام أكثر من طريقة من طرق البحث تتبع كل منها لنموذج بحث مختلف. ويعتبر هذا الموضوع من المواضيع العامة لكافة الباحثين لاتباع منهجية بحث سليمة مبنية على أسس علمية، و قدم المؤلف في الفصل الرابع مراجعة أدبيات البحث من خلال الإشارة إلى أهم أهدافها، و عملية البحث في الأدبيات وتجميعها وقراءتها، وطرق الاقتباس وإعادة الصياغة، والمراجع والتهميش، مع توضيح حالات عملية لها، وتوضيح الاعتبارات الرئيسية عند كتابة الأدبيات. وأخيرا أشار المؤلف ضمن هذا الفصل إلى السرقة الأدبية. ويقدم الفصل الخامس من الكتاب كيفية كتابة مقترح البحث، بحيث اشتمل على توضيح خطوات اختيار الموضوع وكيفية صياغة كل من عنوان البحث ومشكلة البحث وربطها بالإطار النظري، وإيضاح أسس وتقنيات تصميم أسئلة الاستبيان وفرضيات البحث وارتباطهما بمشكلة وعنوان وأدبيات البحث، كما أوضح هذا الفصل أيضا ارتباط كل من أهداف وأهمية البحث مع بعضهما ومع أسئلة وفرضيات البحث.

أما الفصل السادس فقد خصصه المؤلف لتجميع البيانات النوعية الأولية والثانوية، مشيرا من خلاله إلى أنواع العينات في البحوث النوعية، المقابلات الشخصية وطرق المقابلات النوعية، أنواع أسئلة المقابلات وكيفية إجراء المقابلات

من بداية المقابلة وحتي الانتهاء منها، كما أشار المؤلف ضمن هذا الفصل إلى طريقة الملاحظة و طريقة مجموعة التركيز المستخدمة في البحوث التي تتبع للنموذجين التفسيري والايجابي، علاوة علي ذلك تطرق هذا الفصل لطريقة التحليل المستندي و طريقة تحليل البروتوكول.

وناقش الفصل السابع من الكتاب الطرق الرئيسة لتحليل البيانات النوعية من خلال تجهيز وإدارة البيانات النوعية، التحليل العام للبيانات النوعية، تحليل المحتوي، والنظرية المؤسسة. وتعتبر منهجية هذه النظرية ترميز البيانات أول خطوة في التحليل، كما تضمن الفصل تحليل الخطاب الذي يركز علي البيانات النوعية للكلمات والنصوص والصور والمرئيات على المعاني الضمنية بدلا من صريح المحتوي، وجاء ضمن هذ الفصل أيضا تحليل المحادثة و التحليل السردي والمرئي، وكذلك البرامج الإلكترونية المستخدمة في التحليل وكيفية تقييم جودة البحث النوعي، مع مناقشة مزايا وعيوب التحليل النوعي.

وخصص المؤلف الفصل الثامن لطرق ووسائل تجميع البيانات الكمية، وعرض أنواع وأسس اختيار العينات في البحوث الكمية، والتعرف على الأنواع المختلفة للمتغيرات، وذلك لمعرفة المعالجات الحسابية والإحصائية المناسبة، كما ناقش الفصل أيضا تصميم الأسئلة بشكل مفصل مع التركيز أكثر على طرق تجميع البيانات استخداما في البحوث الإنسانية والاجتماعية (الاستبيان والمقابلات الشخصية)، بينما اهتم الفصل التاسع من الكتاب بطرق تحليل البيانات الكمية باستخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي. وقد وفر هذا الفصل اساسا جيدا لتحليل البيانات الكمية لقيام المؤلف بالإشارة في متن الفصل إلي الجداول والأشكال الإحصائية التي توضح بشكل جيد هذه الجزئية المهمة من التحليل.

واختتم المؤلف هذا الكتاب بالفصل العاشر، تناول فيه كتابة البحث بحيث ركز الفصل على أهم النقاط التي تسهل على الباحث كتابة النسخة الأولي الكاملة للبحث، تمثلت في كتابة الملاحظات، الجدول الزمني، أسلوب الكتابة، الترابط المنطقي لأجزاء البحث، هيكل وأجزاء البحث الرئيسية، ومناقشة البحث.

وأخيرا إن محتوى وطريقة عرض هذا الكتاب ترجع لخبرة المؤلف في هذا المجال من خلال تدريس مقرر طرق البحث العلمي بمرحلة الدراسات الجامعية الاولي والدراسات العليا، وقد حرص المؤلف علي استخدام الحالات العملية والجداول والأشكال لتوضيح كافة الأمور المتعلقة بعملية الاقتباس، إعادة الصياغة، طريقة كتابة المراجع في متن البحث وفي قائمة المراجع، طرق كتابة مقدمة ومشكلة البحث وطرق صياغة أسئلة وفرضيات البحث مع تركيزه على الجانب العلمي للبحث المتمثل في الجداول والاشكال التي استخدمها في متن هذا الكتاب، كما تبني هذا الكتاب أسلوباً رائداً في مجال البحث العلمي، وخاصة أنه يُعد من أوائل الكتب التي تصدر باللغة العربية لعرضه بعض المفاهيم الهامة منها النماذج الفلسفية

للبحث ومنهجيات البحث العلمي، التي لم تتناولها أغلب الكتب التي تصدر باللغة العربية، وبالتالي يُعد هذا الكتاب مرجعا متميزا وهاما لكافة الباحثين من خلال تقسيمات البحث العلمي التي تبناها المؤلف، المتمثلة في الماهية، الفلسفة، والمنهجيات والتقنيات.

الملخصات

نموذج فاما وفرينش لاختبار العوامل الثلاث لأداء المحافظ التقليدية في بورصة ماليزيا.

Constructing Fama and French (1993) Three-factor Model: Evidence from Conventional and Shariah-compliant Portfolios in Bursa Malaysia.

د. هاني نوري ارحومة، محاضر، قسم التمويل والمصارف - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

Dr. Hani N. Rohuma, Lecturer, Finance and Banking Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, **Hani.rohuma@gmail.com.**

تاريخ الاستـــلام: 2022/01/06
تاريخ قبول النشر: 2022/03/24

ملخص:

يكمن الهدف الرئيسي من هذا البحث في اختبار ما إذا كانت العوامل الثلاث لنموذج فاما وفرينش (1993) تشرح بشكل كاف أداء المحافظ الفرعية التقليدية المقسمة بحسب القيمة السوقية ونظيراتها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في بورصة ماليزيا خلال فترة من 1 ديسمبر 2005 إلى 30 نوفمبر 2017. تم إجراء الاختبار من خلال تحليل الانحدار لفائض العوائد الشهرية للمحافظ الفرعية التقليدية والمحافظ الفرعية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية على العائدات الشهرية للعوامل الثلاث لفاما وفريتش (1993)، وهما علاوة مخاطر السوق، علاوة مخاطرة المحافظ صغيرة الحجم، وعلاوة مخاطر القيمة. وقد كشفت النتائج أن العوامل الثلاث لفاما وفرينش (1993) يمكن أن تفسر بشكل كبير أداء المحافظ الأربعة التقليدية المقسمة بحسب القيمة السوقية ونظيراتها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

دليل رسائل الماجستير

دليل رسائل الماجستير
من الفترة 1-1- 2021 إلى 30-06-2021

(1) مسار الرسالة:

عنوان الرسالة	اسم الطالب	التخصص	تاريخ المناقشة
أحادية المورد وانخفاض درجة التنويع الاقتصادي في ليبيا: الواقع والأسباب والآثار.	إيمان نجيب محمود الشيخي	اقتصاد	2021/3/31
دور المصارف المركزية في إدارة السيولة النقدية: دراسة مقارنة بين السياسات المتبعة في ليبيا والجزائر.	معتز عبد الحفيظ الدرسي	اقتصاد	2021/3/31
دراسة قياسية باستخدام منهجي الـ UECM- ARDL دالة الطلب على النقود في ليبيا (1980- 2010).	حياة عمر سعد الحاسي	اقتصاد	2021/4/7
واقع تطبيق الإدارة الإستراتيجية في قطاع التعليم العالي: دراسة ميدانية على مؤسسات التعليم العام الواقعة داخل مدينة بنغازي.	أحمد مصطفى على درمش	إدارة الأعمال	2021/2/28
أثر ممارسة القيادة التحويلية على أداء العاملين: دراسة ميدانية على عينة من العاملين بشركات الاتصالات في مدينة بنغازي.	عبير يوسف يونس بدر افضيل	إدارة الأعمال	2021/4/5
جودة الحياة الوظيفية وعلاقتها بالتسيب الإداري: دراسة ميدانية على الموظفين بمصلحة الأحوال المدنية فرع الخليج العاملة ببلدية اجدابيا وضواحيها.	طارق سالم حسن صالح	إدارة الأعمال	2021/4/5
إستراتيجية إعداد قيادات الصف الثاني وعلاقتها بتحسين مستوى الأداء التنظيمي: دراسة ميدانية على المديرين ورؤساء الأقسام بالإدارة العامة بجامعة بنغازي .	نوراة محمد رجب الفقي	إدارة الأعمال	2021/4/25
تقييم مدى فاعلية البرامج التدريبية في صندوق الضمان الاجتماعي: دراسة ميدانية على الموظفين في صندوق الضمان الاجتماعي داخل مدينة بنغازي.	رحاب رجب خليفة المغربى	إدارة الأعمال	2021/6/22
مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الليبية: استطلاع آراء مكاتب المراجعين الخارجيين المعتمدين والمسجلين بمصرف ليبيا المركزي.	الزبير عمر محمد العالم	محاسبة	2021/01/16

مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية.	صدام الناجي امراجع	محاسبة	2021/4/5
إدارة المعرفة وعلاقتها بمستوى أداء العاملين بالإدارة العامة في ليبيا: دراسة تطبيقية على وزارة الخارجية والتعاون الدولي بالحكومة الليبية المؤقتة .	محمد حسن عبد الله مخلوف	علوم سياسية	2021/6/29

(2) مسار المواد:

اسم الطالب	القسم	تاريخ الحصول على الدرجة
عبدالمنعم عياد بشير	المحاسبة	2021/1/31
بشير رجب عبدالقادر	المحاسبة	2021/1/31

المصدر: مكتب الدراسات العليا بكلية الاقتصاد.

كلية الاقتصاد

DIRASAT
IN ECONOMICS AND BUSINESS

VOL . 40 NO.2 2021

Articles

Constructing Fama and French (1993) Three-factor Model: Evidence from Conventional and Shariah-compliant Portfolios in Bursa Malaysia.

Dr. Hani N. Rohuma

Abstracts

Incorporating Educational Means for Professional Ethics Into the Accounting Curriculum in Libya.

Dr. Ibrahim A. Balkir Ibrahim A. Al naas

The Effect of Organizational Culture Dimensions on the Internal Service Quality for Internal Customers in Benghazi Children's Hospital.

Dr. Mariam M. Hassan Dr. Faisal S. El Kikhia Seror A. Abdullatif

The Impact of Financial Policy on Banking Stability in Libya.

Dr. Seraj I. Al Shelmani Dr. Faker M. Buferna

Using Financial Ratios in Predicting the Crises of Libyan Commercial Banks.

Dr. Ibrahim M. Al Ferjani Nouralddeen N. Al Siddeek

Issued bi - annually by the Research Office , Faculty of Economics , University of Benghazi , Libya .

كلية الاقتصاد

Journal of

DIRASAT IN ECONOMICS AND BUSINESS

Editor- in - Chief

Dr. Faisal S. El kikhia

Managing Editor

Dr. . Ali A. Zagoub

Editorial Board

Dr. Khaled K. Al Tira

Dr. Abdulsalam M. Almegrabi

Mr. Khaled K. Al Sahati

Editorial Secretary

Mr. Saleh F. Al Shaeri

Advisory Board

Prof. Attia E. El feituri

Prof. Abduljaleel A. El Mansouri

Prof. Idris A. Shetewi

Prof. Ali saeid Ali

Prof. Salem M. Al Gamati

VOL. 40 NO.2 2021

Contents

Introduction

- **Articles**

- Constructing Fama and French (1993) Three-factor Model: Evidence from Conventional and Shariah-compliant Portfolios in Bursa Malaysia.……...….1

  Dr. Hani N. Rohuma

- **Abstracts**

- Incorporating Educational Means for Professional Ethics Into the Accounting Curriculum in Libya……..29

  Dr. Ibrahim A. Balkir Ibrahim A. Al naas

- The Effect of Organizational Culture Dimensions on the Internal Service Quality for Internal Customers in Benghazi Children's Hospital.....30

  Dr. Mariam M. Hassan Dr. Faisal S. El Kikhia Seror A. Abdullatif

- The Impact of Financial Policy on Banking Stability in Libya.....…...……..31

  Dr. Seraj I. Al Shelmani Dr. Faker M. Buferna

- Using Financial Ratios in Predicting the Crises of Libyan Commercial Banks…..... 32

  Dr. Ibrahim M. Al Ferjani Nouralddeen N. Al Siddeek

Introduction

It is our pleasure to contribute by this modest effort in the field of scientific research, through publication of Journal of Dirasat in Economics and Business **Volume 40 No (2) for the Year 2021**.This volume includes several researches, and essays, which were submitted and accepted for publication during **2021-2022**. These articles are in the area of economics, management, accounting, political science, marketing, finance, and public administration.

In addition to the above this issue includes a list of all master thesis in the faculty of economics during the period **of January - June 2021**, for the purpose of facilitating research function by post graduate students in Libya.

This journal accepts, theoretical and applied researches in related fields of interest. It also welcomes all scientific criticism, comments and Discussions.

It is our hope that this journal will be a scientific mean for communications between all interested parties in the field of scientific research in the area of economics, business, political science, and applied quantitative method in Libya and abroad.

The Editors

ARTICLES

Constructing Fama and French (1993) Three-factor Model: Evidence from Conventional and Shariah-compliant Portfolios in Bursa Malaysia.

Dr Hani N. Rohuma, Lecturer, Finance and Banking Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, **Hani.rohuma@gmail.com**

Received Data: 06/01/2022
Acceptance Data: 24/03/2022

Abstract:

The main objective of this research is to test whether the style factors employed by the Fama and French (1993) three-factor model adequately explain the performance of the conventional sub-portfolios sorted by market values and their Shariah-compliant counterparts in Bursa Malaysia over the examination period from 1 December 2005 to 30 November 2017. The test was conducted by regressing the monthly excess returns of the conventional and Shariah sub-portfolios on the monthly returns of the Fama and French (1993) factors, which are the market risk premium, the small-cap risk premium, and the value risk premium. The results revealed that the Fama and French (1993) three-factor model can significantly explain the performance of the four conventional sub-portfolios sorted by market value and their Shariah-compliant counterparts.

Abbreviations:

BVTMV:	Book Value-To-Market Value Ratio.
CAPM:	Capital Asset Pricing Model.
CP:	Conventional Portfolio.
FF3F:	Fama and French (1993) three-factor model.
FF5F:	Fama and French (2015) five-factor model.
HML:	High BVTMV return minus Low BVTMV return.
MRP:	Market return minus Risk-free return.
MV:	Market Value.
SC:	Securities Commission of Malaysia.
SCP:	*Shariah*-Compliant Portfolio.
SMB:	Small-cap return minus Large-cap return.

1. Introduction:

One of the well-known models in the financial field is the capital asset pricing model CAPM, which was separately pioneered by Sharpe (1964), Lintner (1965) and Mossin (1966). The CAPM is estimated by investors to determine the risk-adjusted return of an asset by applying the beta coefficient as an adequate risk measure. Investors should focus on the risk and return of portfolios as a whole rather than each stock since the impact of a stock risk is substantially reduced once this stock is held in a portfolio. Therefore, constructing a well-diversified portfolio can eliminate that part of the risk that is related to stock (unsystematic risk), while the sensitivity to movements in market portfolio (systematic risk) could not be mitigated via diversification, and hence, investors deserve to receive an excess return for the part of the systematic risk. The CAPM also indicates that: (1) there is a linear relationship between beta and expected return; and (2) beta is a sufficient factor in explaining the portfolio expected return. However, there is some criticism concerning the CAPM. For instance, Fama and MacBeth (1973) and Reinganum (1981) assert that there is no relationship between beta and the expected stock return, so a higher beta does not necessarily give a higher return. While Brennan (1970) contends that the dividend yield should be added to the CAPM equation.

Fama and French introduced their three-factor model in 1993. The authors claim that the CAPM did not achieve notable success in explaining the stock performance when it was tested and applied. They emphasise that the size and value anomalies are considered possible risks in portfolios and investors should compensate for investing in size and value stocks (Hsieh, 2010). Thus, Fama and French (1993) construct and add two factors mimicking portfolios that represent the size effect and the value effect to the CAPM factor (market risk premium, MRP). These two factors are (1) the small-cap risk premium (SMB), which is a mimicking portfolio of the risk factor that is related to the size and represents the difference in return between small-cap stocks and large-cap stocks; and (2) the

value risk premium (HML), which is a mimicking portfolio of the risk factor that is related to the value and represents the difference in return between stocks with high book value-to-market value BVTMV (value stocks) and stocks with low BVTMV (growth stocks). It is worth mentioning that the return of small-cap stocks is generally higher than the return of large-cap stocks (Banz, 1981; Maulina and Nuzula, 2018; Arnaya and Purbawangsa, 2020), while the return of the value stocks is also generally higher compared to the return of the growth stocks (Fama & French, 1993; Black, Mao and McMillan, 2009; Cao, Chen and Datar, 2017).

With regards to *Shariah*-compliant portfolio, it differs from conventional portfolio in that it must comply with Islamic law named as *Shariah*. *Shariah*-compliant portfolio (whether the investors are Muslim or not) may not include investments in companies that trade in or produce against *Shariah* such as liquor, pork, tobacco, pornography and gambling, or investments in financial products that have fixed interest such as bonds, preferred stocks and options, or any other practice deemed immoral. The motivateon for choosing Bursa Malaysia in this study is because it consists of conventional and Islamic capital markets working in parallel, and it is a well-regulated market that offers a wide range of financial and investment facilities with data availability. Bursa Malaysia is also a well-known market for *Shariah*-compliant since the majority of stocks listed on it are *Shariah*-compliant. There were 746 *Shariah*-compliant stocks out of a total of 936 stocks listed on Bursa Malaysia, representing around 80% of the total number of securities as at May 2021 (SC, 2021a). The total market value of the Islamic capital market is RM2,253.96 billion, Malaysian Ringgit[(1)], which represents more than 65% of the Malaysian capital market as at the end of July 2021 (SC, 2021b). Also, choosing one country to conduct the analyses helps to reduce the bias that derives from the variety of national characteristics present if the study used different countries.

Therefore the main objectives of this research is to investigate whether the style factors employed by the Fama and French (1993) three-factor model (FF3F) adequately explain the performance of the conventional sub-portfolios (CPs) sorted by market values and their *Shariah*-compliant counterparts (SCPs) on Bursa Malaysia over an extensive examination period of 12 years, from 1 December 2005 to 30 November 2017. The other objective is to examine the investment style attribution that drives the performance of the both kinds of portfolios by applying FF3F over the same examination period.

2. Literature Review:

Over time, the CAPM was employed by investors to explain the returns of their portfolios. However, researchers found that other unsystematic risks are affecting the portfolio return that the CAPM did not recognise. For example, after studying the impact of the P/E of stocks in their performance on the NYSE between 1957 and 1971, Basu (1977) concluded that the lower P/E stocks achieved a superior return and abnormal return accompanied by a lower beta coefficient than the high P/E stocks. Banz (1981) asserted the existence of the size effect on the expected returns, after examining stocks in the NYSE over the period from 1936 to 1975. The author states that when companies are separated according to their market capitalisation, the average returns of companies with small market capitalisations are higher than the average returns of companies with a large market capitalisation.

Fama and French published their valuable paper in 1992, which has been one of the most influential studies published on asset pricing (Faff, 2003). Their study aimed to find what additional factors affected stock returns over the 1963-1990 examination period. They examined the beta, size, BVTMV, leverage and P/E in the USA markets (AMEX, NASDAQ and NYSE). Fama and French (1992) found that the beta alone was unable adequately to explain the returns of the stocks, and the size and BVTMV factors played a significant role in explaining the cross-section of stock return

compared to leverage and the P/E. However, Black (1993) claimed that the Fama and French (1992) was affected by data mining. In a similar vein, Kothari, Shanken and Sloan (1995) stated that the Fama and French (1992) was affected by survivorship and selection biases, the authors also concluded that the relationship between the return and the BVTMV is not strong as Fama and French claimed.

Based on their results in 1992, Fama and French (1993) introduced their three-factor model (FF3F) after studying the AMEX, NASDAQ and NYSE from 1963 to 1991. They argued that including the size and value factors along with the beta factor explains portfolio performance much better than using the beta alone. Comparing with the CAPM, the *R*-squared(2) of the portfolios' regressions in the FF3F, was between 0.83 and 0.97, where 21 of the *R*-squared are bigger than 0.90, while it was between 0.61 and 0.92 in the CAPM, but only two of the *R*-squared are bigger than 0.90. Thus, the FF3F has a higher ability to explain portfolio performance compared to the CAPM. Therefore, the FF3F became desirable to many researchers to explain portfolio return in different countries, such as O'Brien (2007) in Australia; Lawrence, Geppert and Prakash (2007) in the USA; Su and Taltavull (2021) in Spain; Atodaria, Shah and Nandaniya (2021) in India; Al-Mwalla and Karasneh (2011) in Jordan; Allen and Cleary (1998), Drew and Veeraraghavan (2002), Lai and Lau (2010) and Shaharuddin, Lau and Ahmad (2017) in Malaysia.

On the other hand, the FF3F could not explain some anomalies related to profitability and investment. Hence, in response to this critique, Fama and French (2015) added two additional factors that reflect profitability and investment in their FF3F. The new two factors are the profitability factor (RMW), which is the difference in return between the most profitable companies and the least profitable, and the investment factor (CMA), which is the difference in return between a low-investment portfolio and a high-investment portfolio. Therefore, the five factors are the MRP, the SMB, the HML, the RMW and the CMA. The FF5F proved that small,

profitable and value stocks with no significant growth prospects are expected to have the highest return. However, despite the criticisms of the FF3F, Hodrick and Zhang (2001:329) state that it became "*the workhorse for risk adjustment in academic circles*".

To compare between different asset pricing model, Foye (2018) conducted a study in 18 countries to investigate whether the FF5F would have a better return explanation power than the FF3F for stocks listed in different markets from December 1996 to June 2016. The study applied the standard regression approach. While the FF5F offered a better return explanation in Eastern Europe and Latin America, the evidence revealed that the FF5F did not offer a better return explanation in Asia where the FF3F was a better option.

Su and Taltavull (2021) tested the FF3F in the real estate investment trusts in Spain from Q3-2007 to Q2-2017 by applying the autoregressive distributed lag model. Based on the study's results, the researchers concluded that FF3F is adequate model to explain the performance of the real estate investment trusts in Spain compared to Carhart four-factor model and CAPM. Also, another study by Atodaria, Shah and Nandaniya (2021) aimed to analysis the CAPM and FF3F for the NIFTY 50 companies – Nifty 50 is one of the two main stock indices used in India- in the equity market of India over the period from April 2014 to March 2019. The authors found that CAPM is less performance than the FF3F in explainning the performance of the companies

Shaharuddin et al. (2017) tested the explanatory power of the FF3F in respect of the returns of *Shariah*-compliant stocks on Bursa Malaysia from May 2006 to May 2011. The sample included all *Shariah*-compliant stocks listed on the FTSE Bursa Malaysia KLSE. The results confirmed that the model adequately explained the performance of the *Shariah*-compliant stocks on Bursa Malaysia. On the contrary, Bakar and Rosbi (2019) studied a sample of 16 *Shariah*-compliant initial public offering stocks listed on Bursa Malaysia between January 2016 and December 2018, to evaluate the

performance of stocks using the FF3F. After applying the regression analysis, the results showed a negative abnormal return (-3.399), and hence, the portfolio performed worse than the market, while the MRP, SMB and HML could only explain 46.67% of the portfolio excess returns. Accordingly, other factors better accounted for the returns of the *Shariah*-compliant initial public offering listed on Bursa Malaysia.

Generally speaking, the FF3F has improved the explanation of stock returns compared to the CAPM in various studies conducted in different markets, such as the USA, Asia, and Europe. Therefore, it was considered useful to test the FF3F in Malaysia, one of the countries among emerging markets that have exhibited rapid economic growth. However, most of the previous studies did not test for the unit root, heteroskedasticity and autocorrelation biases, therefore, their results might be unreliable. To ensure that the regression results of this study are unbiased estimations, tests for unit root, heteroskedasticity and autocorrelation bias were conducted on the regression variables with appropriate corrections employed if any biases were detected. Other differences between this research and previous studies lie in the size and number of the hypothetical portfolios, and the examination period, since over an extensive period from 1 December 2005 to 30 November 2017, this research employs a large number of hypothetical portfolios where each portfolio includes arelativelylargenumberof stocks.

3. Methodology:

This research is based on published secondary data. The data was obtained mainly from the database accessed through subscription from the Taiwan Economic Journal (TEJ). The research employs monthly data, since using monthly data instead of daily and weekly data avoids high market fluctuations over the study period. The return of a stock is estimated by calculating the return on investment (ROI), which is obtained directly from the TEJ database. To determine whether a stock in the database is *Shariah*-compliant or not, this research uses the *Shariah*-com-

pliant securities list report issued by the security commission of Malaysia (SC). Any company registered on this list is considered *Shariah*-compliant, while any company not registered is considered non-*Shariah* compliant. During the study period from 1 December 2005 to 30 November 2017, this report was issued at the end of May and November, except for 2006, when it was issued at the end of April and October.

Each conventional and *Shariah*-compliant stock is ranked according to market value (MV) on the portfolio rebalancing dates, which are on 1 June and 1 December immediately after the *Shariah*-compliant lists were released. Four equally weighted quarterly portfolios within both kinds of stocks are constructed. The Q1 represents stocks in the bottom quarterly portfolio with the smallest MV, while the Q4 represents stocks in the top quarterly portfolio with the largest MV. Table 1 presents the number of stocks in each sub-portfolio sorted by MV. The table shows also the starting and ending number of stocks in the conventional sub-portfolios sorted by MV and their *Shariah*-compliant counterparts over the examination period.

Table 1 : Number of Stocks in the Sub-portfolios Sorted by MV

	Sub-portfolios Sorted by MV				
	Start	**End**		**Start**	**End**
CP:			**SCP:**		
Q1(Small)	96	159	**Q1(Small)**	84	122
Q2	95	159	**Q2**	84	121
Q3	95	159	**Q3**	84	122
Q4 (Big)	95	159	**Q4 (Big)**	84	121

To construct the Fama and French factors, the stocks are divided into two groups according to their market value (MV), whereby the small portfolio (S) consists of the smallest 50% of stocks with respect to MV; and the big portfolio (B) consists of the biggest 50% of stocks with respect to MV. At the same time, stocks are divided into three categories according to their book BVTMV as follows: (1) the low portfolio (L), which consists of the lowest 30% of the stocks with regards to BVTMV; (2) the medium portfolio (M), which consists of the middle 30%–70% of the stocks in respect of BVTMV; and (3) the high portfolio (H), which consists of the highest 30% of the stocks with regards to BVTMV. According to Fama and French (1993), the reason for separating MV into two portfolios and BVTMV into three portfolios is because BVTMV better explains the portfolio return compared to MV. Afterward, the six-factor benchmarks required to calculate the small-cap risk premium (SMB) and the value risk premium (HML) samples are constructed by intersecting the two MV portfolios with the three BVTMV portfolios, as shown in Figure 1 below.

Figure 1: Fama and French Factor Benchmarks

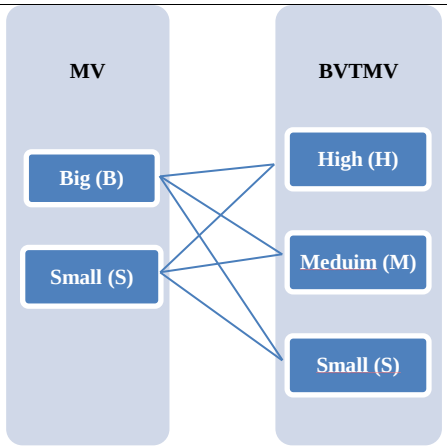

Hence, the six portfolios constructed are: (1) B&H contains stocks that are simultaneously grouped in the big MV and the high BVTMV portfolios; (2) B&M contains stocks that are simultaneously grouped in the big MV and the medium BVTMV portfolios; (3) B&L contains stocks that are simultaneously grouped in the big MV and the low BVTMV portfolios; (4) S&H contains stocks that are simultaneously grouped in the small MV and the high BVTMV portfolios; (5) S&M contains stocks that are simultaneously grouped in the small MV and the medium BVTMV portfolios; and (6) S&L contains stocks that are simultaneously grouped in the small MV and the low BVTMV portfolios. The SMB factor is the difference in the average return between the three small-cap portfolios (S&H, S&M and S&L) and the three big-cap portfolios (B&H, B&M and B&L), as follows in Equation 1:

$$SMB = \frac{S\&H+S\&M+S\&L}{3} - \frac{B\&H+B\&M+B\&L}{3} \quad \ldots\ldots(1)$$

On the other hand, the HML factor is the difference in the average return between the two high BVTMV portfolios (B&H and S&H) and the two low BVTMV portfolios (B&L and S&L), as follows in Equation 2:

$$HML = \frac{B\&H+S\&H}{2} - \frac{B\&L+S\&L}{2} \quad \ldots\ldots(2)$$

The equation of the FF3F is estimated by regressing the excess return of portfolio x in period t on the returns of the MRP, SMB and HML risk Factors, as follows in Equation 3:

$$(r_{x,t} - r_{f,t}) = a_x + b_{x,m}.MRP_t + b_{x,s}.SMB_t + b_{x,v}.HML_t + \varepsilon_{x,t} \quad \ldots(3)$$

Where,

$(r_{x,t} - r_{f,t})$	: is the excess return of portfolio *x* in period *t.*
a_x	: is the alpha coefficient that represents the abnormal return of portfolio *x*;
MRP_{t}	: is the market risk premium in month *t*;
$b_{x,m}$	: is the factor loading on the MRP, measures the sensitivity of the portfolio x excess return to the movement in the MRP;
SMB_t	: is the small-cap risk premium in month *t*;
$b_{x,s}$	: is the factor loading on the SMB, measures the sensitivity of the portfolio *x* excess return to the movement in the SMB;
HML_t	: is the value risk premium in month *t*;
$b_{x,v}$	: is the factor loading on the HML, measures the sensitivity of the portfolio *x* excess return to the movement in the HML; and
$\varepsilon_{x,t}$	: is the regression error term, represents an unsystematic risk for portfolio x in month *t*.

A positive factor loading on the SMB indicates a small-cap bias, while a negative factor indicates a large-cap bias. Likewise, a positive factor loading on the HML represents a value bias, while a negative factor denotes a growth bias.

To ensure that this research is free from the look-ahead bias, which is the mismatch between the time of constructing the portfolio and the availability of some data, the values of the attributes used to construct the portfolios are lagged by six months before the portfolio returns are computed. Employing a lag of six months is conservative and agrees with Fama and French (1992) argument. Moreover, to ensure the decrement in the time series variation, all attributes used to construct the variables in the model are logged before

conducting the regression. Also, the following tests were conducted before running the regressions, to ensure that the results of this research are unbiased:

1. The unit root: if the time-series has unit roots, the time-series is not covariance stationary (DeFusco *et al*., 2015, p.516). To test whether the time series has a unit root or not, this research applies the Augmented Dickey-Fuller (1981) test (ADF). The *STATA 12* statistical analysis software presents three kinds of ADF test (1) the ADF with intercept (constant) and trend; (2) the ADF with intercept (constant) only; and (3) the ADF with no intercept (constant) and no trend. The null hypothesis for this test is H_0: the time series has a unit root, whereas the alternative hypothesis of the ADF test is H_1: the time-series has no unit root. Only variables that are statistically significant under the ADF test at a 5% level are accepted in the regression analysis.

2. The heteroskedasticity: DeFusco *et al*. (2015, p.445) clarify that heteroskedasticity bias occurs once the variance of the error terms changes through the observations. Thus, heteroskedasticity appears when the residuals of the regression in general, grow much larger with each increase in the independent variables' size. Heteroskedasticity could exhibit a statistically significant relationship between variables where there is no relation. To test whether the residuals are heteroskedastic or not, this research applied the Breusch-Pagan (1979) test. The significance of this test is at a 10% level, where the null hypothesis is H_0: the residuals of the regression are not heteroskedastic against the alternative hypothesis of H_1: the residuals of the regression are heteroskedastic.

3. The autocorrelation (serially correlated): The autocorrelation bias occurs when the residuals of the regression are correlated through observations, and it might cause a wrong standard error of the regression (DeFusco *et al*., 2015, p.450). The autocorrelation bias in this research is examined by applying Durbin's alternative test (Durbin, 1970). The significance of this test is at a 10% level, where the null hypothesis is H_0: the residuals of the regression

are not serially correlated, while the alternative hypothesis is H_1: the residuals of the regression are serially correlated.

Therefore,the regressions which are employed in this research are (1) the OLS regression, if the residuals have no heteroskedasticity and no autocorrelation biases; (2) the robust standard errors regression, if the residuals only have heteroskedasticity bias; and (3) the Newey-West (1987) standard errors regression, if the residuals only have autocorrelation bias, or have heteroscedasticity and autocorrelation biases simultaneously. The Newey-West (1987) standard errors regression can correct the standard errors of the coefficients if residuals have heteroscedasticity and autocorrelation biases simultaneously. According to Greene (2002, p.226), many studies used the following equation to determine the lags for the Newey-West (1987) standard errors regression L ≈ T ¼, where T is the number of observations over the study period. This equation is also employed in this research. It is worth mentioning that the *R*-squared and adjusted *R*-squared for the Newey-West (1987) standard errors regression are derived from the OLS regression. At the same time, the adjusted *R*-squared for the robust standard errors regression is also derived from the OLS regression.

Finally, to detect the size effect in the value and growth portfolios, as well as the value effect in the large and small-cap portfolios, this research employyed the three famous risk-adjusted return measures, namely, the Sharpe ratio, Treynor measure and Jensen's alpha. Furthermore, in terms of choosing the market proxy, Hsieh and Hodnett (2011) argue that constructing a market proxy from available sample stocks is essential to conduct a fair evaluation of portfolios that are constructed from the same pool of sample stocks. Therefore, the return of the equally weighted portfolio of all conventional stocks is employed as a market proxy for all conventional sub-portfolios, while the return of the equally weighted portfolio of all *Shariah*-compliant stocks is employed as a market proxy for all *Shariah*-compliant sub-portfolios. At the same time, the 3-month Bank

Negara Treasury bills rate and the 3-month Islamic interbank rates are employed as a risk-free proxy for all conventional sub-portfolios and *Shariah*-compliant sub-portfolios, respectively.

4. Results:

- **Descriptive Analysis:**

Table 2 presents the results of the risk and return characteristics (average return, standard deviate-on, and beta coefficient) and the three risk-adjusted performance (Sharpe Ratio, Treynor Measure, and Jensen's Alpha) of the Fama and French factor benchmarks derived from the FF3F over the 1 December 2005-30 November 2017 examination period.

Table 2 : Performance Statistic Results for Fama and French Factor Benchmarks

	B&H	B&M	B&L	S&H	S&M	S&L
Return	1.218%	0.802%	0.687%	1.245%	0.608%	0.024%
Std. Dev.	6.084%	4.807%	4.152%	5.010%	4.180%	4.685%
β	1.273	1.056	0.905	1.081	0.897	0.933
Sharpe Ratio	0.159	0.115	0.105	0.199	0.086	-0.047
Treynor Measure	0.007	0.005	0.004	0.009	0.004	-0.002
Jensen's Alpha	0.002	-0.000	0.000	0.003	-0.001	-0.007

Size effect:

In the value category (B&H vs. S&H), the small-cap portf-olio (S&H) earns a higher return of 1.245% than the return earned by the large-cap portfolio (B&H) of 1.218%. The small-cap portf-olio (S&H) achieved a higher return with a lower standard deviation of 5.010% and a sign-ificantly lower beta coefficient of 1.081 compared to the standa-rd deviation of 6.084% and the beta coefficient of 1.273 for the large-cap counterpart (B&H). This is reflected in the risk-adj-usted performance as the small-cap portfolio (S&H) outperforms the large-cap counterpart (B&H) in all three risk-adjusted perfo-rmance measures. On the other hand, the return of the large-cap portfolio (B&L) of 0.687% is significantly higher than the return of the small-cap portfolio

(S&L) of 0.024% in the growth category (B&L vs. S&L). The large-cap portfolio (B&L) has a lower risk measured by the standard deviation of 4.152% and a lower risk measure by the beta coefficient of 0.905 compared to the standard deviation of 4.685% and a beta coefficient of 0.933 for the small-cap counterpart (S&L). Since the large-cap portfolio (B&L) has a higher return and a lower risk than the small-cap portfolio (S&L), the large-cap portfolio (B&L) outperforms the small-cap counterpart (S&L) in all three risk-adjusted performance measures.

Value Effect:

In the large-cap category (B&H, B&M, and B&L), the return of the value portfolio (B&H) of 1.218% outperforms the return of the growth portfolio (B&L) of 0.687%. Concerning the risk, the growth portfolio (B&L) is safer than the value portfolio (B&H), since it has a lower standard deviation of 4.152% and a lower beta coefficient of 0.905, while the standard deviation and beta coefficient for the value portfolio (B&H) are 6.084% and 1.273, respectively. The risk-adjusted performance results indicate that the value portfolio (B&H) outperforms the growth portfolio (B&L) in all three risk-adjusted performance measures. The return of the value portfolio (S&H) of 1.245% exhibits a higher return than the return exhibited by the growth portfolio (S&L) of 0.024% in the small-cap category (S&H, S&M, and S&L). The higher return of the value portfolio (S&H) is accompanied by a higher standard deviation of 5.010% and the beta coefficient of 1.081 compared to the standard deviation of 4.685% and the beta coefficient of 0.933 for the growth portfolio (S&L). Also, the value portfolio (S&H) enjoys a higher Sharpe ratio of 0.199, Treynor ratio of 0.009, and Jensen's alpha of 0.003 compared to the Sharpe ratio of -0.047, Treynor ratio of -0.002, and Jensen's alpha of -0.007 for the growth counterpart (S&L).

Therefore, the size effect exists only in the value category, while in the growth category, the size effect does not exist. On the other hand, the value effect exists in the large-cap and small-cap categories. It is also noted that the return of the S&H

is the highest compared to other factor benchmarks. This is consistent with the Fama and French (1993) rationale.

Performance Attribution for Sub-portfolios Sorted by MV:

- **Unit Root, Heteroskedastic and Autocorrelation Tests:**

Panel (a) in Table 3 shows the results of the three kinds of ADF test for the excess returns of the conventional sub-portfolios sorted by MV and their *Shariah*-compliant counterparts, for the entire examination period. While Panel (b) displays the results of the Breusch-Pagan (1979) test and the Durbin's alternative test for the same sub-portfolios. Where the p-values of the Breusch-Pagan (1979) test or Durbin's alternative test are significant at a level of 10%, they are highlighted in bold in the table.

Table 3: Unit Root, Heteroskedastic and Autocorrelation test Results for Sub-portfolios Sorted by MV

Panel (a)	ADF Tests					
	Intercept only		Intercept and Trend		No Intercept and No Trend	
	Critical Value 5%	ADF Test stat.	Critical Value 5%	ADF Test stat.	Critical Value 5%	ADF Test stat.
Excess return of MV Sub-portfolios						
CPs:						
Q1(Small	-2.887	-11.244	-3.444	-11.245	-1.950	-11.148
Q2	-2.887	-11.901	-3.444	-11.889	-1.950	-11.855
Q3	-2.887	-11.423	-3.444	-11.440	-1.950	-11.398
Q4 (Big)	-2.887	-10.276	-3.444	-10.390	-1.950	-10.220
SCPs:						
Q1(Small)	-2.887	-11.066	-3.444	-11.080	-1.950	-10.986
Q2	-2.887	-11.667	-3.444	-11.668	-1.950	-11.638
Q3	-2.887	-11.319	-3.444	-11.322	-1.950	-11.303
Q4 (Big)	-2.887	-10.431	-3.444	-10.487	-1.950	-10.397

Panel (b)	Breusch-Pagan (1979) Test		Durbin's Alternative Test	
	Chi^2	Probability	Chi^2	Probability
Excess return of MV Sub-portfolios				
CP:				
Q1(Small)	**23.860**	**0.000***	1.781	0.182
Q2	**12.560**	**0.000***	0.656	0.418
Q3	**8.400**	**0.004***	0.123	0.726
Q4 (Big)	**4.630**	**0.031***	0.078	0.780
SCP:				
Q1(Small)	**27.350**	**0.000***	2.629	0.105
Q2	**13.690**	**0.000***	**3.271**	**0.071***
Q3	**2.950**	**0.086***	0.312	0.577
Q4 (Big)	0.000	0.957	0.004	0.948

*** significant at 10**

The results from Panel (a) indicate that the ADF absolute values of all sub-portfolios are bigger than their respective critical values at a 5% level. Thus, the alternative hypothesis cannot be rejected, which means that the data has no unit root and the time series is stationary. These results might be because of logging all variables before conducting this test, which helps to diminish the time series variation. Concerning Panel (b), the results of the Breusch-Pagan (1979) test indicate that the p-values of all sub-portfolio are less than 10%, except for the *Shariah*-compliant Q4 sub-portfolio. Thus, only the *Shariah*-compliant Q4 sub-portfolio accepts the null hypothesis, and its residuals are not heteroskedastic, while other sub-portfolios accept the alternative hypothesis and their residuals are heteroskedastic. The results from Durbin's alternative test demonstrate that the p-values of all sub-portfolios are bigger than 10%, except for the *Shariah*-compliant Q2 sub-portfolio, since its p-value is less than 10%. Thus, only the *Shariah*-compliant Q2

sub-portfolio accepts the alternative hypothesis and its residuals are serially correlated, while other sub-portfolios accept the null hypothesis, and their residuals are not serially correlated.

- **Portfolio Performance Attribution:**

Table 4 presents the performance attribution results for the conventional sub-portfolios sorted by MV and their *Shariah*-compliant counterparts. Following the results from Table 3, the regressions employed in this section are:

1. the OLS regression is employed only for the *Shariah*-compliant Q4 sub-portfolio, since it has no heteroskedasticity and no autocorrelation biases.

2. the robust standard errors regression is estimated for all conventional sub-portfolios as well as the *Shariah*-compliant Q1 and Q3 sub-portfolios, since these sub-portfolios only have heteroskedasticity biases.

3. the Newey-West (1987) standard errors regression is used for the *Shariah*-compliant Q2 sub-portfolio, since it has heteroscedasticity and autocorrelation biases simultaneously.

As mentioned, the lags for the Newey-West (1987) standard errors regression are determined according to Greene (2002), $L \approx T^{¼}$, where T is the number of months over the study period. Accordingly, the number of lags in this research are $L = 144^{1/4} \approx 3.46$. Therefore, this research employs 4 lags.

Table 4: Performance Attribution for Sub-portfolios Sorted by MV

Panel (a) Conventional Sub-portfolios

	Q1 (Small)	Q2	Q3	Q4 (Big)
Prob > F	0.000	0.000	0.000	0.000
R^2	0.956	0.962	0.976	0.979
Adj -R^2	0.956	0.961	0.976	0.979
Intercept	-0.001	0.000	**-0.002**	0.001
t-Stat	-0.730	-0.520	**-2.460**	1.090
P. Value	0.467	0.606	**0.015****	0.280
b_MRP	0.953	1.006	1.021	0.982
t-Stat	42.32	48.55	55.72	64.29
P. Value	0.000***	0.000***	0.000***	0.000***
b_SMB	0.707	0.192	-0.229	-0.781
t-Stat	10.93	3.370	-6.590	-22.44
P. Value	0.000***	0.001***	0.000***	0.000***
b_HML	0.390	0.005	-0.032	-0.331
t-Stat	6.180	0.080	-0.900	-9.430
P. Value	0.000***	0.934	0.372	0.000***

Panel (b) *Shariah*-compliant Sub-portfolios

	Q1 (Small)	Q2	Q3	Q4 (Big)
Prob > F	0.000	0.000	0.000	0.000
R^2	0.937	0.947	0.967	0.979
Adj -R^2	0.935	0.946	0.966	0.979
Intercept	0.000	-0.001	-0.001	0.000
t-Stat	-0.210	-0.810	-1.110	0.200
P. Value	0.830	0.417	0.267	0.845
b_MRP	0.968	0.955	1.050	0.990
t-Stat	36.77	45.03	41.15	67.82
P. Value	0.000***	0.000***	0.000***	0.000***
b_SMB	0.699	0.122	-0.202	-0.759
t-Stat	8.490	1.770	-3.670	-22.66
P. Value	0.000***	0.079*	0.000***	0.000***
b_HML	0.348	0.017	-0.087	-0.287
t-Stat	3.930	0.260	-1.980	-8.790
P. Value	0.000***	0.797	0.049**	0.000***

***** Factor loading significantly at 1%, ** factor loading significantly at 5%, and * factor loading significantly at 10%.**

It is observed from the results that the lowest *R*-squared of the conventional and *Shariah*-compliant sub-portfolios is 0.937 with all sub-portfolios having p-values equal to 0. Hence, at least 93.7% of the variation in all sub-portfolios excess return can be explained by the variation in the three risk factors (MRP, SMB, and HML), statistically significant at a 1% level. Moreover, the adjusted *R*-squared values are the same or close to the *R*-squared values for both types of sub-portfolios, so there are no multicollinearity problems and the regressions are sound. Regarding the abnormal return (alpha coefficient), it is noted that only the conventional Q3 sub-portfolio has a statistically significant negative abnormal return at a 5% level (p-value = 0.015). Accordingly, only the conventional Q3 sub-portfolio significantly underperforms the market. The *Shariah*-compliant Q3 sub-portfolio also underperforms the market but is statistically not significant. However, only the conventional Q4 sub-portfolio outperforms the market (alpha is positive) but is also statistically not significant. The other sub-portfolios either underperform the market (alpha is negative) or do not have abnormal returns, but are statistically not significant.

Concerning the MRP factor, the results show that the beta coefficients of all conventional and *Shariah*-compliant sub-portfolios are positive around a value of 1 with p-values equal to 0. Therefore, all sub-portfolios move significantly at a 1% level in tandem with the market. These results affirm that the MRP is a crucial risk factor that systematically drives the performance of conventional and *Shariah*-compliant sub-portfolios sorted by MV. In detail, the beta coefficients for the conventional Q2 and Q3 sub-portfolios, as well as the *Shariah*-compliant Q3 sub-portfolio, are bigger than 1. Thus, these sub-portfolios have a higher systematic risk than the market, while the beta coefficients of other sub-portfolios are less than 1 and, therefore, these sub-portfolios have a lower systematic risk than the market.

With regards to the factor loading on SMB, it is observed that the slopes for the conventional and *Shariah*-compliant

Q1 and Q2 sub-portfolios are significantly positive at a 1% level (p-values = 0), except for the *Shariah*-compliant Q2 sub-portfolio, where it is statistically significant at a 10% level (p-value = 0.079). Thus, the performance of these sub-portfolios is strongly towards the performance of the small-cap stocks. This result is expected since the Q1 and Q2 sub-portfolios represent portfolios with small-cap stocks. In contrast, the slopes for the conventional and *Shariah*-compliant Q3 and Q4 sub-portfolios are negative with p-values equal to 0. Thus, the performance of these sub-portfolios has a strong statistical significance at a 1% level in respect of the performance of the large-cap stocks. This is also expected since the Q3 and the Q4 sub-portfolios represent portfolios with large-cap stocks. Thus, the results emphasise that the SMB is also a critical factor, after the MRP, that drives the performance of the conventional sub-portfolios, sorted by MV and their *Shariah*-compliant counterparts.

In terms of the factor loading on HML, the results indicate that the conventional and *Shariah*-compliant Q1 sub-portfolios have statistically significant positive slopes at a 1% level (p-values = 0). Therefore, the performance of these sub-portfolios is strong with respect to the performance of the value stocks. The conventional and *Shariah*-compliant Q2 sub-portfolios also have positive slopes, but they are not significant since their p-values are 0.934 and 0.797, respectively. Thus, the performance of these sub-portfolios is mildly (statistically insignificant) toward the performance of the value stocks. On the contrary, the slopes for the HML for the conventional and *Shariah*-compliant Q3 and Q4 sub-portfolios are negative. Hence, the performance of the Q3 and Q4 sub-portfolios is driven by the performance of the growth stocks, but only significant at a 1% level for the conventional and *Shariah*-compliant Q4 sub-portfolios, and significant at a 5% level for the *Shariah*-compliant Q3 sub-portfolio (p-value = 0.049), but not statistically significant for the conventional Q3 sub-portfolio

(p-value = 0.372). Therefore, the HML to some degree, is also considered as a crucial risk factor that drives the performance of the conventional sub-portfolios sorted by MV and their *Shariah*-compliant counterparts.

The results of this section are in line with Fama and French (1993) in terms of the insignificance of the abnormal return for the majority of the sub-portfolios. Moreover, when taking into account the *R*-squared as well as the adjusted *R*-squared, it is shown that the FF3F appropriately explains the performance of the conventional sub-portfolios sorted by MV and their *Shariah*-compliant counterparts. The results also suggest that (1) the performance of the conventional Q1 sub-portfolio and its *Shariah*-compliant counterpart is driven by the performance of the small-cap and value stocks; (2) the performance of the conventional Q2 sub-portfolio and its *Shariah*-compliant counterpart is only driven by the performance of the small-cap stocks; (3) the performance of the conventional Q3 sub-portfolio is only driven by the performance of the large-cap stocks; and (4) the performance of the conventional Q4 sub-portfolio and *Shariah*-compliant Q3 and Q4 sub-portfolios is driven by the performance of the large-cap and growth stocks.

5. Conclusion:

This research aimed (1) to investigate whether the style factors employed by the Fama and French (1993) three-factor model adequately explain the performance of the *Shariah*-compliant portfolios (SCPs) and conventional portfolios (CPs) over the examination period from 1 December 2005 to 30 November 2017; and (2) to examine the investment style attribution that drives the performance of *Shariah*-compliant portfolios and conventional portfolios by applying the Fama and French (1993) three-factor model over the same examination period. The test was conducted by regressing the monthly excess returns of differrent kinds of portfolios on the monthly returns of the Fama and French (1993) factors (MRP, SMB, and HML).

It is evident from the results that the FF3F significantly explains the performance of the conventional sub-portfolios sorted by market values and their *Shariah*-compliant counterparts since the *R*-squared was between 0.937 and 0.979 with all sub-portfolios having p-values equal to 0. Also, the presence of the abnormal returns of all regressions is mostly insignificant. Further, the results of this section suggest that (1) the investments in the conventional and *Shariah*-compliant Q1 sub-portfolios are exposed to the small-cap and value risks; (2) the investments in the conventional and *Shariah*-compliant Q2 sub-portfolios are only exposed to the small-cap risks; (3) the investments in the conventional Q3 sub-portfolio are only exposed to the large-cap risks; and (4) the investments in the *Shariah*-compliant Q3 and Q4 sub-portfolios, as well as the conventional Q4 sub-portfolio are exposed to the large-cap and growth risks.

Notes:

1. 1 dollar equals 4.19 Malaysian Ringgit as it in 28 September 2021

2. R-squared of the regression shows the variation of dependent variables that can be explained by the variation of the independent variable or variables

References:

- Allen, D.E., & Cleary, F., 1998. Determinants of the cross-section of stock returns in the Malaysian Stock Exchange. *International Review of Financial Analysis,* 7(3): 253–275.

- Al-Mwalla, M., & Karasneh, M., 2011. Fama and French three-factor model: evidence from emerging market. *European Journal of Economics,* Finance and Administrative Sciences, 41(14): 132–140.

- Arnaya, N.A.D.D., & Purbawangsa, I.B.A., 2020. Comparative Study of Portfolio Group Performance of Blue Chips and Small Chips Shares on the Indonesia Stock Exchange. *American Journal of Humanities and Social Sciences Research (AJHSSR),* 4(8), pp.303-309.

- Atodaria, Z., Shah, D., & Nandaniya, J., 2021. An Empirical Investigation of the CAPM and the Fama–French Three Factor Model in Indian Stock Market. International Journal of All Research Education and Scientific Methods (IJARESM), 9(5): 1454-1459.

- Bakar, N.A., & Rosbi, S., 2019. Evaluation of long-term performance for Initial Public Offerings (IPO) in Malaysia: a Fama-French method. International Journal of Scientific Research and Management, 7(1): 959–968.

- Banz, R.W., 1981. The relationship between return and market value of common stocks. *Journal of Financial Economics*, 9(1): 3–18.

- Basu, S., 1977. The investment performance of common stocks in relation to their price to earnings ratio: a test of the Efficient Markets Hypothesis. *Journal of Finance*, 32(3): 663–682.

- Black, A.J., Mao, B., & McMillan, D.G., 2009. The value premium and economic activity: Long-run evidence from the United States. *Journal of Asset Management*, 10(5), 305-317.

- Black, F. 1993. Beta and return. *Journal of Portfolio Management*, 20 (1): 8–18.

- Brennan, M.J., 1970. Taxes, market valuation, and corporate financial policy. *National Tax Journal*, 23(4): 417–427.

- Breusch, T.S., & Pagan, A.R., 1979. A simple test for heteroscedasticity and random coefficient variation. *Journal of the Econometric Society*, 47(5): 1287–1294.

- Cao, C.X., Chen, C., & Datar, V. 2017. Value effect and macroeconomic risk. *The Journal of Investing*, 26(3), 41-52.

- DeFusco, R., McLeavey, D., Pinto, J., Anson, M., & Runkle, D., 2015. Quantitative investment analysis. New Jersey: John Wiley and Sons.

- Drew, M.E., & Veeraraghavan, M., 2002. A closer look at the size and value premium in emerging markets: evidence from the Kuala Lumpur Stock Exchange. *Asian Economic Journal*, 16(4): 337–351.

- Durbin, J., 1970. Testing for serial correlation in least-squares regressions when some of the regressors are lagged dependent variables. Econometrica, 38 (3): 410–421.

- Faff, R.W., 2003. Creating Fama and French factors with style. *Financial Review*, 38(2): 311–322.

- Fama, E.F., & French, K.R., 1992. The cross-section of expected stock returns. J*ournal of Finance*, 47(2): 427–465.

- Fama, E.F., & French, K.R., 1993. Common risk factors in the returns on stocks and bonds. *Journal of Financial Economics*, 33(1): 3–56.

- Fama, E.F., & French, K.R. 2015. A five-factor asset pricing model. *Journal of Financial Economics*, 116 (1): 1–22.

- Fama, E.F., & MacBeth, J.D., 1973. Risk, return and equilibrium: empirical tests. *Journal of Political Economy*, 81(3): 607–636.

- Foye, J., 2018. A comprehensive test of the Fama-French five-factor model in emerging markets. *Emerging Markets Review*, 37, 199–222.

- Greene, W.H. 2002. Econometric analysis. 5th edition. New Jersey: Pearson Education.

- Hodrick, R.J., & Zhang, X., 2001. Evaluating the specification errors of asset pricing models. *Journal of Financial Economics*, 62(2): 327–376.

- Hsieh, H.H., 2010. Applications of global equity style indices in active and passive portfolio management. Doctoral thesis, University of Cape Town.

- Hsieh, H.H., & Hodnett, K., 2011. Tests of the overreaction hypothesis and the timing of mean reversals on the JSE Securities Exchange (JSE): the case of South Africa. *Journal of Applied Finance and Banking*, 1(1), 107–130.

- Kothari, S.P., Shanken, J., & Sloan, R.G., 1995. Another look at the cross-section of expected stock returns. *Journal of Finance*, 50(1): 185–224.

- Lai, M.M., & Lau, S.H., 2010. Evaluating mutual fund performance in an emerging Asian economy: the Malaysian experience. *Journal of Asian Economics*, 21(4): 378–390.

- Lawrence, E., Geppert, J., & Prakash, A., 2007. Asset pricing models: a comparison. *Applied Financial Economics*, 17, 933–940.

- Lintner, J., 1965. The valuation of risky assets and the selection of risky investments in stock portfolios and capital budgets. *Review of Economics and Statistics, 47(1): 13–37.*

- Maulina, R., & Nuzula, N. F., 2018. Does Investor Affect Large Cap and Small Cap Stock Return? *International Accounting and Business,* 59 (1), 1-20.

- Mossin, J., 1966. Equilibrium in a capital asset market. Econometrica, 34 (4): 768–783.

- Newey, W.K., & West, K.D., 1987. A simple, positive definite, heteroskedasticity and autocorrelation consistent covariance matrix. *Econometrica*, 55: 703–708.

- O'Brien, M.A., 2007. Fama and French factors in Australia. In PhD Conference in Economics and Business, *The University of Western Australia*, Vol. 31.

- Reinganum, R., 1981. A new empirical perspective on the CAPM. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 16(4): 439–462.

- Securities Commission of Malaysia SC. 2021a. List of *Shariah*-compliant securities by the Shariah Advisory Council. Retrieved September 18, 2021, from: https://www.sc.com.my/api/documentms/download.ashx?id=48a2810f-415f-48e7-bfac-ff77dc473c0e

- Securities Commission of Malaysia SC. 2021b. Islamic capital market. Retrieved September 18, 2021, from: https://www.sc.com.my/api/documentms/download.ashx?id=CCAC93F7-C385-418A-811E-47B30843D681

- Shaharuddin, S.S., Lau, W.Y., & Ahmad, R., 2017. Constructing Fama–French Factors from style indices: evidence from the Islamic equity market. *Emerging Markets Finance and Trade*, 53(7): 1563–1572.

- Sharpe, W.F., 1964. Capital asset prices: a theory of market equilibrium under conditions of risk. *Journal of Finance*, 19 (3): 425–442.

- Su, Z. & Taltavull, P., 2021. Applying the Fama and French three-factor

model to analyze risk/reward in the Spanish REITs: an ARDL approach, *Journal of European Real Estate Research*, 14(2): 189-208.

ABSTRACTS

Incorporating Educational Means for Professional Ethics Into the Accounting Curriculum in Libya.

Dr. Ibrahim A. Balkir, Assistant Prof, Accounting Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi**, balkir63@gmail.com.**

Ibrahim A. Al Naas, Assistant Lecturer**,** Accounting Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi**, Ibr_rbi@yahoo.com.**

Received Data: 06/01/2022
Publication Data: 15/06/2022

Abstract:

The improvement of the accounting education is a persistent effort to support and maintain the accounting profession. As part of this effort is to emphasise the ethics for the professional accountants to elevate the accounting profession up to the expectations of the stakeholders.

This paper is a contribution towards this improvement through incorporating ethical education into accounting education curriculum. This issue of incorporating was raised by the International Federation of Accountants to encourage its members to adopt the ethical education as a crucial component in the accounting education curriculum. This adoption could be by employing the ethical education framework that was issued by the International Accounting Education Standards Board (IAESB) (IFAC, 2006). This paper is an attempt to propose the inclusion of the ethical education to the accounting education curriculum in Libyan accounting education. Data related to the courses required for accounting major in universities and colleges were collected. The analysis of the collected data indicates that ethical education content is not offered by these universities and colleges in Libya. The paper recommends the inclusion of ethical education into the Libyan accounting education, and open the issue for study and discussion in the accounting departments.

Keywords: Accounting Curriculum, Professional Ethics, Accounting Ethics, Ethical Education, Ethical Education Framework.

The Effect of Organizational Culture Dimensions on the Internal Service Quality for Internal Customers in Benghazi Children's Hospital.

Dr. Mariam M. Hassan Khaled, Lecturer, Marketing Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, **mariam.khaled@uob.edu.ly.**

Dr. Faisal S. El Kikhia, Associated Prof, Marketing Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, **Faisal_el_Kikhia@yahoo.com.**

Seror Abdulkareem Abdullatif, Assistant Lecturer, Finance and Islamic Banking Dept, Imam Aadhum University - College Iraq/ Baghdad, **seroralhajim135@gamil.com.**

Received Data: 08/11/2020
Acceptance Data: 17/01/2021

Abstract:

This study aimed to test the effect of organizational culture dimensions on the internal service quality for internal Customers in Benghazi Children's Hospital, and to find out which dimensions have the greatest impact. It also aimed to identify the differences of Customers views about study variables (organizational culture, internal service quality) according to demographic variables (gender, age group, academic qualification, years of experience, current job). To achieve this goal, a survey questionnaire was used, through a stratified sample of (278) individual clients.

A set of appropriate statistical methods were used test hypothesis. The results of the study indicated that there is a positive significant impact of organizational culture on internal service quality. The results also revealed that the supportive culture in the organizational environment has the strongest influence on internal service quality, and the study also found that there were there was no difference in opinions between sample units for the study variables (organizational culture and internal service quality) according to demographic variables (gender, Age group, academic qualification, years of experience, current job). Based on the results, the study introduced recommendations that may contribute to benefit from the organizational culture in enhancing the level of internal service quality.

Keywords: Organizational Culture, Internal Marketing, Internal Service Quality, Internal Customers, Benghazi Children Hospital.

The Impact of Financial Policy on Banking Stability in Libya.

Dr. Seraj I. Al Shelmani, Lecturer, Finance and Banking Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, **seraj.issa83@gmail.com**

Dr. Faker M. Buferna, Full Prof, Finance and Banking Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, **Buferna@yahoo.com**

Received Data: 05/07/2021
Acceptance Data: 20/12/2021

Abstract:

The study aimed to measure the impact of financial policy on banking stability in Libya during the period (2008-2019), by developing a composite index that reflects the stability of the banking system, and then studying the effect of financial policy on banking stability, using the Stepwise Linear regression model, as well as clarifying the relationship between Financial policy indicators and Banking Stability Index. Where the study found that there is one basic variable among the independent variables included in the model that affects the performance of commercial banks in the stability index, and this variable is public revenues.

Keywords: Stability Financial Index, Financial Policy.

Using Financial Ratios in Predicting the Crises of Libyan Commercial Banks.

Dr. Ibrahim M. Al Ferjani, Associated Prof, Finance and Banking Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, **Ibrahem.elforjani@uob.edu.ly.**

Nouralddeen N. Al Siddeek, Assistant Lecturer, Finance and Banking Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, **nooralseddg@gmil.com.**

Received Data: 04/04/2021
Acceptance Data: 22/06/2021

Abstract:

This research aims to use financial ratios in predicting the crises of Libyan commercial banks during the period (2009-2018). To achieve this and to cover all aspects of the research, the descriptive approach was relied on, with its documentary entries, to search for sources in the field of financial ratios, forecasting banking crises, and the quantitative approach to calculating financial ratios to predict bank failures, Calculating the horizontal analysis of the financial ratios to find out the rise or fall in the financial ratios over time to reach the search results.

The research was applied to (Al Wahda Bank, Sahara Bank, Al Jumhuria Bank, National Commercial Bank), due to the availability of data on these banks in the period specified for the research and their large size according to capital, assets, deposits, credit and the oldest established.

The research showed a set of results, the most important of which is that the commercial banks in question have sufficient liquidity, sufficient capital, good operating efficiency, and adequate asset quality, while they suffer from a decrease in profitability and an increase in credit risk, which may cause a future banking crisis.

The research recommended a set of recommendations, the most important of which are maintaining an appropriate level of liquidity, balancing liquidity and profitability, and raising the bank's profitability by diversifying investments and reducing credit risks by managing credit well.

Keywords: Financial Ratios, Forecasting, Banking Crisis.